

المشتم
عفا الله عنه

حاشية الطالب بن حمدون بن الحاج
على شرح بحرق
على لامية الأفعال لابن مالك

دار الفكر
طبع في بيروت والنشر والتوزيع

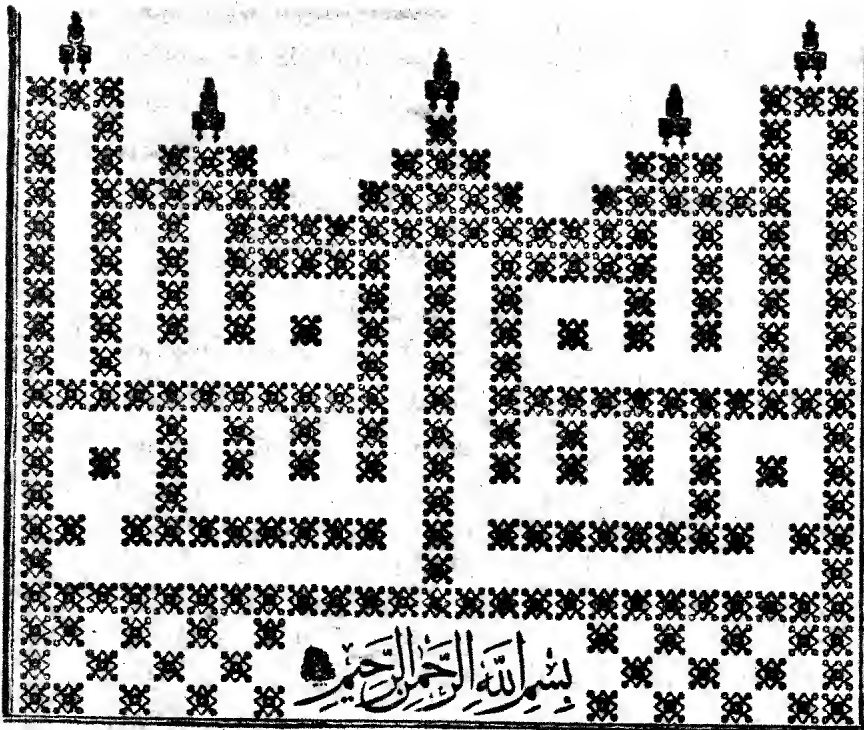
المشتم
عفا الله عنه

حاشية الطالب بن خذون بن الحاج
على شرح بحرون
على لامية الأفعال لابن مالك

(مصححة ومنقحة ومهذبة)

دار الفكر

بيروت - ص. ب. ٧٠٦١



(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله الحميد الحميد البديع
المعبد الفعال لما يريد حمدا
يوافق نعمه ويكافئ الزيد
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن سيدنا
محمد عبده ورسوله صلى الله
عليه وسلم وعلى آله وأصحابه
أجمعين وعلى التابعين
لهم بإحسان إلى يوم الدين
(وبعد) فاني كنت شرحت
القصيدة اللامية بألفية الأفعال
في علم التصريف للإمام جمال
الدين محمد بن عبد الله بن مالك
رحمه الله تعالى بشرح بسطته
بكثرة الأمثال وإيراد معظم
مواد الأفعال ليكون صاحبها
بأبواب اللغة وسبلها ظافرا
حائزا منها حظا وافرا ثم
رأيت أن أجرد من مقاصده
واسرد من فوائده ما بينه
عزائم الطالبين عليه ويدعوهم
الراغبين إليه فانه كتاب عظيم
الفوائد جم العوائد يسر الله
بكل منهما النفع لي ولإخواني
في الدين والدنيا بمنه وكرمه
آمين . قال رحمه الله تعالى
(الحمد لله) الحمد هو الثناء
باللسان على المحمود بما فيه من
الصفات المحمودة وهو والمدح
أخوان (لا أنسى به بدلا)

(الحمد لله لا أنسى به بدلا .) (قوله باللسان الخ) هو تعييد بناء على أنه يطلق على كل ما يدل على التعظيم وهو
المفهوم من الصحاح وغيره أو إيضاح بناء على أن الثناء إنما يكون باللسان (فان قيل) يلزم من التعبير
باللسان فساد عكس التعريف بخروج الحمد القديم وحمد الجواد الشامل له قوله تعالى وإن من شيء
إلا يسبح بحمده (أجيب) بأن التعريف إنما هو للحمد اللغوي وقد ثبت عن أربابه اختصاصه باللسان
وعلى تسليم عموم المحمود يراد باللسان مطلق الكلام مجازا مرسلًا بمرتبين استعمال اللسان في الكلام
اللساني لعلاقة الآلية ثم استعماله في مطلق الكلام لعلاقة الإطلاق والتعديد أو يحمل فيه اللسان
من قبيل الكناية وهي لا يشترط فيها إمكان المعنى الأصلي (قوله على المحمود) فيه دور لأن المحمود مشتق
من الحمد وقد أخذ في حده ونظيره تعريف العلم بأنه معرفة للعلوم والحق في الجواب عنه كما قاله بعض
المحققين إن المراد بالمحمود الجزئيات التي يصدق عليها من حيث ذاتها لا من حيث اتصافها بكونها
محمودة وهذا كما تقول كل نائم مستيقظ وتريد بالنائم الذات لا بقيد وصفها العنواني وبذلك صح النائم
مستيقظ وبهذا الجواب تدفع الأدوار التي أوردناها على جميع المشتقات التي يؤخذ في تعريف مصادرها
(قوله بما فيه من الصفات المحمودة) أي الجميلة وهذا هو المحمود عليه أي الباعث على الحمد وخروج به الثناء
باللسان على القبيح أي في مقابلته فهو ذم بناء على إطلاق الثناء على الشر لحديث من أثمتم عليه شرا
وجبت له النار وعلى أنه خاص بالخير كما قاله الجمهور والحديث من باب المشاكلة فذكر الصفات المحمودة
للإيضاح وظاهره سواء كانت هذه الصفات اختيارية أي صادرة من المحمود باختياره كالأحسان
 وغيره من مكارم الأخلاق أو اضطرارية أي غير صادرة منه باختياره كرشاقة القد وصفاء اللؤلؤ
 فيتناول التعريف الحمد والمدح ولذلك قال الشارح وهو أي الحمد والمدح أخوان وهذا مذهب الرغزبي
 في الفائق والمجدي والقاموس وقيدها الفخر الرازي بالاختيارية حقيقة أو حكما مفرقا بين الحمد والمدح
 ويلزم عليه كون الثناء على الصفات القديمة غير حمدا لأنها غير مسبوقة بالاختيار والاتفاق على أنه حمد
 وأجيب بأنها لما كانت مبدأ للأفعال الاختيارية بالقدرة والارادة والعلم والحياة مثلا يتأتى الخلق

والرزق والهداية والتعليم وغير ذلك مميت اختيارية مجازا مرسلًا علاقته الأصلية والفرعية وهذا بخلاف المدوح عليه فلا ينظم كونه اختياريا حقيقة ولا حكما يقال مدحت اللؤلؤة على صفاتها ومدح فلان فلانا على وضاعة الحمد ورشاقة القد دون حمد ولا شعار الحمد بالاختيار اختيار في مفتتح القرآن على المدح فكانت أول جملة من الكتاب الحكيم تفيد أنه سبحانه فاعل بالاختيار لا بطبع أو تعليل وهي قاعدة عظيمة في أصول الدين (١) (فوائد * الأولى) الحمد للتقدم لغوى والحمد العرفي فعل يني عن تعظيم النعم بسبب الانعام على الحامد أو غيره كان قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو عملاً وخدمة بالاركان فهو أعم مورد أو أخص متعلقا واللغوى بالعكس فثناء باللسان في مقابلة احسان لغوى وعرفي وثناء باللسان لأجل السكال لغوى فقط واعتقاداً أو عمل لأجل الاحسان عرفي فقط وأما الشكر لغة فهو الحمد عرفاً وأما الشكر عرفاً فهو صرف العبد جميع جوارحه للنعم به عليه وغيره ما يرضى النعم في عموم الأوقات وهو المسمى بالتقوى والاستقامة كصرف البصر في نظر الآيات للاعتبار وتعرف جلال الصانع وجماله والسمع في تلقى الأصوام والنواهي للامتثال وغير ذلك (٢) والشكر بهذا المعنى هو المراد في آية وقليل من عبادى الشكور وحديث أفلا أكون عبداً شكوراً وهو الذى عبر عنه الجنيد حين سأله خاله السرى بقوله ما الشكر يافى قال أن لا يعصى الله بنعمه وهو أخص وجوداً من كل الحمد كإن بينهما عموماً وجهياً فهذه ثلاث نسب ومن جعلها ستاً بزيادة نسبة الشكر اللغوى إلى كل من الثلاثة فقد وهم وإن عملاً أكثرهم على ذلك لأن الشكر اللغوى وهو الحمد العرفي فنسبته هي بعينها نسبة الشكر اللغوى لترادفهما على معنى واحد والنسب إنما تعتبر بين المعنيين العقوليين وأما الترادف فليس من النسب الأربع لأنه نسبة بين الألفاظ فقط (الثانية) للحمد أركان خمسة الصيغة والحامد والمحمود به وهو صفة كأيذكر العقل السليم حسناتها وهذه الثلاثة تضمنها لفظ الثناء والرابع المحمود وهو أن تضمنه لفظ الثناء أيضاً صرح به في قوله على المحمود والخامس المحمود عليه وهو ما يقع الوصف الجميل بمقابلة أو بازائه فهو كالباعث على الحمد وهذا مصرح به في قوله بما فيه من الصفات المحمودة (الثالثة) يجوز في الحمد الرفع وهو الأرجح والنصب والحفض فالرفع على الابتداء والخبر في المجرور بعده إلا أن لام الجر يجوز فيها الضم

(١) ثم إن المحمود به والمحمود عليه قد يتغيران بالذات كما لو أحسن إليك زيد فقلت زيد شجاع أو غالم فالحمود عليه الاحسان والمحمود به الشجاعة أو العلم وقد يتحدان بالذات فيتغيران بالاعتبار فقط كالو أحسن إليك زيد فقلت زيد محسن فالاحسان من حيث أنه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث اشتمال الصيغة على ذكره محمود به ثم المحمود عليه تارة يكون من الفضائل وهي الصفات القاصرة على المحمودات لا تقتضى لذاتها التعلق بغيره وارتفاع الغير بأثرها كالشجاعة والعلم وتارة يكون من القواضل وهي الصفات المقتضية لذاتها التعدي إلى الغير كالأحسان ودفع الضرر والهداية والتعليم ومفرد الأول فضيلة والثاني فاضلة كما أشار إليه من قال :

فضائل صفات ذات يافى فواضل صفة فعل قد آتى
مفرد الأولى آتى فضيله والثاني فاضلة خذ وسيله

هذه الزيادة ثابتة في نسخ الطبعة المغربية وليست في نسختين معتمدتين بالقلم والله أعلم .

(٢) قيل لأبي حازم ما شكر العينين قال إذا رأيت بهما خيراً أعلنته وإذا رأيت بهما شراً سترته قيل فما شكر الأذنين قال إذا سمعت بهما خيراً وعيته وإذا سمعت بهما شراً دفعته قيل فما شكر اليدين قال أن لا تأخذ بهما ما ليس لك ولا تمنع حقها لله فهما قيل فما شكر البطن قال أن يكون أسفل صبراً وأعلى علماً قيل فما شكر الفرج قال كما قال تعالى والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم إلى ما ملكت أيمانهم قال إن رأيت شيئاً غبطته استعملتها له وإن مقتته كففته عنه وأنت شاكراً لله .

إتباعا لحركة الباء وهي قراءة ابن أبي عملة والنصب على اضمار فعل لا يظهر لأنه من المصادر التي أقيمت مقام أفعالها بعد حذفها بالجمع وجوبا نحو سقيا ورعيا وشكرا قال حبيبويه ومن العرب من ينصب بالألف واللام من ذلك قولك الحمد لله فينصبها بنوعيم وناس من العرب كثيرا اه فقوله ينصب أي المصدر فالفعول محذوف دل عليه المقام وهو كون الكلام في باب المصدر وقوله بالألف واللام متعلق بحال مقدرة أي حال كونه مقرونا بالألف واللام وصاحب الحال هو المفعول المقدر ويحتمل أن تكون الباء بمعنى مع وعلى كل فاللام في الله لام تقوية لأن الفعل المقدر يصل بنفسه والتقدير أحمده الله الحمد ثم حذف الفعل وقدم لفظ الحمد اهتماما به لأن المقام مقام حمدوان كان اسم الله أهم في نفسه والخفض على الاتباع وهو مهيئ مسلوكة عند العرب وحركة الأعراب حينئذ مقدرة منع من ظهورها حركة الاتباع (١) (الرابعة) اسم الجلالة عربي على الأصح وتكلم غير العرب به من توافق اللغات والأصح أيضا أنه منقول لا مرئجل وفي مادته أقوال قيل من لا يملوه أي احتجب أو من لا يملوه أي ارتفع أو من وله أي طرب أو فزع أو غير وأصله ولاه فأبدلت الواو همزة كاشاح وإعاء وحلى بال وحذفت الهمزة تخفيفا وعوض عنها أل أو نقلت حركتها إلى لام التعريف وأدغمت لام أل في لام لاه أو من ألله أي عبدا وولع أو سكن أو أقام أو احتاج أو فزع أو غير وأصله الاله في بال وحذفت الهمزة بعد النقل أو دونه ثم جعل علما ويتخلص من هذه الأربعة اثناعشر قولاً ضمن معاني اشتقاقها الشيخ الحق سيدي الطيب بن كيران في قطعة ذكرها في شرح ألفية السير وهي :

يا من تحجب عن إدراك باصرة * ومن ترفع في عليائه شانا * ومن يعرفانه الارار قد طربت
ومن هو المزعزع المهود احسانا * ومن تحيرت الأبواب فيه ومن * إياه يعبد أهل الحق اذنانا
ومن به أنشأ الكرام قدولعت * ونحوه سكتت تؤم رضوانا * ومن هو الدائم الباقي القسم بلا
حد وكل سوى فناؤه باننا * ومن إليه احتياج الخلق قاطبة * وهو الغني على الإطلاق إيقانا
امنن على مذنب بتوبة خلصت * وامنحه منك رضى وهبه غفرانا

وضمنها أيضا شيخنا الأخ الفقيه العالم الصابط للمشاركة المحدث أبو عبد الله سيدي محمد بن حمدون ابن الحاج في قطعة ذكرها في شرحه لآخر ترجمة من صحيح البخاري وهي :

أنت المرفع في العلياء محتجبا * عن درك باصرة واللب حيران * وأنت مفرعنا وفيك قد طربت
أرار معرفة إليك إذعان * وفيك قد ولعت نفوس تكرمة * إليك قد سكتت وزاد ايقان
إليك محتاج قطعا كل كائنة * وأنت باق دواما منك احسان * فامنن بخاتمة حسنى ونيل رضى
فأنت غيث الورى وأنت رحمان

(قوله بغيت الشيء أي طلبته) منه قوله تعالى أغير دين الله تبغون وقد يقال بغيت الشيء أي طلبته له ومنه يبعونكم الفتنة (قوله والضمير المحرور بالباء للحمد) قال في الكبير ويجوز عود الضمير إلى الله سبحانه أي غير متبدل به إلها غيره اه والأول أولى لافادته الاخلاص في العبادة فإنه أفاد أن حمده للمولى سبحانه وقع على وجه الاخلاص حيث قيد بعدم طلب العوض وهذه أعلى الطرق وهي عبادته سبحانه وتعالى لذاته لا لطلب ثواب أو خوف عقاب وقوله في الكبير في تقدير الاحتمال الثاني أي غير متبدل به إلها غيره الأولى محمدا غيره وذلك لأنه لم يتقدم ما يقتضي حصر الألوهية فيه بل اختصاص الحمد به المستفاد من جعل أل للجنس كما هو اختيار صاحب الكشف في الحمد لله تصريح بأن الحمد مختص به ويلزمه عدم مشاركة الغير له فان الحصر يتضمن حكما إيجابيا وحكما سلبيا (قوله في محل الحال من فاعل الحمد المدلول عليه به) فيه نظر إذ الصحيح انه لا يتحمل ضمير الأن عدولهم عن النصب إلى الرفع مبالغة في الفرار مما يدل على التجدد والصواب أن الجملة مستأنفة لليان أو حال أما من الجلالة فيكون ضميره له

(١) وافقوا على أن الحمد غير مختص بمادة حمد وإنما هو التناء باللسان كما تقدم وما في لامة المعرفة والمجارة وجنته الانشائية أو الخبرية وألفية الاسمية أو الفعلية تكفل بتحقيقه أرباب المواشي الكشفية والبيضاوية والمطولية وملخصه ما في حواشي الشيخ الوالد رحمه الله على التلخيص فلا حاجة إلى إيرادها لأنها ليست من مقاصد هذا الفن اه

يقال بغيت الشيء أي طلبته وبديل الشيء عوضه والضمير المحرور بالباء للحمد والجملة في محل الحال من فاعل الحمد المدلول عليه به لأنه بمعنى أحمد الله أي أحمد الله غير طالب بمحمدى له عوضا بل لما يستحقه لذاته سبحانه وتعالى من الحمد (حمدا يبلغ من رضوانه الأمل)

وهو الرابطة إذ المضارع النفي لا يتعين فيه التجرد من الواو على مذهب الأكثر وإما من الضمير المستتر في الخبر فالضمير للمحمد (قوله) يقال بلغت الشيء بالتضعيف وأبلغته (قري) بالفتن قوله تعالى أبلغكم رسالات ربي والتضعيف فيه لتعدية بلغ إلى اثنين والأمل مفعوله الثاني أي يبلغ الحامد الأمل فحذف المفعول الأول للعلم به بقرينة ما سبق وأشبهت فتحة الأمل لأجل النظم ومن رضوانه متعلق ببليغ أو الأمل فمن على الأول لا ابتداء للفاية وعلى الثاني لبيان الجنس أي الأمل الذي هو رضوان الله تعالى أي رضاه وعدم سخطه وهو أفضل ما يناله العبد يوم القيامة (قوله) بالتخفيف أي وأما التأميل فهو مصدر أمل بالتشديد بمعنى رجا أيضاً وهو الكثير في الاستعمال والتخفيف فصيح خلافاً لمن أنكره (قوله) منصوب على المصدر والعامل فيه الحمد) يرد عليه أمران الأول أن أعمال المصدر المعرف باللام قليل وذلك لأنه عند عمله مقدر بان والفعل فكما لا تدخل لام التعريف على أن مع الفعل ينبغي أن لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين الشيء وما قدر به قيل لم يأت شيء في القرآن من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح وإنما جاء عاملاً بحرف الجر كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء * الثاني الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر الأجنبي وهو غير جائز (فان قلت) الخبر مرفوع بالمبتدأ على الصحيح فلم يلزم الفصل بأجنبي (أجيب) بأن للحمد جهتين جهة ابتدائية وبها يعمل في الخبر وجهة مصدرية وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملاً بها ولزم فصل معموله باعتبار جهة معموله باعتبار جهة أخرى وهو مجتمع تنزيلاً لتأثير الجهتين منزلة تأثير الذاتين خلافاً للسعد فالصواب أن حمداً منصوب بعامل محذوف أي أحمد حمداً وتكون الجملة لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراض بين المعطوف وهو جملة الصلاة والمعطوف عليه وهو جملة الحمد وهذا الوجه كما أنه قوي من جهة اللفظ قوي من جهة المعنى أيضاً لافادة الحمد مرتين مرة بالاسمية ومرة بالفعلية وعلى ما جوزه الشارح من الوجه الذي ذكره يصح أن يكون جملة لا ينبغي به بدلاً معترضة أيضاً بين للمفعول المطلق وعامله لافادة التنويه والتسديد قول الناظم (ثم الصلاة) عطف بـ ثم ايذاناً بقبائين للترتيبين لأنه وجب عليه حقان حق الله وحق لرسوله وبين الحقين ما لا يخفى وإن كان حق الرسول من جملة حق الله أشاره الكبير وهو مخرج على ما نصوا عليه من أنه قد يجعل تأثير البحثين والكلامين بمنزلة التراخي في الزمن والافالترتيب مع التراخي المستعمل فيه ثم يخص بعطف المفردات كما قاله الرزوقي ومعاوم أن ما هنا عطف جملة على جملة وأل في الصلاة للحقيقة لا من حيث هي ولا من حيث وجودها في بعض الأفراد بل من حيث وجودها في جميع الأفراد قضاء لحق المبالغة التي اقتضاها المقام (١) وعلى الاستعلاء المعنوي خبر عن الصلاة وإن كان من صلته في الأصل لأنه يجوز الإخبار عن المصادر التي تعمدي بحرف بذلك الحرف تقول الاتكال على الله والاعتماد عليه قال الله تعالى لا تثريب عليكم نص عليه الرضى والجملة لا إنشاء طلب مضمونها أن أريد بالمبتدأ صلاة الله تعالى ولا إنشاء نفس مضمونها أن عني به صلاة الخالق (٢) (قول الشارح والصلاة في اللغة الدعاء) أي لقوله تعالى وصل عليهم ولا ينبغي أن تكون

يقال بلغت الشيء بالتضعيف وأبلغته بمعنى أوصلته والرضوان بضم الراء وكسرهما مصدر رضى عنه رضا ورضوانا والأمل الرجاء يقال أمله يأمله بالتخفيف كأكله يأكله وهو هنا بمعنى المأمول وحمداً منصوب على المصدرية والعامل فيه الحمد ويبلغ في محل النعت له (ثم الصلاة على خير الورى) والصلاة في اللغة الدعاء

- (١) وهي اسم مصدر صلى والقياس تصلية وهو مسموع كاسيأتى خلافاً لمن أنكره اه
(٢) والفرق بينهما كالفرق بين الصلاتين في حديث من صلى على واحدة صلى الله عليه بها عشراً وإن الأول في الحديث دعاء بالرحمة والثاني نفس الرحمة وخبر ضد شراسم تفضيل أو مصدر خاز بمعنى اختار والإضافة على معنى من وأنى الصلاة بعد الحمد دعاء بين الحقيقة والشرعية فانها أمرت بشكر الوسائط بعد شكر النعم الحقيقي في الحديث من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن منع إليكم مرفوفاً فكافؤوه فان لم تجدوا ما تكافؤوه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه أخرجه الامام أحمد وغيره واقتفاء لما علمنا الله من جعل ذكره مقارناً لذكر نبيه في كلمة التوحيد وامثالاً للخبر كل أمر لا يبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة على فهو أقطع وهو وإن ضمه البخاري يجوز العمل به في الفضائل باقتفاء ما ورد من نحو من صلى على في كتاب لم تنزل الملائكة تصلي عليه مادام اسمي في ذلك الكتاب ومن نحو من صلى على مرة واحدة صلى الله عليه بها عشراً ورجاء لأن يقبل بها الدعاء المذكور ضمناً في الحمد لله لأنه تعرض بالذوال : إذا أتى عليك الرء يومك كفاك من تعرضه الثناء وصريحاً في قوله حذا يبلغ من رضوانه الأملا وقد قال عمر رضى الله عنه الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء حتى يصل على النبي صلى الله عليه وسلم اه .

الصلاة بمعنى الدعاء على الإطلاق لانه لا يقال صليت على عدوى في معنى دعوت عليه لأن صليت على فلان في معنى الخنو والعطف والرحمة ولذلك عدى بعلى كما يقال صليت على الميت أى دعوت له بدعاء من يحن عليه ويتعطف فان أتى بلفظ الدعاء عدى في الخير باللام وفي الشر بعلى فهوذا فرق ما بين الصلاة والدعاء وأهل اللغة لم يفرقوا ولا بد من تقييد عباراتهم وظاهر كلام الجماعة أن الصلاة من قبيل المشترك حيث قالوا الصلاة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن آدميين دعاء لكن تعقبه ابن هشام في معنى اللبيب بأوجه ثلاثة أولها اقتضاء كلام الجماعة الاشتراك والمجاز أولى بالتقديم عليه ثانياً ليس عندنا في اللغة فعل يختلف معناه باختلاف اسنده الى الفاعل ثالثاً ان من شرط المفسر صحة وقوعه موقع المفسر وهنا لا يصح اذ لو جعل دعاء موضع صلى في قولك صلى فلان على زيد لبطل المعنى وانعكس المقصود لانه يقال دعائه في الخير ودعائه في الشر واستصوب أن الصلاة لغة بمعنى واحد هو العطف ثم هو بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى آدميين دعاء بعضهم لبعض فتكون من قبيل التواطىء أو المشكك لاتحاد معناها مع كل مسند اليه واعترض أبو حفص الفاسي في حواشيه على المعنى كلا من الواجهة أما الأول فانه لا اشتراك اذ ليس الاستغفار معنى حقيقياً للصلاة فالترزم المجاز وأما الثاني فانه لا اشتراك حتى يختلف المعنى الحقيقي وأما الثالث فان المدعى أن بين صلى ودعا ترادفا باعتبار تعدى الأول بعلى والثاني باللام لا مطلقاً وإذا كان الأمر كذلك فكل من المترادفين يصح أن يحل محل الآخر وذلك ظاهر (قوله) والمراد الدعاء له صلى الله عليه وسلم بما هو أهله (أخلف هل ينتفع عليه السلام بصلاتنا عليه ويزيده الله تعالى رفعة بذلك أولاً والأول أصح لأن رحمة الله لا تنتهي ولا تنحصر ووفق بينهما بأن الأول فيه اخبار عن كرم الله تعالى وعدم تنأى فضاله والثاني فيه تنبيه على الأدب في التقصد وقال أبو حامد الفاسي لا أظنهم يختلفون في انتفاعه عليه السلام بصلاتنا عليه كما أنهم لا يختلفون قطعا في حصول الأجر لنا بطلبها فانظر ما معنى اختلافهم وترددهم في أن النفع عائد علينا أوله عليه السلام قول الناظم (خير الورى) هو اسم تفضيل حذفته همزة لكثرة الاستعمال وقد لا تحذف كقوله «بلال خير الناس وابن الأخير» وإضافة اسم التفضيل على معنى بعض فهو بعض الورى الذين فاقهم في الفضل ويحتمل أن يكون مصدر خارج معنى اختار والإضافة على معنى من وهذا أولى من جعله اسم تفضيل لما فيه من المبالغة والوصف بالمصدر بل لا مبالغة بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم لأنه أصل الوجودات (قوله) والورى (الخلق) أخذنا من ورى الزند كضرب وورث خرجت ناره مما الخلق بذلك لخروجهم من العدم إلى الوجود (قوله) وخير الخلق نبينا أجمع من يعتد باجماعه على ذلك واستثنوه من الخلق في تفضيل الرسل على الملائكة أو العكس وقوله عليه السلام لا تفضلوني على يونس بن متى (١) معناه لا تفضلوني على يونس تفضيلاً يؤدى إلى نقص في يونس (قوله) ولهذا استغنى هذا الوصف عن التصريح باسمه) يعنى لما اختص بهذا الوصف كان اذا أطلق إنما يصير علماً عليه فلا حاجة إلى تعيين اسمه بعد ذلك كما قال ابن زيدون :

لسنا نسمةك إجلالاً وتكرمة * وقدرك المعنى عن ذاك يغنيا

إذا انفردت وما شورك في صفة * فحسبنا الوصف إيضاحاً وتبييناً

قول الناظم (وعلى ساداتنا) فيه استعمال السيد لغيره تعالى وما ورد السيد الله منسوخ أو تواضع أو باعتبار السيادة المطلقة وأعاد لفظة على وأدخلها على الآل ردأعلى الشيعة فانهم يذكرون النبي صلى الله عليه وسلم وآله مقرونين بغير فاصل من الحروف ويروون في ذلك حديثاً موضوعاً (٢) وإعادة العامل تفيد افرادة صلى الله عليه وسلم بالصلاة وحده ثم الصلاة على آله تبعاً وفي ذلك كمال الأدب (قول الشارح جمع سيد) السادة في النظم إن كان بغير ألف بعد الدال فهو جمع سيد وإن كان بها فهو جمع سادة الذى هو جمع سيد

(١) أجيب عنه بأنه قال ذلك تواضعاً أو قبل أن يعلم بأنه أفضل الخلق اهـ (٢) وهو لا يفضلهما بيني وبين آل بيلى اهـ .

والمراد الدعاء له صلى الله عليه وسلم بما هو أهله والورى الخلق وخير الخلق هو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ولهذا استغنى هذا الوصف عن التصريح باسمه (وعلى ساداتنا آله وصحبه الفضلاء) السادات جمع سيد يقال ساد قومه سيادة

فيكون من قبيل جمع الجمع وفي الصباح كل منهما جمع سيد إلا أن جمع سيد على سادة غير مقيس والقياس سيأيد لقول الألفية: وبفعال وشبهه انطقا * في جمع ما فوق الثلاثة ارتق من غير ماضى... وفي وزنه خلاف يذكر عند قوله وكخفيف طيب (قوله سوددا) بهمز أو بغير همز وأوله مضموم دائماً وأما ثلثه ففيه الضم كقفذ والفتح كجندب فهي أربع لغات (قوله سادات الامة) أى أما جدهم وشرفاؤهم كما في الصباح وقال ابن الأثير وغيره السيد هو الحليم أو الجليل أو الذى يفرع اليه في النوائب وذكر معانى أخر أغفلها المجد في القاموس قول الناطم (آله) هو اسم جمع غلب إضافته إلى عاقل ذى خطر فلا يقال آل الفرس ولا آل الحجام والاسكاف أى الصانع وأما آل الصليب فلتنزيله منزلة العاقل حيث عبدوه وأما ادخلوا آل فرعون قهركم أو أشرفاه فيهم وإضافته للضمير كما في النظم جائزة خلافا لمن منها متمسكا بأنه مختص بالإشراف والظاهر لوضوحه أشرف وفيه لفظ الضمير فيه شرف الاعرفية ومعناه يشرف بمرجه (قول الشارح وأصله أهل) أى فأبدل من الهاء همزة ساكنة ثم الهمزة ألفا لسكونها وافتتاح ما قبلها كراهة اجتماع همزتين هذا مذهب سيديويه وفيه إبدال الخفيف بالتثنية والشأن العكس إذ الهاء أخف من الهمزة وأجيب بأن الهمزة وإن كانت ثقيلة فهي توصل إلى الخفيف لأنها لا تقرأ ساكنة بعد همزة أخرى بل تبدل من جنس حركة ما قبلها لقول الألفية: ومدا ابدل ثانی المميزين من كلمة أن يسكن كآثر واثمن

وسوددا فهو سيدهم وهم
رضى الله عنهم سادات
الامة وآل الرجل
عشيرته وأهله وأصله
أهل بدليل قولهم في
تصغيره أهيل وتخصيص
آله صلى الله عليه وسلم
ببني هاشم وبني عبد المطلب
دوت من سواهم من
العشيرة أصله شرعى
لأنه لى والصحب جمع
صاحب كركب وراكب
والفضلاء جمع فاضل ككشعراء
وشاعر ولكنه جمع على
غير قياس لأن فاعلا
لا يجمع على فعلاء بل
قياسه الفعل والفعال
بضم الفاء مشدد العين
كالمذل والمذال في
عادل والفضل الزيادة
فن زاد على أحد بشيء
فقد فضله ولا يخفى
ما فضلهم الله به على غيرهم
رضى الله عنهم

وذهب الكسائى إلى أن أصله أول بالتحريك فأبدلت الواو ألفا بدليل قولهم في التصغير أويل واختاره جمع من المحققين (قوله) وتخصيص آله إلى قوله لعله شرعى لأنهم (الذين الجزم بأنه شرعى ولا معنى لهذا الترجى والمراد ببني هاشم والمطلب المؤمنون منهم وكذا المؤمنين من بناته وتفسير الآل في هذا المقام بهذا لا يخس فان الأول له معان باعتبار مقامات ولا يحسن أن تعد اقوالا في مقام الدح كهذا المقام كل مؤمن تقي لحديث آل محمد كل تقي أنا جد كل تقي وفي مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وفي مقام حرمة الزكاة الأصح عند المالكية أقر به المؤمنون من بني هاشم زاد الشافعية والمطلب وهو قول قوى في المذهب درج عليه خليل في مصرف الزكاة فقال وعدم نبوة لهاشم والمطلب ويوجد في بعض نسخ الشارح بدل المطلب وبني عبد المطلب وهو خطأ إذ بنو عبد المطلب من بني هاشم (قوله والصحب جمع صاحب) هذا مذهب الأخفش والقراء ومذهب سيديويه والجمهور انه اسم جمع له وهو الحق لتصغيره على لفظه ولو كان جمعا لوجب أن يرد إلى مفردة في حالة التصغير فيقال صاحبي بالألف ولا يصغر على لفظه ولا يقال للمقرر ان اسم الجمع هو مالا واحدا من لفظه وأما له من معناه وهذا له واحد من لفظه لا نأقول ذلك نظرا للغالب أو خلاف التحقيق وأما الفرق بينهما لفظي يكونه مغاير الموازين المعلومة للجمع ومعنى بأن الجمع كلية في قوة التكرار بحرف العطف واسم الجمع كل أفاده الأثنونى في شرح الألفية قول الناطم (الفضلا) مجرور نعت للآل والصحب تابع لهما في إعرابهما وعلامة جره تعتبر باعتبار الألف الوجودية فيه وذلك يتبين بذكر تصريفه فتقول وقف المصنف عليه بالاسكان ف وقعت الهمزة فيه ساكنة إثر فتحة اللام والألف الذى بينهما حاجز غير حصين ثم خفت بإبدالها ألفا كهمزة الرأس والياء فاجتمع ألفان فلك الجمع بينهما بتطويل الد في زمن مقدار ألفين فتكون حركة الاعراب على هذا مقدرة على الألف المطول ولك حذف أحدهما فان حذف أولهما فحركة الاعراب تقدر على هذا الباقي وإن حذف الثانية فحركة الاعراب مقدرة فيها وتكون نظير ألف المقصور المنون قال العلامة الأستاذ أبو عبد الله سيدى محمد بن عبد السلام الفاسي في شرحه هذا حكم هذه الكلمة وأما لها إذا كانت في محل الوقف وليست من باب المدود الذى قصر للضرورة كما يقال والله تعالى أعلم (قول الشارح لأن فاعلا لا يجمع على فعلاء) نحوه في مادة شاء من القاموس والصحاب والمحكم وهو غفلة عما قرره النحاة من أن فاعلا الدال على سجية مدح أو ذم يحمل على فيل في الجمع على فعلاء كافي التسهيل

وغيره وحمل شراح الالفية المضاهاة في قولها :

ولكريم ونجمل فعلا * كذا لما ضاهاهما قد جملا

على كل مادل على معنى غريزي أو كالغريزي فيدخل في ذلك فاضل وفضلاء وشاعرو وشعراء قول الناظم
(وبعد فالفعل) الفاء على تقدير دخول أما أو توهمه والفرق ان المقدركالذكر في نظم الكلام
والتوهم انما يلاحظ فيه جانب المعنى دون تقدير في اللفظ وعلى تقديرها فالواو عوض عنها والظرف أعنى
بعد يجوز أن يتعلق بها ان قلنا ان حروف المعاني يجوز أن تعمل في الظرف وعديله أو بالفعل المحذوف
الذي نابت عنه لأنها نابتة عن مهيا يكن من شيء أو بمقدر بعد الفاء مبتدأ مخبر عنه بما بعده أو فعل وعلى
توهمها فالواو استثنائية يمانية كأنه قيل ماذا تقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة فأجاب مهيا يكن من شيء
في الوجود بعد ما تقدم فقولى الفعل أو أقول الفعل من يحكم تصرفه فالظرف يتعين أن يكون معمولا
للمقدر بعد الفاء ولا يصح أن تكون عاطفة لتعذر عطف الخبر على الانشاء عند ابن مالك وغيره لما بينهما
من كمال الانقطاع بالايهام وصرح الجعبري وغيره بأن عامل الظرف في مثل هذا التركيب وهو
إذا كان ما بعد الفاء ليس أمرا ولا نهيا محذوف والمقول محذوف أيضا وأقول بعد ما تقدم تنبه فالفعل الخ
أى إن تنبهت فالفعل فالفاء سببية (قول الشارح المبينة) أى تضمنه حرف الاضافة أو لا تنقاره في بيان
معناه الى المضاف اليه وانما أعرب عند ذكره لقوة جانب الاسمية لاختصاص الاسماء بالاضافة أولشبهها
بحرف الجواب في الاستغناء به عما بعده أولانها حيث كانت تنفقر الى المضاف اليه صار منها كالجزء فلما
حذف كان الباقي بعض كلمة وبعض الكلمة لا يستحق اعرابا (قوله على الضم) حق المبني أن يبنى على
السكون لكن بنى على حركة تخلصا من سكونين وحيث كان اسما وحق الاسم أن يتصرف فيكون مرة
عمدة ومرة فضلة ومرة مضافا اليه أحدهما وكان هو أبدا لا يكون عمدة نقص منه في حالة اعرابه علم
العمدة الذى هو الضمة فأعطيا في حال البناء ليوفر عليه مقتضاه بحال الاصلة (قوله لقطعها) اللام
نوقية بمعنى عند وليست للتعليل لان القطع ليس علة للبناء (قوله مع ما يشتمل) فيه نظربل المراد هنا
الفعل الصناعي فقط أعنى مادل على حدث وزمان وعليه اقتصر البجائى وهو ظاهر ابن عباس والسكلاى
وغيرها من الشراح بل خصوص الماضى منه لانه انما تكلم على قلبه هو وانتقاله من حال الى حال
كما سيأتى وجعلوا التصريف للفعل دون المصدر مع أنه أصل له ولغيره باعتبار أن اشتقاق تلك الاوزان
ونحوها لمعانيها التى تدل عليها وتعيين القياس منها من غيره مبنى فى الاصطلاح على الافعال حتى المصدر
نفسه فيقال مثلا قياس مصدر الثلاثى المتعدي فعل واسم الفاعل منه فاعل واسم المفعول منه مفعول
واسم المصدر من المفتوح العين فى الماضى المكسور ها فى المضارع مفعول بفتح العين واسم الزمان
والمكان منه بكسرها وما أشبه ذلك فلما كانت معرفة الفعل سابقة فى الاصطلاح على معرفة هذه
الأشياء جعل الفعل كأنه الذى صرف وغيرت بنيت له هذه الأبنية وقال بعضهم المراد بالفعل فى كلام
الناظم خصوص المصدر قال المحقق أبو عبد الله سيدى محمد بن عبد السلام القاسى وهذا الذى ذكره
هذا البعض هو الظاهر عندى أو المتعين فالضرب مثلا يشتق منه الماضى والمضارع والأمر واسم
الفاعل واسم المفعول واسم المكان والآلة فهذه معان مدلول عليها بالصيغ وهى تدرك من طريق
القياس التصريفى فعلى هذا المشتقات طريق معرفتها القياس قال ابن جنى فى شرحه لكتاب المازنى
قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يتوصل الى ذلك إلا من طريق التصريف وهذا هو قصد
المصنف بدليل قوله ان من أحكم التصرف حاز من اللغة الابواب والسبلا ينظره فقد أطال فى ذلك (قوله
وغير ذلك) أى كأسماء الآلة (قوله اتقانه) هو منعه من الخروج عما يستحقه (قوله وتصرف الشيء تقابه
من حال الى حال) كتقلب ضرب المبني للفاعل الى ضرب المبني للمفعول والى ضرب ويبضرب بالبناء بن
والى اضرب وضارب وضرب وضروب ومضرب ومضروب ومضرب بفتح الراء وكسرها ونحو ذلك

(وبعد فالفعل من يحكم
تصرفه مخز من اللغة الأبواب
والسبلا) بعدهى من
الظروف المبينة على الضم
لقطعها عن الاضافة لفظا
والتقدير وبعد ما تقدم والمراد
بالفعل هنا الفعل الصناعى من
ماض ومضارع وأمر مع
ما يشتمل على حرف الفعل
ومعناه من مصدر واسم
فاعل واسم مفعول واسم
زمان ومكان وغير ذلك
وإحكام الشيء اتقانه
وتصرف الشيء تقابه
من حال الى حال

ومن ثم عرف التصريف في الاصطلاح بأنه تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها خروج الماضي إلى الاستقبال بالطلب نحو غفر الله لك أو الوعد نحو إنا أعطيناك الكوثر أو النفي بلا نحو قوله فوالله لأزرتكم أبداً ليس من التصريف المصطلح عليه في شيء لبقاء البنية مع هذه التصريفات وكذا خروج المضارع عن الحال والاستقبال إلى الماضي ولم الجازمتين وبلو الشرطية نحو ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم (قوله وتصريفه تقليبه) تصريف مصدر صرفت الشيء حالته من حال إلى حال ومطاول هذا الفعل تصرف نحو علمته فتعلم فانتقالات الفعل ليس تصريفاً باعتبار أن الواضع أو للتكلم صرفها ويسمى تصرفاً باعتبار نفس الفعل ومطاولته لتصرف المصرف والناظم عبرها بالتصرف وفما يأتي بالتصريف (قوله وبه سمى هذا العلم) لفظ التصريف يطلق في الاصطلاح على أمرين أحدهما تغيير بنية الكلمة لفرض معنوى كما تقدم أو لفظي كتغيير قول وغزو إلى قال وغزافان الفرض تخفيف اللفظ وأما المعنى فلا يختلف وكلا دغام في شد ومد ثانيهما العلم بالقواعد الكلية التي تعرف بها هذه التغييرات المعنوية وما يتبعها من الأحكام اللفظية من الحركات ونحوها إذا علمت هذا فقول الشارح وبه الضمير عائد على التصريف لا باعتبار المعنى السابق الذي هو تغيير بنية الكلمة لفرض معنوى بل باعتبار المعنى الثاني الذي هو العلم بالقواعد قول الناظم (يحز من اللغة الأبواب والسبلا) اللغة بالضم اسم على فعل كقف من لغا يلفو إذا تكلم حذف لأمه وعوض عنها هاء التانيث وفتحت العين لمناستها ويجمع على لغى مكسر قياس كغرفة وغرف وبرة وبرر وتجمع تصحيحاً جمع مؤنث على لغات كبنات وجمع مذكر على لغين كشبين وهوشاذ ولم يذكر صاحب القاموس في المعتل تكسيرها اتكالا على الشهرة والمناسبات لصنعه في المجموع ذكره كإفعل الجوهري ولغة كل قوم ما يتحاورون بها ويعبرون بها عن مقاصدهم فيصدق بالمفرد والمركب وهي في تعريف حملة الشريعة العلم الباحث عن مفردات كلام العرب وما ألحق بها من حيث مدلولاتها الموضوعية هي له ومن حيث ضبطها الذي لا يدرك بالقياس (قوله وباب الشيء ما يدخل منه إليه) هذا صريح في كونه هو الفرجة وهو الموجود في الدواوين اللغوية واطلاقة على ما يسد به ويفلق من خشب ونحوه محاز للمجاورة (قوله حاز من اللغة أبوابها وسبيلها الموصلة إليها) أصل الكلام يحز من اللغة أصولاً وضوابط تفضى به إلى فروع تنبني على تلك الأصول وجزئيات تتدرج تحت تلك الضوابط كالأبواب التي يفضى منها إلى داخل البيوت والطرق التي يتوصل بها إلى المدن ويحصل بذلك على المنافع ثم حذف أداة التشبيه وشبه الضوابط والأصول بالأبواب والطرق بجامع الافضاء والتوصل فأطلق اسم التشبيه على المشبه استعارة تصريحية وذكر الحوز ترشيحاً قاله ابن عبد السلام القاسي وحيازة الأصول والضوابط المفصلة إلى الجزئيات المندرجة تحتها من فائدة علم التصريف التي هي من جملة مبادئ العشر (١) وقد أنعمناها شرحاً في الأزهار الطيبة النشر فيما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر (قوله فأوردت فيه معظم مواد الأفعال) ذكر من ذلك ما يقرب من ألفي مثال بالثنية وذلك معظم مواد اللغة بحيث لا يفوت من عرفها إلا القليل وجعل الأمثلة مرتبة في الغالب على ترتيب الصحاح والقاموس المرموز له بأوائل كلمات هذه الآيات: أبدر بنى تيم ثنائلك جوهر * حوت خندرسا دائماً دفر رياه
زهيت سناء شاق صدرى ضياؤه * طبعث ظلوما عذبتى غواياه
فديتك قلبى كله لك مرتع * نهاراً ولبلاً هائماً يتمناه

ومن عادته أنه إذا شبه فعلاً بفعل فإنه يقصد بذلك الموازنة في الماضي والمضارع والأمر دون المصدر والوصف في الغالب وكثيراً ما يشبه المتعدي باللازم وبالعكس ويشكل في ذلك على ما يفهم من التفسير (قوله هاك اسم فعل بمعنى خذ) هذا مذهب جمهور البصريين وأنها أسماء لقبولها علامات الاسم وإن

(١) قوله وقد الخ هذا الذي بخط المؤلف وما في نسخ المطبعة القاسية قبل هذه فغير موافق لما بخطه اه

والكاف حرف خطاب لا ضمير إلا أنه (١٠) يتصرف تصرف الكاف الاسمية فيفتح للذكر ويكسر للمؤنث ويشي ويجمع ونظم

مدلولها لفظ الفعل من حيث دلالة على معناه لا مجرد الحروف والأصوات وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال معنى واستعملوا لأنها تدل على الحدث والزمان وقال بعض البصريين إنها أسماء لقبولها علامات الاسم (قوله والكاف حرف خطاب) اعلم أن هذا الاسم فيه لغات أنها الرضى إلى ثمانية منها هاء التأنيث والالف للواحد وغيره مذكرا ومؤنثا وهاهيا وهمزة ساكنة للواحد وغيره كذلك وقد تلحق الألف في اللغة الأولى كاف فيقال هاك كما فعل الناظم وقد تبدل من الكاف همزة تتصرف كتصرفه وبه جاء القرآن قال الله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقد يجمع بين الهمزة والكاف إلا أن الهمزة لازمة الفتح والكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية (قوله على وجه مخصوص) أى بأن يكون مترتب للمعنى متناسق الدلالات وهذا معناه عرفا ومنه قولهم نظم القرآن معجز واما معناه لغة الجمع وفي اصطلاح العروضيين الكلام الموزون الذى قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية ويمكن أن يكون هو المراد هنا (قوله وإذا أردت) يشير إلى أن فاء فهك فصيحة وهى الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة ووجه فصاحتها ابتاؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك حسن موقع ذوقى (قوله وهو معرفة الأبنية) يعنى أن الناظم إنما ذكر الصيغ التى توزن بها الأفعال كقوله والضم من فعل الخ ولم يذكر مواد الأفعال لكثرتها اللهم إلا إذا خرج شئ منها عن القياس فيذكره محصورا كفى قوله وجهان وأفرد وعوجهي فالمراد بالأبنية الصيغ وبالمواد الأفعال التى توزن بها قول الناظم (وقد يحوى التفاصيل من يستحضر الجلا) الجملة حالية وقد لتحقيق مجردا لأن الإحاطة بالجلل التى هى القواعد والكميات تسهل معرفة الجزئيات وإمالة وللتقليل لأن ادخال الجزئيات تحت كلياتها عسير ولا سيما مع اتساع لغة العرب السانع من الإحاطة (قول الشارح إذ لا تعظم متعلق بقدر أى فينبغى الاعتناء بمعرفة الأصل إذ لا تعظم الخ .

﴿ باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ﴾

الباب خبر مبتدأ مقدر أى هذا باب أبنية الخ والمشار إليه امعابرة للترجم عنه أعنى الكلام المعروف للناظر فى صيغ الفعل أو نقوشه ان تأخر وضع الترجمة أولا وجود له كما قال السيرافى فى عبارة سيويه انه موضع كلمة الإشارة غير مشير بها إلى شئ ليشير بها عند قضاء الحاجة والفراغ من الشارح أو منزل منزلة الحاضر اقرب وجوده كما قيل قد قامت الصلاة لقرب قيامها كما اختاره الفارسى ومنه هذه جهنم التى يكذب بها المحرمون أو موجود ذهنا وزل منزلة المحسوس قول الناظم (أبنية) جمع بناء والمراد بالبناء البنية وهى الهيئة التى وضعت عليها الكلمة من حركة وسكون (قوله وتصاريفه) جمع تصريف وهو مصدر جمعه باعتبار قصد التنويع والإفلا يشي ولا يجمع وفى بعض النسخ وتفاصيله وعليها شرح البجائى قال والمراد بتفاصيله ما يذكره بعده من تفصيله أحكام المضارع والأمر (قول الشارح المراد بالأبنية) تعبير بالأخص فى كل من الأبنية والتصريف بعنه عليه ان الباب معقود فى خصوص هذين الأمرين ولذلك قال المراد وحاصله ان المراد بالأبنية هنا الصيغة الأولى للمشتقات وهى الماضى وتصاريفه اختلاف أحوال عين مضارع الثلاثى بالخصوص وأطبق الشراح على أن المراد بالتصاريف ما وراء الماضى من المضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول وأبنية المصادر وفيه ان الناظم لم يذكر فى هذا الباب سوى تصريف واحد وهو مضارع الثلاثى فالصواب ما قاله هذا الشارح (قوله عين الفعل) أى المضارع إذ الماضى من الأبنية كما تقدم قول الناظم (بفعل الخ) هذه الأوزان المذكورة فى هذا البيت من الأمثلة الموزون بها وقد اصطلح أهل الفن على وضع ألفاظ يعبرون بها عن كمية حروف الكلمة وحالتها من حركة وسكون وأصل وزائد بأخسر وجهه وأجزه فليترمون فيها مافى الموزون من الحركات والسكنات ويقابلون الأصول بالفاء فالعين فاللام وان كان فى الموزون قلب أتوا به فى الميزان وأما الزائد فينطق بلفظه وان زادت الأصول على ثلاثة زادوا لاما ثانية وثالثة فى الاسم الخامس ولما

كانت

الشيء تأليفه على وجه مخصوص والإحاطة بالشيء ادراكه من جميع جهاته ومنه معنى الحافظ والمهم الأمر الذى يهلك شأنه فتعنى به أى وإذا أردت حيازة أبواب اللغة وسبلها أخذ نظما محيطا بالمهم وهو معرفة الأبنية المقيسة فيها وحصر ما شذ منها دون موادها الأصمية القياسية الضيق النظم عنها لكثرتها (وقد يحوى التفاصيل من يستحضر الجلا) حوى الشئ بمعنى حازه والتفاصيل الأمور الجزئية كمعرفة أفراد مواد اللغة مثلا والجملا الأمور الكلية كمعرفة الأبنية مثلا وأشار بهذا إلى أن من حوى الجمل أداه ذلك إلى حيازة التفاصيل بحسب الاعتناء والرغبة إذ لا تعظم فائدة معرفة الشاذ مثلا من غير معرفة الأصل والله أعلم .

﴿ باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ﴾

(بفعل الفعل ذو التجريد أو فعلا يأتى ومكسور عين أو على فعلا) المراد بالأبنية كونه رباعيا وثلاثيا وبالمجرد ما حروفه كلها أصول وسيأتى المزيد فيه وبالتصاريف اختلاف أحوال عين الفعل من ضمها وكسرها وفتحها والتقدير الفعل المجرد يأتى رباعيا بوزن فعل أى على وزنه

كانت مخارج الحروف ثلاثة الخلق واللسان والشفةين جعلوا أحرف المقابلة ثلاثة الفاء من الشفوية لأنها أهونها والعين أهون الحلقية واللام أهون اللسانية وإنما اختاروا هذا التركيب دون غيره مما يمكن لحسنه ثم فعل وفعل في كلام الناظم إن كان المقصود منهما موزونتهما وهي الأفعال الاصطلاحية فهما علمان ويحكم لهما بحكم ذلك للوزون فيفتح آخرهما كما يفتح آخر الماضي لكن الفتحة في الماضي بناء والفتحة فيهما فتحة حكاية لأنه لما قصد الموزون بها صارت هي عينه فحكيت بها حركته وحركتها الاعرابية مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية وهي اما فتحة والكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث باعتبار الكلمة وقامت حركة عين الثلاثي مقام الحرف الرابع وعلى هذا فحذف التنوين لما منع الصرف وإما كسرة والكلمة مصروفة باعتبار اللفظ وعليه فحذف التنوين إشعار بأن المراد به الفعل الذي لاحظ له في صرف ولا في حركة إذا اعتبارها من خواص الاسم أو وزن الفعل الذي شأنه ذلك فبحري وزنه مجراه وإن كان المراد منهما مجرد الوزن فقط فهي أعلام استعمالها المصنف ممنوعة لما ذكر من إرادة الكلمة قاله سي (قوله ثلاثا على وزن فعل مضوم العين) حمل الفعل الأول في النظم على المضوم العين والآخر على المفتوح تبعاً للمصنف في التسهيل قال الدمامي (فإن قلت) جرت العادة بأن يبتدأ بالمفتوح العين ويثنى بالمكسورها ويثالث بالمضومها نظراً إلى خفة الزنة فيرتب الكلام في الأبنية على حسب هذا والمصنف عكس ذلك فبدأ بالثقل وثني بالثقل وثالث بالخفيف فما وجهه (قلت) ارتكب ذلك إشاراً للخفة باعتبار الكلام على الأبنية وذلك لأن الكلام على البناء المضوم العين قليل جداً وفوقه الكلام على البناء المكسور العين وفوقه الكلام على البناء (قوله المفتوح) كما تراه مفصلاً وبفعل في موضع الحال) أي من فاعل يأتي وباؤه للمصاحبة أو للملابسة من مصاحبة وملازمة الكلى لجزئه لأن الفعل أمر كلى له جزئيات كثيرة من جملتها هذه والأوفق بمحمل البناء بمعنى على فيا تقدم أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بيأتي ويقوى كون البناء بمعنى على التصريح بمعنى في العطف (قوله) ذكرت أنه قد يصاغ من أسماء الخ) أي من أسماء الفعل الرباعي قسم مشتق من أسماء الأعيان للمقاصد التي ذكرها بعد وليس له مادة أصلية فمعرفة هذا القسم متوقفة على معرفة تلك الأسماء (قوله) كعقربت الصدغ) أي لويته كالعقرب (قوله) أو بجعله فيها) أي بمحمل مسمى الاسم الرباعي فيها أي في أسماء الأعيان للمقاصد التي ذكرها بعد وصوابه بدل فيها في شيء كما في عبارة التسهيل وفي بعض النسخ أو بمحمل غير مضاف للضمير وهي أكثر فساداً (قوله) فلفلت الطعام) أي وضعت فيه الفلفل بضم الفاء (قوله) زرجست الدواء) أي جعلت فيه الزجس وهو النور المعروف بالبهار وتسميه العامة خنزق بنزق وفيه قال أبو نواس : تأمل في نبات الأرض وانظر * إلى آثار ما صنع الليلك * عيون من لجين شاخصات على أطرافها الذهب السيك * على قضب الزبرجد شاهدات * بأن الله ليس له شريك (قوله) أو لاختصارها) أي الأسماء لا بقيد كونها للأعيان وعبارة التسهيل وقد يصاغ من مركب لاختصار حكايته وهذا النوع يسمى عندهم بالمنحوت عقده في الزهر بابا وذكره عن جماعة من اللغويين ولم يذكر عن واحد منهم فيه خلافاً وتقل بعضهم عن الماوردي أنه مولد على الأول فظاهر إطلاق التسهيل أنه مقيس وقيد أبو حيان بالسباع (قوله) وحولت) هو رباعي مجرد أو أصل من أصول الكلمة وأما حول الرجل أسن وشاخ فواوه زائدة (قوله) ونبت على أنه قد يكون لموافقة الثلاثي المضاعف (اعلم) أن الرباعي المضاعف يختلف فيه إذا بهم المعنى بسقوط حرف منه نحو عسعس بالليل طاف تقول فيه عس وزحزحه عن كذا تقول فيه زحه فقال البصريون إلا الزجاج الكلمة رباعية وحروفها كلها أصول لدفع التحكم وعلى قولهم فهو من هذا الباب وقال الزجاج الصالح للسقوط زائد فالعين الثانية عنده زائدة في عسعس ومقابلته من غيره مثله فهي عنده تكرير فاء وليس يوجبها لأن الفاء

أو ثلاثا على وزن فعل مضوم
العين أو على وزن فعل
مكسور العين أو على
وزن فعل مفتوح العين
فالقول مبتدأ وذو التجريد
نعمه ويأتي خبره وبفعل
في موضع الحال وكذا
مكسور عين أو على فعلا
وهذه هي الأبنية أما
أبنية الرباعي المجرد نحو
دحرج وذريخ بالموحدة
وبالحاء المعجمة إذا طأطأ
رأسه ومسد ظهره
ويكون متعديا ولازما
كالثالمين وقد أوردت منه
في الشرح الكبير أمثلة
كثيرة وذكرت أنه قد
يصاغ من أسماء الأعيان
لحكايتها كعقربت الصدغ
أو بجعله فيها كلفلت
الطعام وعقربت الطيب
وزرجست الدواء وزعفرت
الثوب أولا لاختصارها
كسملت ومحمدلت وسجلت
وحسبت وحولت أي
قلت بسم الله والحمد لله
وسبحان الله وحسبي الله
ولا حول ولا قوة إلا
بالله ونبت على أنه قد
يكون لموافقة الثلاثي
المضاعف نحو فككبوا
فيها فدمدم عليهم
وزحزح عن النار

لا تضاعف وحدها وقال الكوفيون الصالح لا سقوط بدل من تضعيف عين فأصل ككب عندهم كيب
بتضعيف العين ثم أبدل الكاف من ثاني الثلاثين كراهة توالي الأمثال وبقاوى قولهم عجيء الثلاث عساه
في الفاظ كثيرة فتسكون الزيادة فيه للكثير وباب الكثير فعل بتضعيف العين لكن يضعفه عدم اطراده
في جميع المواد فانه لم يعجى في نحو رد الكلام وكرره وغيرهما مما لا يحصى فقول البصريين أولى وعلى قولهم
وقول الزجاج يكون من مزيد الثلاثي فلا دخل له هنا قاله سى (قوله إذا عسعس) أى أدبر ظلامه وأقفل
فهو من الاضداد (قوله على العلة في أنه لم كان للرباعى الخ) حاصل ما ذكره فيه أن الرباعى لما كان أثقل
من الثلاثي وجب أن يكون فيه سكون دافع لثقله اذ لو كان على منهج الثلاثي لزم اجتماع أربع متحركات
متوالية وهو مما رفض في كلامهم استقلا ولا جائز أن يكون مورده أول الكلمة ولا ثالثا ولا رابعا
أما الأول فلتعذر الابتداء بالساكن وأما الثالث فلأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين في نحو دحرجت وأما
الرابع فلأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين عند اتصال ألف الضمير أو واؤه أو تاء التانيث فتعين أن لا يكون
مورد السكون الاثنائي الكلمة وأما اختيارهم الفتح في الأول والثالث فليكونه أخف الحركات (قوله
وللثلاثي ثلاثة) حاصله انه كان له ثلاثة أبنية لوجوب فتح أوله وآخره كاقترروا العين لا تسكون إلا متحركة
لثلاثي لزم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم (قوله وانه
لم اعصرت الخ) حاصله ان الفعل لا ينقص عن ثلاثة أحرف حرف يتبدأ به وحرف يوقف عليه وحرف
يكون واسطة بينهما إذ يجب ان يكون للتبدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا تنافيا في الصفة كرهوا
مقارنتهما ففصلوا بينهما (قوله ولا يكون إلا لازما) لأنه لما كان موضوعا لأفعال الطبائع اللازمة لمحلها
ألزمه الضم الذي لا يحصل إلا بلازمة شيء آخر لأنه يحصل بانضمام الشفتين ومحل لزومه ما لم يأت مع
تضمنين أو تحويل اليه والاعتمادى فالتضمنين مع في رحبتكم الدار أى وسعتكم رواه الحليل ونقله الجوهري
وطلع بشر الخين أى بلغ قاله سيدنا على كرم الله وجهه ونقله في معنى اللبيب إلا أن ابن الحاجب والسعد
جعلوا الأول من قبيل الحذف والايصال أى رحبت بكم ثم حذف الجار والتحويل كسندته فان أصله
سودة بفتح العين ثم تحول إلى فعل بضم العين وثقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين وفائدة ذلك
الاعلام بأنه وادى العين كما سيأتى (قوله واصل) نحوه في القاموس والاكثر من أرباب اللغة والأفعال
اقتصروا فيه على الضم والكسر حكاه ابن القطاع (قوله وبعد) الاكثر على أن البعد الذي هو خلاف القرب
الفعل منه بالضم فقط ككرم والبعد محركا الذي هو الهلاك الفعل منه كفرح ومن جوز الاشتراك
فيهما كطائفة قدّم المجد في القاموس أشاروا إلى أفصحية الضم في خلاف القرب وأفصحية الكسر في
معنى الهلاك (قوله فهو مرى) أى كقيل وهو مقيس في المضموم والمكسور ولذا أنكر الفتوح غير
واحد كما ذكره نحشى القاموس (قوله أى محمود العاقبة) هذا قول مرجوح عند صاحب الكشاف قال
في أوائل النساء الهنء والمرى صفتك من هنا الطعام ومرق إذا كان سائغا لا تنقيس فيه وقيل الهنء
ما يلذه الآكل والمرى ما محمد عاقبته وقيل هو ما ينساغ في مجراه وقيل لدخول الطعام من الحلقوم إلى فم
المعدة المرى لمرء الطعام فيه وهو انسياغه اه ورجح أبو حيان في مجرّه انه لا يستعمل مريثا إلا تابعا لهيئا
وقيل يستعمل وحده ولا يحفظ ذلك من كلام العرب (قوله وزهد في الشيء) نحوه في القاموس والمعروف
كسر العين فقط وأما الفتح فلغة مرجوحة كما يفيد كلام الجوهري والقيومي وغيرهما وأما الضم فقد
أنكره الجماهير وإنما ذكره بعض الصرفيين في باب نقل الفعل إلى باب فعل لارادة المدح كما قاله أبو حيان
وغيره وكما يتعدى بنى يتعدى بنى كما صرح به الجوهري والقيومي وغيرهما وان كان في القاموس اقتصر
على التعدية بنى قال في الصباح زهد في الشيء وزهد عنه أيضا تركه وأعرض عنه (قوله وعثر الماشى) هو
بالثاء المثلثة مهمل الطرفين فسر المجد بكب وابن القطاع بسقط وشارح الفصيح بوقع واحترز بالماشي
من عثر على الشيء إذا طلع عليه وعثر إذا كذب فمن باب نصر لا غير (قوله ونضر وجهه) نحوه في القاموس

العلة في أنه لم كان للرباعى بناء
واحد وللثلاثي ثلاثة وأن لم
انحصرت الأبنية في هذه
الأوزان دون غيرها وأما
أبنية فعل المضموم العين فنحو
عذب الماء وفرت وكرم الرجل
وشرف ولا يكون إلا لازما
وقد أوردت معظم موادها وأما
أبنية فعل المكسور العين فنحو
فرح وورع ورهب في اللازم
منه وصحبه وركبه وشربه وصمعه
في التعدى وقد أوردت معظم
موادها ونهت على أنه قد يشاركه
فعل المضموم في فعل واحد
فيكون في ذلك الفعل لثتان
نحو رجب المكان ورجب
أى اتسع واصلب الشيء
صلابة وبعد وبعد ورغد
عيشه ورغد أى اتسع وبصر
وبصر به أبصره وأنه قد
شاركهما أيضا فعل المفتوح
فيكون ذلك الفعل مثلنا نحو
مرؤ الطعام ومرى ومرأفوه
مرى أى محمود العاقبة وورفت
في قوله رفت وورفت أى أفحش
فيه وزهد في الشيء وزهد
وزهد وخر اللبن وخر وخر
وعثر الماشى وعثر وعثر عثارا
وكدر الماء وكدر وكدر فهو
كدر ونضر وجهه والنضر
ونضر ونضر حسن ونعم
فهو ناضر ونضر وخمس
بطنه وخمس وخمس جاع
وقط من رحمة الله وقط
وقط يس ورقق به ورقق
ورقق وسفل وسفل وسفل
ضد علا وعقمت المرأة
وعقمت وعقمت لم
تعمل وسيأتى في الحلقى غير ذلك وأما أبنية فعل المفتوح العين فستأتى ان شاء الله متفرقة على أنواعه

والعروف فيه إنما هو الفتح فقط ككتب (قوله فانه ينقسم الى أربعة أقسام) اللائق ان يجعل هذا
التقسيم توطئة لقول الناظم الآتي وادم كسرا (تنبيهات * الأول) ما يعرض من التغير لفعل المضموم
وفعل الكسور لا يخرجهما عن أصلهما كظرف وعلم باسكان العين تخفيفا في لغة بني عيم وبكر بن وائل
وبه قرىء لعلهم الذين يستنبطونه منهم كما في الكشف وأما المفتوح العين فلا يسكن الاعلى تقديرانه من
باب فعل الكسور العين وان لم يتكلم به استغناء بفعل المفتوح العين فهو في تقدير الاستعمال وان لم
ينطق به ذكره ابن جني وكشيد ونعم ورحم ورغم أنه في لغة هذيل باتباع حركة الفاء بحركة العين
في فعل الكسور العين الحلقية وربما التزمت هذه اللغة في نعم وبشر في الأكثر لأنهما لما تقلا عن
معناها الأصلية وجدا تقلا بذلك فالتزم تخفيفهما في الأكثر مع كسر فائهما اعلاما بحركة عينهما وقد قرأ
ورش وابن كثير وحفص قوله تعالى فنعما هي وقوله ان الله نعم يعظمكم به بكسرتين وقرأ قالون وأبو عمرو
وشعبة بهما مع اختلاس الثانية منهما والرواية عنهم كسرة وسكون كما ذكره صاحب التيسير والنشر
ولم يقرأ بلغة عيم التي هي فتح فسكون وان كانت جائزة في اللغة خلافا للخطابي حيث غلط المحدثين وقال
لا يجوز الا في الشعر وكرد ومل ولب من الضعف بالاسكان للدغام بدليل ظهور حركة العين عند
الاستناد إلى تاء الفاعل إلا انه يستوى فيه المفتوح مع غيره نحو رددت بالفتح وملت بالكسر وليت
بالضم ذكره يونس بن حبيب قال الجوهرى وهو شاذ لا نظير له في المضاعف وذكر في الكبير عن
صاحب القاموس فك ودم وذكر ابن العباس شردت الناقة وعززت ضاق احليلها وغيرهما مع مجيء
الكسر فيها مع الضم (قلت) الأكثر اقتصر على لب ودم تقلها ابن القطاع عن الخليل وشرقلها ابن
مشاء في شرح الفصيح عن قطرب وعزقلها ابن خالويه انظر حاشية القاموس في مادة لب وكطال
وقال وحاف وباع وهاب وساء من اللعل العين (الثاني) لم يذكر الناظم صيغ الثلاثي المبني للمجهول
وفعل الأمر لأن المقصود ذكر ما هو متفق على اصالته والمبني للفعل فرع عند جمهور البصريين عن
المبني للفاعل وأصل برأه عند الكوفيين والمبرد والمازني وينسب لسيديويه أيضا وأما الأمرفيو وان
حكى جماعة من النحاة خلاف البصريين والكوفيين فيه هل هو مقتطع من المضارع واختاره في المعنى
وقواه بسبعة أوجه أو صيغة مرتجلة فكلام الرضى في مواضع من شرح الكافية وابن الانبارى في
مسائل الخلاف وابن جني في شرح تصريف المازني كالصريح في الخلاف بين الفريقين إنما هو في
اعرابه وبناءه وأما اقتطاعه من المضارع فلا نزاع فيه بينهما وسيأتى قول الناظم :

وبهمز الوصل منكسرا صلسا كسنا كان بالمحذوف متصلا

فاستدلال الموضع في المعنى على الاقتطاع من المضارع بتلك الوجوه السبعة كد بلا طائل لأنه استدلال
في غير محل النزاع وانظر حاشية شيخ شيوخنا العالم الكبير سيدي الطيب بن كيران على توضيح ابن هشام
ترشد (الثالث) أنواع الثلاثي باعتبار تردده بين الصحة والاعلال وما يتوسط بينهما من المضاعف
والمهموز سبعة أقسام نظمها بعضهم مثلا لكل واحد منها على سبيل اللف والنشر المرتب بقوله :

جميع ضروب الفعل سبعة اضرب لها انا في بيت من الشعر واصف
صحيح ومهموز مثال واجوف لهيف ومنقوص البناء المضاعف
كثل فهمنا ما قرأنا وغدناه فزاز وفاغزى وحج فيشرف

فالصحيح ما سلم من الاعلال والهمزة والتضعيف كضرب وفهم وكرم والمهموز ما احتوى على همزة فاء كان
كأكل وأدم وأدب أو عينا كسأل وسئم ورؤف أو لاما كقرأ وبرى وملؤ وهل هو صحيح أو معتل
أو متوسط أو قال والمثال ما فاؤه معتلة بالياء أو الواو نحو يسرويش وينم ووعد وورث ووغروسي
مثالا لمثله الصحيح في مجيء ما ضيه مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كمثل السابقة وتنوعه
بحسب الماضي والمضارع إلى ما يتنوع له الصحيح وقيل لأن أمره مثل أمر الاجوف أي يبقى على حرفين

فانه ينقسم الى أربعة أقسام
الأول مقياسه كسر مضارعه
وهو أربعة أنواع: الأول
ما فاؤه او كوعد يعد أو ما
عينه أو لامياء كباع يبيع
ورمى رمى والمضاعف اللازم
كحن يحن الثاني ما قياس
مضارعه الضم وهو أيضا أربعة
أنواع المضاعف المعدي كد
يدد وما عينه أو لاميء او
كقال قول وغزا يزو وما
بنى لغلبة الفاخرة كساقت
أسبقه بالضم . الثالث
ما قياس مضارعه الفتح وهو
مأعينه أو لاميء حرف خلق
كسأل يسأل ومنع يمنع . الرابع
ما قياس مضارعه جواز
الكسر والضم وهو ما سوى
ذلك مما لم يشتر بضمة كنعصره
ينصره أو كسرة كضربه
يضربه وذلك كمثل اذا
دفعه بعنف وسيأتي ذلك
مفصلا ان شاء الله

كما سبق أمر الأحرف عليهما وهذا إنما هو فيما يجب حذف فائده في المضارع منه وذلك باب وعدوورث
 وأخواته والأجوف ما عتلة كذلك نحو باع وهاب وهاء الرجل حسنت هيئته وليس في كلام
 العرب فعل ثلاثي يأتي العين مضمومها إلا هاء على أن صاحب القاموس ذكر أنه مثلث العين ونحو قال
 وخاف وطال وإنما سمي أجوف لأن اعتلاله في جوفه وهو الحرف الوسط ويقاب ألفا وجوبا إن تحرك
 ويسمى ذا الثلاثة لأن ماضيه إذا أسند إلى تاء الفاعل أو نونه بقي على ثلاثة أحرف كما يأتي واللفيف ما اشتمل
 على حرفي علة مقترنين أو مقترقين سمي بذلك لالتفاه على حرفي علة فإن افتراقا قيل فيه مفروق لا فراقهما
 بالحرف الصحيح وهو وارد في أحد وعشرين فعلا مذكورة في شرح سمي وإن اقترنا ولا يكون إلا في
 عينه ولا ماقيل فيه مقرون لا فراقهما ثم كل منهما يكون في بابي فعل المفتوح والمكسور والاكثر فيه
 أن يكون واو أو ياء نحو وأى وطوى ونحو وجى وهوى ولا يكونان في باب المضموم لأنه لم يأت فعل بضم
 العين يأتي اللام متصرفا إلا في نحو فهو الرجل الآتي والنقص ما لاه حرف علة ياء أو واو نحو رمى
 وجنى وهو الرجل من النية وهو العقل ونحو عدى وشقى وسرو وإنما سمي ناقصا ومنقوصا لقصه
 في بناء المضارع عن قبول بعض الأعراب وقيل لنقص بعض حروفه في الجزم وصيغة الأمر ويسمى
 أيضا ذا الأربعة لصيرورته على أربعة أحرف عند أسناده إلى تاء الفاعل أو نونه بخلاف الأجوف والمضعف
 ما تكرر في محل عينه ولا مة حرف صحيح نحو ورد ولب إلا أنه في المضموم شاذ كما تقدم وقد يكون
 متحد الفاء والعين واللام ولم يرد إلا في هذه الأفعال الستة جزوهه وفق وصى ودد وب وقول
 صاحب القاموس تبعا لأبي عبيد الروي وغيره لم يوجد في كلامهم ثلاثة أحرف من جنس واحد غير
 صص وفق غفلة منه عما ذكره في ب وجز وقد أغرب في نقل ب عن صاحب البسيط مع أنه نص
 عليه ابن القطاع في كتاب الأبنية (الرابع) أهل الناظم معاني الأفعال التي ذكرها في هذا النظم وذكره
 أكيدهما بحسن الفأوه البتدين وإن كان من معاني اللغة وقد أفرد بالتأليف جماعة كآبي على الفارسي
 وغيره وتعرض لذلك في التسهيل ونقل ذلك بعض الشراح وخلصته في سمي ثم ذكر حكم حركة
 عين الفعل الثلاثي إذا حول إلى صيغة المضارع فقال (والضم من فعل) وكان الأحسن في الترتيب أن
 يذكر المجرد ثم المزيد ثم المضارع وحكمه ثم الأمر (قوله إلى تصريف الفعل) صوابه إلى بعض تصاريف
 الفعل وهو مضارع الثلاثي (قوله والزم ضمة العين) أي أحبه ولا تستبدل به غيره وهذا الأعراب يقتضي
 أن في فعل نعت للضم باعتبار أنه معرف بالجنسية وهو كالصريح في أن الضم الذي في فعل هو عين
 الضم الذي في فعل وهو ما يقتضيه قول ابن جني فأما قولهم كرم بكرم فأنهم إنما أقروا في عين المضارع حركة
 الماضي وفيه نظروني بعض نسخ الناظم من فعل بدل في فعل وعليه فالجار والمجرور متعلق بمحذوف في
 موضع نصب على الحال من المضارع والتقدير الزم الضم في المضارع جالة كونه من فعل إلا أن فيه تقديم
 الحال على صاحبها المجرور بالحرف وهو جائز عندك تبعا لابن كيسان قال البجائي وإنما لزم ضم العين
 في الماضي والمضارع لما تقدم من أن فعل بمعنى اللزوم أو كاللزوم فاختير في الماضي والمضارع حركة
 لا تكون إلا بانضمام إحدى الشفتين للأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها (قوله في مضارعه
 أيضا) أي لفظا أو تقديرا ليدخل مضارع لب وطال قول الناظم (واقترح موضع الكسر الخ) أي من
 مصدره لأن المضارع مصوغ من المصدر وإنما كان القياس الفتح لتقع المخالفة بين الماضي والمضارع
 قال الدماميني لما كان الماضي والمضارع مختلفي المعنى ناسب أن تكون عيناها مختلفتين ليطابق اللفظ
 المعنى ولهذا حكم النحاة بأن الباب المتفق عينا فرع (قوله فرح يفرح) مثل تبالين إشارة إلى أنه لا فرق فيه
 بين أن يكون لازما أو متعديا ولا فرق فيه أيضا بين أن يكون صحيحا غير مضاعف كما مثل أو معتلا كوله
 وخاف ورضي أو مضموزا كأمس وشم وبرىء أو مضاعفا كس (قوله لا ما جاء على تدخل اللتين) استثنى
 صورة التدخل كما ترى استظهارا على نحو كدت بضم الكاف تكاد وهو كما قال الدماميني في شرح

ثم أشار الناظم إلى تصريف
 الفعل بقوله (فالضم من فعل
 الزم في المضارع) أي والزم ضمة
 العين التي في الماضي من فعل
 المضموم في مضارعه أيضا إذا
 صرفته فتقول عذب الماء عذب
 وكرم الرجل بكرم) واقترح
 موضع الكسر في المبني من
 فعلا أي واقترح موضع الكسر
 وهو العين من فعل المكسور
 في المضارع المبني منه نحو
 فرح يفرح وركبه يركبه وهذا
 هو القياس فيهما فاما فعل
 المضموم فلم يشذ منه شيء إلا
 ما جاء على تدخل اللتين وأما
 فعل المكسور فشذت منه أفعال
 بالكسر وهي ضربان ضرب
 يشارك الكسر فيه الفتح
 فالكسر شاذ والفتح على القياس
 وضربا انفرد فيه الكسر على
 الشذوذ فإلى الضرب الأول
 أشار بقوله :

التسهيل أن يؤخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى كقول بعض العرب كدت بضم الكاف تكاد فأخذ الماضي من لغة من يجعل كاد على وزن فعل بالضم وأخذ المضارع من لغة من يجعلها على زنة فعل بالكسر والتحقيق أن هذا من قبيل الاستغناء أي استغنى صاحب هذه اللغة عن مضارع لغته بمضارع لغة غيره لا من قبيل التداخل إذ التداخل هو اشتراك الأمرين في الدخول في أصل الفعل بأن يكون كل منهما دخلا متشاركاً لغيره فيه فلو لم يكن الا واحد لم يتحقق التداخل فيه فالفعل إذا كان ذا وجهين في الماضي وجاء مضارعه على مقتضى كل واحد منهما كفضل وقط فانها جاء من باني فعل بفتح العين وكسر ها وجاء مضارع الأول من باني نصر وعلم ومضارع الثاني من باني ضرب وعلم فاذا قيل في الأول بكسر عين الماضي وضم عين المضارع أو بالفتح فهما وقيل في الثاني بكسرهما أو فتحة أحدهما المضارعين على الآخر في ماضيه وكان المضارعان متداخلين فان لم يأت إلا مضارع واحد على مقتضى إحدى لغتي الماضي ككدت تكاد كان ذلك استغناء ثم ظاهر كلام الشارح هناك التداخل لا بين الشذوذ وهو وإن عملاً عليه جمع غير ظاهر لأن فعل بالضم لا يأتي مضارعه غير مضموم البتة وما لو لم يكن ذلك من نحو كدت تكاد وليت تلب فحقيقته أنه أهمل مضارعه مضموم العين ولم ينطق به استغناء بمضارع غيره عنه وليس ذلك المستغنى عنه مضارعه له حتى يقال جاء على غير قياسه وعلى هذا فينتفي الشذوذ لأنه الانفراد عن الجمهور والخروج عن القياس وهذا الفعل حيث أهمل مضارعه واستغنى بمضارع غيره لم يخرج عن قياسه لأن حاصل أمره أنه لم يكمل تصرفه وليس هذا هو الشذوذ الذي نحن بسبيله وإن كان لا مانع من عدمه شاذاً بوجه آخر لساناً في سبيله قاله سي قول الناظم (وجهان فيه من أحسب) مبتدأ وخبر كما في الشرح والسوغة الأخبار بالجار والتقديم لادخل له في التسوية على قول والضمير المجرور بنى يعود على موضع الكسر ومن أحسب حال من الضمير المجرور بنى على تجوز أي حال ككون صاحب موضع الكسر كائناً من مصدر أحسب وحررت معطوف بحذف العاطف وهو لغة لا ضرورة خلافاً للكلاتي والبجائي وغيرها قال أبو علي في قوله تعالى ولا على الدين إذا ما أتوك لتحملهم قلت أي وقلت وفي التسهيل قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه (قوله الفتح قياساً الخ) ليس في البيت ما يدل على أن ضمير التثنية للفتح والكسر إلا أن قوله سابقاً وافتح عين الفتح وقوله بعد وافرد الكسر يفيد الكسر (قوله بمعنى ظن) احتراز من حسب من الحساب فانه من باب نصر ثم ظاهره كالتاموس أن حسب وظن مترادفان وهو الذي جزم به في الفصيح وجرى عليه أكثر أئمة اللغة وقال الراغب الظن أن يحضر التقيضين يباله ويقلب أحدهما على الآخر والحساب أن يحكم بأحدهما من غير أن يستحضرهما معاً يباله وفي كلام أبي علي ما يشير إليه وهو ظاهر في التفرقة (قوله والكسر مع الشذوذ أفصح) لأنه لغة أهل الحجاز وكنانة والفتح لغة تميم وقد قرئ بهما معاً في التواتر قرأ بالفتح حمزة وعاصم وابن عامر وباقي السبعة بالكسر (تنبيه) ما ذكره من أن حسب بالكسر هو المشهور وحكى الفهرى في شرح الفصيح عن ابن درستويه الفتح في الماضي والكسر في المضارع وهو غريب لم يعرف لغيره وينافيه حكاية الجعري الاتفاق على أنه بالكسر وقول الفيومي في المصباح أنه كتب في لغة جميع العرب الا كنانة فيكسرون أي المضارع ولو ثبت ما قاله ابن درستويه لكان الفتح والكسر في المضارع من تداخل اللغتين قوله الناظم (مع وغرت) سكن مع على لغة ربيعة وختم وهي حال من أحسب أي وجهان كائنان من أحسب حالة كونه مصاحباً لو غرت والمراد المصاحبة الذكرية وهي ذكره معه في النظم والكلام على حذف مضاف أي مضارع وغرت (قوله وغر صدره) قال في التاموس وغر صدره كوعد ووجل وغراو وغرا بالتحريك اه فاذا جاء وغر يغفر بالكسر فهما فهو من التداخل قاله سي (قوله انهم) المتحصل من الدواوين اللغوية أن نعم نعمة أي تنعم من باب علم ونصر وضرب وفضل وورث حكى الثلاث الأولى في التاموس والرابع ابن تقيية في أدب الكاتب وابن القوطية وغيرها عن سي والخامسة الجوهرى في الصحاح فاذا جاء

(وجهان فيه من أحسب)
مع وغرت وحر * تانهم
بُست يثست أوله يبس
وهلا) أي في عين المضارع من
هذه الأفعال وجهان الفتح
قياساً والكسر شذوذاً
وهي تسعة أفعال . الأول
حسب يحسب ويحسب بمعنى
ظن والكسر مع الشذوذ أفصح
الثاني وغر صدره يعني
معجزة يغفر ويوغر إذا
توقد غيظاً . الثالث
وحر صدره بماء مهملة
محروبو وحر وحر بالسكون
ووحرا بالتحريك إذا
امتلا من الحقد . الرابع
نعم ينعم وينعم

نعمة بفتح النون وهى التمتع وحسن الحال ومنه ونة كانوا فيها كهي . الخامس يش بتقديم الواو وحدة يش ويأس بوسا بالتونين وبوسا بألف التأنيث اذا ساء حاله ضد نعم (١٦) . السادس يش بالثناة تحت ثم همزة مكسورة يش ويأس بأسا اذا انقطع رجاؤه

عند أهل اللغة الأولى نعم ينعم بالكسر فيهما فهو من باب التداخل أو الاستثناء وأما نعم العود كفتح أنصر ونعم مطاوع نعمة تنعيا قال له نعم فكل منهما على القياس (قوله نعمة بفتح النون وهى التمتع) أى وأما بكسرهما فالانعام وبضمهما السرور فهو من الثلاث باختلاف المعنى كما صرح به فى الكشف فى أثناء الزمل ونحوه فى شرح الرسالة وما فى القاموس من أنه بالكسر السرور معترض (قوله يش ويش ويأس) مثله فى ابن القوطية وظاهر القاموس أنه انما جاء على القياس لأنه قال ويش كسمع ولم يذكر مضارعه وتمام التنظير بسمع يقضى بحى مضارعه كضارعه على أن عادته التعرض لما شذ من مضارع هذه الأفعال واجمع القراء على الفتح فى قوله تعالى ولا تياسوا من روح الله إنه لا يأس من روح الله إلا القوم الكافرون (قوله بوسا بالتونين) أى كقولا وبوسى أى كرجى وذكرى (قوله إذا انقطع رجاؤه) لا مفهوم لتفسيره بهذا وكذا يش بمعنى علم فى لغة النخعي كذا فى مضارعه اللغات أيضا وفسر به قوله تعالى أفلم يأس الذين آمنوا أى أفلم يعلم قاله البرماوى وفى معنى يش ووزنه ووجهه أس منه والحق أنه مقولبة لصحة عينه إذ لو كانت فى موضعها الأصل لوجب لها القلب كما فعل فى هاب (قوله وله) فى الماضى لغة أخرى بالفتح كوعند نص عليها فى القاموس والمصباح فيكون وله يله بالكسر فيهما من باب التداخل (قوله إذا كان يذهب عقله) اقتصر وإن كان يطلق على غيره كالخزن والتعير والخوف كفى القاموس لأنه أشهر فى معناه (قوله لفتح حبيب) التقيدية أولى من اطلاق القاموس (قوله وهل التحقيق أن وهل له استعمالات أحدها أن لا يتعدى بنفسه ولا يجاروه وهو بمعنى ضعف وفزع الثانى أن يتعدى بنى يقال وهل عنه غلط فيه ونسبه وهذان هما المذكوران فى كلام هذا الشارح وهما عند صاحب القاموس والمصباح الثالث أن يتعدى بالى يقال وهل إلى الشيء ذهب وهما إليه وهذا عندهما بفتح عين الماضى وفى عين مضارعه وجهان الفتح والكسر ونص القاموس وهل كفتح ضفوف وعنه غلط فيه ونسبه ثم قال وهل إلى الشيء يوهل بفتحها ويهل وهلا ذهب وهما إليه اه ضلى هذا لا دخل لهذه الكلمة فى هذه الأفعال إذ المعنى الذى جاء فيه يفعل بفتح العين غير الذى جاء فيه يفعل بكسرهما وكلامنا فيما يتحد معناه ويختلف لفظه بهذين الوجهين (قوله بصيغة الأمر) هذا يتعين فى أنتم دون أحسب قال البجائى أحسب يحتمل أن يكون مضارع عاكنه للضرورة أو أمر أفعلى الأول فتفتح نون من وعلى الثانى تكسر ونحوه فى الكلاوى وابن العباس إلا أن قوله سكنه للضرورة فيه نظر (قوله فيجوز فيه الوجهان) أى يجوز فى عين الأمر الوجهان الفتح والكسر باعتبار المضارع (قوله وأما أوله الخ) هذا غير متعين إذ لا مانع أن يكون أوله مضارع عاكنه اجراء الوصل مجرى الوقف فتكون الهمزة همزة قطع (قوله وافرد الكسر) جعل الجملة طلبية لمناسبتها لا حوها ولم يجعلها خبرية لمناسبة قوله وجهان فيه لأنه وإن وافقه فى الخبرية خالفه فى كونه جملة اسمية (قوله بالكسر فيهما) أى المصدرين أو المضارع وما ذكر من المصدرين (قوله بكسر الواو وفتحها) بهما قرىء مالك من ولا ينهم من شيء وهنالك الولاية لله الحق وقيل الولاية بالفتح البصرة وبالكسر الامارة (قوله ورم الجرح) تبع الناظم فيه وحكى الجوهرى فيه يورم على القياس فيكون الوجهان فيضم إلى القسم الأول (قوله وورع) نحوه فى المصباح والقاموس وحكى س فيه يورع بالفتح على القياس قال فى بضية الأمال :

وورع ابن مالك قد عده * هنا وقيل الحق فيما قبله

لأنه جمع فيه الفتح * عن سيويه لغة نصح

(قوله وورع) أى كعدة (قوله كذا ذكره الناظم) أى فى شرح التسهيل (قوله ففتح الكسر) هكذا فى الصحاح وفى بعض النسخ بدل بالكسر كرسدت وهو الذى فى القاموس قال بحشى الأولى وزنه بوزن

السابع وله يوله ويله ولها بالتحريك فهو والوهان إذا كان يذهب عقله لفقد حبيب من أهل أو مال الثامن يش الشجر بتقديم المثناة تحت على الوحدة يش ويش يسا بالضم فهو يابس ويش بالكون ويش بالتحريك ويش ككتف إذا ذهبت رطوبته التاسع وهل يهل ويوهل وهلا بالتحريك إذا فزع ويوهل أيضا عن الشيء إذا نسيه وقوله من أحسب وأنعم بصيغة الأمر وهو مقتطف من المضارع فيجوز فيه الوجهان وأما أوله بالفتح لا غير لأنه على لغة الفتح ويقال على لغة الكسر له. وأما الضرب الثانى فأشار إليه بقوله (وافرد الكسر فيما من وورث وولى * وورم وورعت ومقت مع وقتت حلا * وقتت مع ورى الخ حوها) أى وافرد الكسر على الشذوذ فى المضارع المبني من الأفعال المذكورة وهى ثمانية: الأول وورث المال من الميت وورث الميت أيضا يرثه أرثا وورثة بالكسر فيهما. الثانى ولى الأمر يليه ولاية وولاية بكسر الواو وفتحها وولى منه أيضا ولما قرب. الثالث ورم الجرح وغيره يرم ورم بالتحريك إذا انتفخ وورم أنه إذا غضب. الرابع وورع الرجل

عن الشبهات يع وورعا بالتحريك ووراعة إذا كف عنها . الخامس ومقه ومقه ومقا بالفتح ومقه أى أحبه فهو وامق له . السادس وفقى الفرس يلقى إذا حسن كذا ذكره الناظم وفى الصحاح والقاموس وقتت أمرك ففتح بالكسر إذا صادفته موافقا

ولم يدركا وفق بمعنى حسن . السابع وثق به يثق إذا ائتمنه واعتمد عليه . الثامن وري الخ يري إذا اشتد وكثر وهو من علامة السمن وقيد به بالمخ احترازاً من وري الزنديري فان فيه لفتين وري بالفتح يري بالكسر على القياس كرمي رمي (١٧) ووري بالكسري وري بالفتح وهو

أيضاً على القياس كرضى يرضى لكنهم ربما قالوا وري الزنديري بالكسر فهما وهي على تدخل اللغتين تأخذ ماضى أحدها ومضارع الأخرى لالفة مستقلة وقوله أحوها أي أحفظها ولا تقس عليها غيرها وقضيته حصر الشاذ من الضربين فما ذكره ولم يزد أيضاً في التسهيل على ما في النظم وقد ظفرت في القاموس بثلاثة أفعال من الضرب الأول فيها الوجهان وخمسة أفعال من الضرب الثاني انفردت بالكسروهي المذكورة في التمرح وقوله حلاً بضم الحاء للهمزة يجوز أن يكون مصدراً منصوباً بوقفت إن كان وفق بمعنى حسن أي حسنت حسناً كقعدت جلوساً ويجوز أن يكون حالاً من الأفعال المذكورة لأنها جمع حلية والحلية الصفة أي حال كونها نعتاً لمن قامت به تسكين أو آخر وروث وورم وولي للضرورة . ولما أنهى الكلام على مضارع فعل المضموم وفعل المكسور وبدأ بها لقلة الكلام عليها شرع في بيان مضارع فعل المفتوح وقد

لأنه أخوه وأما رشد فالأصح فيه فتح الماضي ككتب ورماعيل بالكسر وقوله ^{من} يطع الله ورسوله فقد رشحنا ما روي بالفتح كما وقع في مناظرة الديماطي وابن المرحل وعليه اقتصر س في الكتاب وغير واحد فلا مشابهة بينه وبين وفق حتى يزنه به (قوله) ولم يدركا وفق بمعنى حسن) ههنا إن لم يدركا فقد ذكرنا ابن القوطية وابن القطائع وقوله الديماطي مقتصر عليه (قوله) وقيد بالمخ احترازاً (الح) هذا التقيد مبني على التحقيق من أنه لا شذوذ على التدخل والاستثناء وأما على مذهب من لا يرى انتفاء الشذوذ عنهما فلا يفيد التقيد لأنه كما حصل الخروج عن القياس في وري المخ حصل في وري الزنديري وأما عند ابن خروف في شرح الجمل من جملة هذه الأفعال الشاذة كما ذكره البرماوي (قوله) وقضيته حصر الشاذ مبتدأ وخبر أي مراد المصنف وقصده حصر الشاذ لكنهم يحصره (قوله) بضم الحاء المهملة) الضم ليس بمتمم بل يجوز فيه الفتح والكسر أيضاً أما الضم فعلى أنه مصدر أو جمع حلية بالكسر على غير قياس وهو الحلي أو جمع حلة بالضم وهو ثوبان أو زوردها وعرابه على الأول النصب على المفعولية المطلقة وعلى الثاني والثالث النصب على التمييز المحول عن الفاعل والأصل وقتت حلالاً أي حسنت أو صافك وسررتك أو النصب على الحال والمعنى عليه أنها زينة لعارفها كحلة يتجمل بلباسها أو حلي تزين به وأما الكسرة فعلى أنه جمع حلية على القياس وعرابه عليه النصب على الحال وأما الفتح فعلى أنه فعل ماض وفاعله العلم علم من السياق والجملة مستأنفة أو اعتراضية دعت إليها القافية (قوله) ويجوز أن يكون حالاً من الأفعال المذكورة) أي لأنها بالقصد إلى لفظها صارت أعلاماً شخصية فصح اتیان الحال منها (قوله) تسكين أو آخر وروث وورم وولي للضرورة) فيه نظر بل سكن الثاء من وروث إجراءً للوصول مجرى الوقف على مذهبه لقوله في الخلاصة :

وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف ثراً وفشاً منتظماً

ومنه قراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر وولي معطوف على وروث على ذلك الإجراء أيضاً ولا سيما وهي في المروض ويستعمل الشطر الأول كالثاني فيوقف عليه وإن كان محل الوقف هو الضرب أو على مذهب من يرى أن مطلق الحركة تستقل على حروف العلة ولا سيما إذا كانت للبناء فهي على حد من قرأ اتقوا الله وذروا ما بقي من الربوا باسكان ياء بقي وورم الظاهر أنه ماض سكن آخره على ذلك الإجراء وحذفت الواو العاطفة على ما سبق لتسكون ألفاظ البيت كلها نوعاً واحداً ويصح أن يكون أمراً والواو عاطفة قول الناظم (ذا الواو أو الياء عينا) الياء في كلامه اسم منقوص دار عرابه على عينه كيد ودم فهو مجرور بكسرة مقدره في الألف وليس من باب المقصود للضرورة خلافاً للشارح في ك ومن تبعه لأنه ليس بمدوداً حتى يدعى قصره للضرورة لأن المدود الاصطلاح هو الاسم المعتل للعرب الذي قبل حرف عرابه الفزائدية وليست أسماء حروف المعجم كذلك لأنها وضعها الواضع ثنائية لأنه لم يقصد عند وضعه إلى تركيبها وإنما وضعها لتستعمل مفردة لبيان مسمياتها فان عرض لها التركيب كل الثنائي فراراً من بقاء الاسم على حرف واحد إن حذف الثاني لاتقاء الساكنين من تنوين أو غيره (قول الشارح وذا الواو نعتله) في نسخة الناظم ذا الواو بالنصب وفي بعض النسخ ذو الواو بالرفع وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ذو الواو والجملة لا محل لها من الأعراب لأنها مستأنفة استئنافاً بيانياً واقعة جواب سؤال مقدر كأنه قيل أي فعل هو فقال ذا الواو ويحتمل أن يكون ذا الواو صفة لفعل ثم قطع إلى الرفع على اضمار مبتدأ (قوله) وفاء وعينا تميزان) غير صحيح لعدم توفر شروط تمييز المفرد ولا يصح أن يكون فاء منصوباً على الحال من الواو وعينا من الياء لعدم توفر شروط مجيء الحال من اللصاف إليه عند الجمهور

(٣ - بحرق) ذكرنا أنه أربعة أقسام فبدأ بما قياسه الكسر بأنواعه الأربعة فقال (وادم * كسرا لعين مضارع بلي فعلاً * ذا الواو فاء أو الياء عينا أو كآتي * كذا المضاعف لازماً كجن طلاً) أي آدم كسر عين المضارع الذي يلي فعل المفتوح في تعريفه لأنك إذا قلت فعل يفعل فالمضارع بلي الماضي فقوله بلي نعت لمضارع وفعل مفعول به وذا الواو نعت له وفاء وعينا تميزان والمضاعف مبتدأ مؤخر وكذا خبره وهو مركب من كاف الجر واسم الإشارة أي ومثل ذلك المضاعف ولازماً

والظاهر أن قوله فاء في محل صفة الياء (قوله حال منه) فيه جحىء الحال من المبتدأ والصواب أنه حال من الضمير
النائب عن فاعل المضاعف والتقدير والذى ضوعف لازماً كهذا الذى وجب كسر عين مضارعه (قوله بوصل
همزة أو) احتيج إلى هذا لصحة الوزن ومثل هذا كثير في الألفية وهذا النظم وغيرهما هو ولغو به قرأورش
(قوله مثال النوع الأول) إنما وجب الكسر في هذا النوع توصلاً إلى تخفيف الكلمة محذوف الواو منها لأن من
الضارع ما يفتح بالياء المثناة من تحت ويثقل اجتماعهما مع الواو فكسروا ما بعد الواو ليقع في الكلمة اجتماع
بين الواو والياء مع سكون السابق منهما الموجب لاعلال الساكن فالواو التي هي فاء تسكن وتقع بعدها
الكسرة وهي من الياء فيكون بمنزلة اجتماع واو ياء والسابق منهما ساكن فالقياس قلب الواو ياء ثم ادغامها
لكنه لما لم تكن الياء محققة الوقوع بعدها لأن الواقع هو الكسر وهو بعض ياء امتنع الادغام فلما امتنع لزِم
أحد أمرين إما اقرارها مع وجود سبب الاعلال وفيه جمع بين متناقضات الياء والواو والكسرة إما اعلاؤها
فيجتمع ثلاث ياءات إذا الكسرة كالياء ففر إلى الحذف لأنه أبلغ من الادغام ويسمى استدراج العلة وحمل غير
الفتحة بالياء على الفتح بها (قوله وعده يعده) وعديستعمل في الخير والشر ويتعدى بنفسه وبالياء كافي القاموس
 وغيره فيقال وعده الخير والشر وقد أسقطوا لفظ الخير والشر وقالوا في الخير وعده وعدا وعدة
 وفي الشر وعده وعيدا فالصدر فارق وأما أوعد الرباعي فالغالب أنه لا يستعمل إلا في الشر وقال الشاعر:
وإني إذا أوعدته أو وعدته * لخلف إبعادي ومنجز موعدي

قال أبو البقاء في كليته ويؤيد استعمال الإبعاد في الخير حديث أن للشيطان لمعة بآدم وللملك لمعة فأما
لمعة الشيطان فإبعاد بالشر وتكذيب بالحق وأمانة الملك فإبعاد بالخير وتصديق بالحق (قوله مشروط
بأن لا تكون لامه حرف حلق) أي وإلا فهو بالفتح والقييد بذلك أبو حيان وغيره استناداً إلى الأفعال التي
ذكرها بالفتح وصريح قول الناظم بعد في غير هذا الذي الحلق فتجا اشع إذا حمل غير هذا على جميع ما تقدم وهو
أحد الاحتمالين فيه أن الحلق لا تأثير له في الواو الفاء وهو كذلك وما ورد من ذلك بالفتح الكسر فيه مقدر
والفتح إنما هو تخفيف لثقل حروف الحلق ويدل على تقدير الكسر اسقاط الواو التي شأنها أن تسقط مع الكسر
فقط لوجود العلة معه دون الفتح (قوله وشذو ضح الأمر) صرح في كذا أنه لم يرد بالكسر من حلق اللام إلا هذا
الفعل وفيه قصور قد ورد منه اثنتا عشرة مادة ذكرها سي وظاهر كلامه في كذا أيضاً حصر ما جاء مفتوحاً من
حلق اللام في الثمانية التي ذكرها وليس كذلك بل جاءت ثمانية أخرى (قوله بخلاف الحلق العين) أي فلا
تأثير له في الفتح خلافاً لأبي حيان القائل بأن الحلق يؤثر في الواو الفاء مطلقاً عينا كان أولاً وما حصل هذا
النوع أنه جاء منه حلق اللام كان أو العين قريب من خمسين مادة بالكسر وقريب من عشرين مادة بالفتح
وجاء بالفتح كله محذوف الفاء فلم تقدر الكسرة في عينه ما كان الحذف فانه مسوغ ولا وجه في التصريف
(فائدة) لم يتعرض الشارح كالناظم لما ورد عن بني عامرة من الضم في هذا النوع لكونه خاصاً عندهم
بمضارع وجد مطلوبه فقالوا فيه بجذب الضم كأنص عليه ابن القطاع وأبو عبيد وغيرهما من أرباب الأفعال
كالجوهري وروى بالكسر أيضاً على القياس ونص ابن قتيبة وغيره كما في القاموس على أن الوجهين أيضاً
وجد عليه موجدة إذا غضب وكان القياس اثبات الواو في لغة الضم لكنهم حذفوها كأنص عليه في التسهيل
تنسبها على أن الأصل فيه كسر العين المقتضى للحذف ولم يعتدوا بالضم لشذوذه وقوله في التسهيل كالترام
الكسر عند غير بني عامر عبارة موهمة (قوله جاء بجحىء) أي الكسر مطرد في الياء العين حلقى اللام
كجاء أو لا كشاب وعلل س عدم تأثير الحلق في الحذف الحاصلة بالاسكان (قوله ولم يشذ منه شيء) أي
إلا شاء يشاء على قول البرد أنه من باب فعل المفتوح وأما على قول سيدي به إنه مكسور لماضي فهو على
القياس (قوله ونهت على شذوذ أبي) شذت أيضاً ألفاظ أخرى هي جبال جمعهم وعنى في الأرض

حال منه والطلا ولد الظلي
 وغيره من ذوات الظلف
 وقوله عينا أو . بوصل
 همزة أو وتقل حركتها
 إلى تنوين عين . مثال
 النوع الأول وهو ما فاؤه
 واو من فعل المفتوح
 وثب يشب ووجب الحق
 يجب ووعده يعده وقد
 أوردت في الأصل معظم
 مواده ونهت على أن
 لزوم الكسر فيه مشروط
 بأن لا تكون لامه حرف
 حلق وإن لم يستثنه في
 النظم ولا في التسهيل كوقع
 يقع ووضعه يضعه وشذ
 وضع الأمر يضع أي
 ظهر بخلاف الحلق العين
 منه كوعده يعده وشذ
 وهب يهب . ومثال
 النوع الثاني وهو ما عينه
 ياء جاء بجحىء وشاب
 يشب وبات يبيت وباعه
 يبيعه وقد أوردت معظم
 مواده في الشرح ولم يشذ
 منه شيء . ومثال النوع
 الثالث وهو ما لامه ياء
 آتى بالثناة يأتى وأوى
 إلى منزله يأوى ورماء
 يرميه وقد أوردت معظم
 مواده ونهت على شذوذ
 أبي بالوحدة يأبى
 ولم يستثنه في النظم

وطى أن لزوم الكسر فيه مشروط بأن لا تكون عينه حرف حلق كما اشترط ذلك في (١٩) التسهيل كسعى يسعى ونهاه

ينهاه ونأى عنه ينأى أى بعد
وشذ بنى بالمعجمة ينفى ونهى
الميت بالمهملة ينفى . ومثال
النوع الرابع وهو الضاعف
اللازم حن اليه يحن حنيناً
اشتاق وعليه عطف ودب على
الأرض يدب دبيباً وفرمه
يفر فراراً وقد أوردت
معظم مواد وسيأتى ما شذ
منه وأما القسم الثانى وهو ما
قياسه الضم فأشار إلى النوع
الأول منه بقوله (وضم عين
معداه) أى وضم عين المعدى
للضاعف من فعل المفتوح
نحو حب الحبل بحبه بالحلم
قطعه وصب الماء يصبه
ومده بمده وقد أوردت
معظم مواد وسيأتى ما شذ
منه وهذا هو القياس فى
الضاعف من فعل المفتوح
من كون اللازم منه
مكسوراً ومعداه مضموماً
وقد شذ من كل منهما
أفعال فبه على ذلك بقوله
(ويندرذا * كسر كالازم
ذا ضم احتمالاً) أى ويندر
محى المعدى مكسوراً كالندر
محى اللازم ضام احتمالاً
أى احتمال عن العرب أى
نقل عنهم ففاعل يندر ضمير
المعدى وذا كسر حال منه
ولازم فاعل فعل مقدر
وذا ضم حال منه وما المجرورة
مصدرية أى كندور اللازم
واحتمل نعت لضم . ثم
ان النادر من كل منهما
على ضربين ضرب جاء
(فدو التعدى بكسره)

بالمهملة والمعجمة أنشد وعسى الشيخ بالمهملتين كبر وعسى الليل بمعجمة فهملة أظلم وغلت القدر
اضطربت وقلى الشيء كرهه إلا أنه جاء فى ماضى غير جى منها الكسر كفتح فيحتمل أن يكون من باب
التداخل وحكى فى القاموس الكسر فى مضارع أى على القياس وأما جى فلم يسمع فيه إلا الفتح فى
الماضى والمضارع على الشذوذ ومن ثم قال بعضهم التمثيل بجى أولى من التمثيل بأى لكن قال محشى
القاموس الحق ان كسر مضارع أى غير مسموع وإنما يتمشى على رأى من يجز القياس مع سماع غيره
(فان قيل) كيف يدعى شذوذاً مع وروده فى القرآن قال الله تعالى وبأبى الله الآن يتم نوره ولو كره
الكافرون (قلت) كونه شاذاً لا ينافى وقوعه فى كلام فصيح فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام مخالف
للقياس دون الاستعمال أو عكسه أو لها الأولان مقبولان والثالث مردود وأبى من الأول (قوله) وعلى
أن لزوم الكسر فيه مشروط بأن لا تكون عينه حرف حلق (أى وإلا فالفتح لكسرة الوارد منه بالفتح وهذا
هو الظاهر من كلام الناظم هنا وقفاً مع ما مثل به من آتى دون سعى وكذا تمثله لما اشتهر من الحلقى
بالكسر فيما بعد فيبقى على إحدى النسختين وقيل ذلك مشروط وأن القياس هو الكسر لأن سببه قائم
لأن الفعل المعتل الفاء بالواو وجب كسر عينه توصلاً إلى حذف الفاء ولم يعتبر فيه الحلقى والمعتل العين
بالياء وجب كسرها أيضاً لمناسبتها لأهم يسكنونها بفتح حركتها فجعلوها من جنسها وثلاثا تلتبس المواد
أيضاً ولا يعتبر فيه الحلقى كما لم يعتبر فيما لقيام السبب فيه مثلاً ويكون سبب ما ورد مفتوحاً من الواوى
الفاء كينسج ويقع ويرع إلى غيرهما ورد بتخفيف الحلقى وقد قال فى الزهر والفتح فى حلقى العين يأتى
اللام محفوظ كينهى ويسعى ومثله فى الارتشاف (قوله) ومثال النوع الرابع (أطلقه الناظم إشارة إلى
أنه لا تأثير فى الحلقى فى الضاعف كما قاله الجمهور لأن المطلوب منه التخفيف وقد حصل بالسكون وهو
أخف من الحركة وزعموا أن الفتح الذى رواه يونس فى مضارع كع من باب التداخل لأن ماضيه جاء
من باب منع وعلم كما فى القاموس (قوله) حن اليه يحن حينئذ اشتاق وعليه عطف (أى وأما عن عينه بمعنى
صد فصارعه بالضم على الشذوذ وإن لم يذكره الناظم فى المستثنيات وما أظف قول بعضهم :

يحن الشوق إلى قربكم وأنت تحن ولا تشفق
فجد بالوصال فدنك النفوس فاني إلى وصلكم شقيق

قول الناظم (وضم عين معداه) الجملة أما طلبية مناسبة لما قبلها أو خبرية مناسبة لما بعدها والضمير
المضاف إليه معداه عائداً على المضعف لا بقيد اللزوم كما فى تقرير الشارح إذ اللازم لا يكون له معدى
فيكون فيه شبه استخدام وإنما خالفوا فى اللازم والتعدى فى الحركة ليقع الفرق بينهما من أول وهلة
وخصوصاً الأول بالكسر والثانى بالضم لأن اللازم ثقيل بلزوم معناه والتعدى خفيف يتجاوز معناه محله
والفتحة أخف الحركات وقد استوفاهما غيره والضممة أثقلها والكسرة بينهما فأعطى التعدى الخفيف
الضم الثقيل وأعطى اللازم الثقيل الكسر الخفيف للتعادل (قول الشارح ولازم فاعل فعل مقدر) هذا
مبنى على أن ما زائدة كافة للكاف عن العمل (قوله) وما المجرورة مصدرية (هذا احتمال آخر ويحتمل أن
تكون زائدة غير كافة ولازم مجرور بالكاف والكاف نعت لمصدر محذوف أى ويندرذا كسر ندورا
كندور لازم ذا محتمل قول الناظم (فدو التعدى بكسر) عطف جملة ذو التعدى على قوله ويندر أفاد
الترتيب وهو عطف مفصل على مجمل نحو فأزلها الشيطان عنها فأخرجهما كما كانا فيه ثم المعروف أنه
لا يحى مضارع الضاعف التعدى بالكسر إلا ويشاركه الضم عدا هذا الحرف فانه ورد من باب ضرب
فقط كفى الصحاح وبعه الناظم مستنداً إلى قراءة أى رجاء العطاردى يحبك الله بفتح حرف المضارعة
وكسر الحاء من قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبك الله واعترض على أن قراءة العطاردى كما
فى ابن عطية يحبك بفتح حرف المضارعة وضم الباء الواحدة . وأجيب بأن الناظم لا يطرح نقله لنقل
ابن عطية لاحتمال أن يكون العطاردى قرأ بالوجهين مع ان ابن عطية كثيراً ما يقع له التخليط فى نسبة
فيه الشذوذ فقط وضرب جاء فيه الأصل مع الشذوذ أما النادر من المعدى شاذاً فقط فأشار له بقوله (فدو التعدى بكسره)

أى فالنادر من المعدي بالكسر فقط فعل واحد فقط وهو قولهم جبه يحبه بفتح الياء لغة في أحبه يحبه بضمها وأما ما جاء فيه بوجهين فأشار إليه بقوله (وع ذا * وجهين هر وشذ عله عللا * وب قطعاً وم) أى أحفظ ما جاء بوجهين وذلك خمسة أفعال . الأول قولهم هر فلان الشيء يهره ويهره أى كرهه وأصل الهرير صوت الكلب الحنفى . الثانى شد بالهال المهملة متاعه يشده ويشده أو ثقته . الثالث عله الشراب يعله ويعله سقاء عللا (٢٠) بعد نهل والعلل محرك الشرب الثانى والنهل محرك أيضاً الشرب الأول . الرابع

القرءات إلى أربابها قال العلامة الأستاذ اللغوى أبو عبد الله سيدى محمد بن عبد السلام القاسى بعد هذا الكلام وإذا بنينا على ما نسب إليه من القرءاتين يكون حب من الأفعال ذات الوجهين الآتية وليس مضاعف متعدد ينفرد فيه الكسر (قول الشارح أى فالنادر من المعدي) هذا التقدير يوم ان ذو التعدي مبتدا ووجهه بصيغة الماضى خبر وبكسر في موضع الحال من الابتداء والأول العكس لأن المقصود الحكم على جبه بأنه ذو التعدي بكسر من المضاعف لاعتكسه وان كان صحيحاً ولأنه يخرجنا عن جعل الحال من المبتدأ كما في التقدير أولاً من الخبر كما في المكلاى بادعاء انها حال من ضمير المبتدأ المقدر في الخبر لأن ذو بمعنى صاحب فيعرب بكسر حالا من ضميره بناء على الصحيح من أن الجامد المؤول بمشتق يتحمل الضمير خلافاً للكسائى ومن واقفه قول الناظم (وع ذا وجهين) أمر من وعى بقى على حرف واحد فيجب له وفقاً أن يوصل بهاء السكت لقول الخلاصة :

وقف بها السكت على الفعل الملل محذف آخر كأعط من سأل
وليس حتماً في سوى ما كع أو كع مجزوماً فراع مارعوا

ولذلك تكتب خطأ لأنه تصوير اللفظ بحروف هجائية بتقدير الابتداء به والوقف عليه ولا يلفظ بها وصلاً إلا لإجراء له مجرى الوقف وذلك ممنوع في كلام الناظم لكسر الوزن (قول الشارح هر فلان الشيء) قيده به احترازاً من هر البرد الكلب صوته وهر الجمل سلحه أطلقه من بطنه فانهما على القياس وفي المثال فلان لا يعرف هرا من برا أى لا يعرف من يكرهه عن يره (قوله متاعه) لا مفهوم له وكذا شد عضده قواه ولذا قال فى شد الشيء قول الناظم (عله عللا) احتراز به من عل ابله صرفها قبل الرى فانه على القياس (قول الشارح عله الشراب) عداه للمفعول الثانى بنفسه وعداه البرماوى بالباء (قوله بعد نهل) أى أعم من ان يكون بعد رى أم لا كما يستفاد من الصحاح فقول من قال سقاء بعد رى فيه نظر قول الناظم (وب قطعاً) احتراز به من بت الشيء أظهره فانه على القياس (قوله وغيره) أى كبت الحكم والطلاق فانهما أيضاً بمعنى القطع كفى ابن القوطية ويجوز الوجهين فيهما صرح ولد الناظم (قوله أصلها اللزوم) أى انها جاءت لازمة مرة ومتعدية أخرى قول الناظم (واضمن مع اللزوم) مفعول اضمن محذوف كما قرره الشارح وفي امر وما عطف عليه حال من ذلك المحذوف (قوله مر به) التقييد بالخارج غير ظاهر بل كذا مرصداً خلافاً فيه لغة من باب نصر كما في القاموس إلا أن الشائع انه من باب فرح ومنه حديث يادنيا مرى على أوليانى بفتح الميم ولا تحولى لهم فتفتنهم قول الناظم (وجل مثل جلا) يعنى في المعنى الذى هو الانتقال والارحال إلا أن جلا غير صحيح في المراد إذ من معانيه انكشف يقال جلا الخبر أى انكشف ووضع ولو قال وجل أى رحل بالحاء المهملة لكان أبين وان فاته التنبيه على انه مرادف جلا ثم مضارع جل عند صاحب القاموس بالكسر على القياس فيحتمل أن يكون ذا وجهين على قوليهما إلا أنه ليس له مستند كما قاله محشيه اذ كل من ذكره علماء الصرف واللغة اقتصر فيه على الضم (قول الشارح والنصب على الحال) الظاهر الاقتصار عليه (قوله فاض شعاعها) أى انتشر نورها وفسر المكلاى ذر بطلع وأنشد عليه :

صورة الشمس على صورتها كلما تغرب شمس أو تدور

بت الجبل أو غيره ينته ويئته بتا قطعه . الخامس ثم الحديث ينمه وينمه غما ونعمة حمله وأفشاء على وجه الافساد وقضيته حصر الشاذ في هذه الخمسة وقد ذكرت في الشرح أربعة أفعال تلحق بهذه الخمسة ونهت على أن هذه الخمسة أصلها اللزوم وهو الذى سهل مجيء الكسر فيها . وأما النادر من المضاعف اللازم فهو أيضاً على ضربين ضرب جاء فيه الشذوذ فقط وضرب جاء فيه الشذوذ والقياس وإلى الضرب الأول منه أشار بقوله (واضمن مع اللزوم في أمر به وجل مثل جلا * هبت وذرت وأج كرم به * وعم زم وسح مل أى ذملاً * وأللمعا وصرخا شك أب وشده * دأى عدا شق خشى غل أى دخلاً * وقشى قوم عليه الليل جن ورش * ش المزن طش وثل أصله ثللاً * أى راثا طل دم خب الحصان ونه * تم نخل وعست ناقة بخلا * قست كذا) أى واضمن عين المضارع من المضاعف مع لزومه في هذه الأفعال المذكورة وهى ثمانية

وعشرون . الأول قولهم مر به يمر مروراً . الثانى جل القوم بالجيم عن للزل يحلون جلا وجولوا ارتحلوا عنه (قوله) مثل جولوا عنه محققاً معتلاً يحلون جلاء بالمد ومن هذا ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء وقيده به احترازاً عن جل قدره والأمر بمعنى عظم فانه بالكسر لا غير ويجوز في قوله مثل جلا بالمعجمة الكسر على البدل من جل والنصب على الحال منه . الثالث هبت الريح تهب هبياً وهبوا بالضم . الرابع ذرت الشمس بالمعجمة تذر فاض شعاعها على الأرض عند الطلوع

الخامس أوج بالجم يقال أوج

الظلم في سيرة يوج أوج إذا
سمع له دوى والظلم ذكر النعام
وأجت النار والريح كذلك
وقد يقال هجت السادس كر
الفارس على قرنه يكر كرا
وكرور ارجع عليه السابع هم به
بهم عزم عليه الثامن عم النبات
بالمهجة يعم طالع فهو عميم
ونخل عميم طويل وكذا غم
الشعر يغم بالمعجمة التاسع
زم بأنه الزاي زم أي تكبر
وأما زم بعيره أي قاده بزمامه
وزم متاعه أي شده فبالضم
لا غير لتعديها العاشر سح
المطر يسح سحانزل بكثرة
الحادي عشر مل في سيرة يمل
أي أسرع كذمل بالمعجمة
ذميلا وقيد به احترازا عن
مل الحزيملة إذا أدخله الحلة
بالفتح وهو الرماذ الحار فانه
معدى وعن مل منه بمعنى ضجر
فان مضارعه يفعل بالفتح لأنه
من مضاعف فعل المكسور
الثاني عشر أل يقال أل السيف
يؤل ألا إذا لمع وبرق وأل
للمريض والحزين يؤل أليلا
إذا صرخ كأن بين أثنين ولهذا
قال لمعوا صرخا كذا ذكره
الناظم وفي القاموس أل
المريض والحزين يثل بالكسر
لا غير على القياس وأل السيف
يثل ويؤل برق بوجهين وفيه
مخالفة لما ذكره الناظم من
وجهين الثالث عشر شك في
الأمري شك ارتاب وتردفيه
وأما شك بالمرح فعدى الرابع
عشر أب الرجل بالموحدة

(قوله أوج الظلم الخ) هذا على إطلاق الناظم وهو الذي في الصحاح وغيره وصاحب القاموس أطلق في النار
وذ كروجهين في الظلم ونحوه للصغاني في التكملة عن ابن دريد وهو غير معروف ولا مسموع وقد رده
أبو عمرو في فائت الجمهرة كما في حواشي القاموس (قوله هجت) أي بابدال الهمزة هاء (قوله على قرنه) أي
كفنه في الشجاعة (قوله وهم به) قيده بالجاء تبعاً للنظم احترازا من همت خشاش الأرض على وجهها أي
دبت فانه بالكسر على القياس (قوله عزم عليه) منه قوله تعالى ولقد همت به وهم بها أي همت بمخالطته وقصدتها
وعزمت عليها عزما جازما وهم بها أي هم يدفعها وعزم عليه لولا أن عرف برهان ربه وهو أن الشاهد سيشهد
له فلهما لو اشتغل بدفعها أمكن أن يتمزق قيصه من قبل فتكون الشهادة عليه لاه (قوله وكذا غم الشعر)
فيه نظر بل هو من باب تعب كما في الصباح وهو ظاهر كلام القاموس (قوله اذا تكبر) اقتصر عليه تبعا
للجوهرى وفي القاموس زمه فانزله وككتاب ما يزم به الجمع أزمة والبعير بأفقه رفع رأسه لألم به ورأسه
رفعه وبأنفه شمع والقرية ملاها فزمت امتلاّت لازم متعد وزم البعير خطمه وتقدم في السير وتكلم اه
فجعل اللام لعان ستة وأطلق في جميعها وقضيته كما بالكسر إذ قال واذا ذكرت المصدر مطلقا أو الماضي
بدون الآتي ولا مانع فالفعل على مثال كذب والمانع كون الفعل مضاعفا لازما ولا شهرة ترفع النزاع من البين
كما قال فان خرج عن القياس نص عليه والذي في ابن القطاع عن القوطية أن الضم انما هو في التقدم في السير
وفي تصويت العصفور انطرسى (قوله فبالضم لا غير) لوقال فبالضم على القياس لكان أصوب وأنسب
للتعليل بعده (قوله مسح المطر) لا مفهوم للمطر وكذا الدمع ونقل أبو حنيفة عن أبي زيد الضم في مضارع
سحت الشاة صحت غاية السمن وكلام الناظم شامل له إلا أن ظاهر كلام القاموس الكسر على القياس وبالكسر
في مضارع سحت الشاة صرح به الزمخشري والبرماوى (قوله نزل بكثرة) بهذا فسر العزبي في الجامع وفيه
عبارات شتى ترجع إلى معان متقاربة وهي السيلان من فوق والصب الكثير وشدة الانصباب والصب
المتتابع (قوله احترازا الخ) مل للمتعدي والمكسور العين لم يدخل حتى يحتاج إلى الاحتراز عنها فالصواب
أن لوقال احترازا من مل ظميره وجهه ومل من حماء عرق ومل بالمرض والغم تقلب فانه من باب فعل بكسر
العين وفتحها والمفتوح على قياسه قول الناظم (وأل لمعوا صرخا) قال البرماوى لمعوا نصب على المفعول
الناظم لم يردفه لآل نحو قعدت جلوسا وصرخا عطف عليه وقد استعمل في معنيته فلذلك أكده
بالمصدرين المتغايرين فيؤخذ منه انه يجوز أن يقال عسعس الليل اقبالا وادبارا لان عسعس بمعنى أقبل
وأدبر (قوله كان الخ) الصواب الإتيان به عقب قوله الآتي لا غير على القياس (قوله من وجهين) أي وهما
مخالفة للثقل في أل بمعنى صرخ ووضع الشيء في غير محله في أل بمعنى لمع ثم التقييد بهذين يقتضى نفي أل
الفرس إذا أسرع مع انه هو الذي ضم فكان من حقه أن يذكره ويقتصر عليه (قوله في الامر) اقتصر
عليه لأنه هو الذي اشتهر بالضم وأما شك في السلاح دخل والبعير اصق عضده بجنبه أو طلع بالطاء المعجمة
والعين المهجلة أي غمز في مشيه فانها عند عدم على القياس خلاف ما يوهمه إطلاق النظم وظاهر
القاموس ان الجميع على القياس إلا أن شك في الأمر اشتهر بالضم اشتهارا رافعا للنزاع من البين والذي في
ابن القطاع ان شك البعير طلع من بابي علم ونصر (قوله وتردفيه) أي مع استواء طرفيه أو ترجيح أحدهما
على الآخر فيصدق بالظن والوهم قال المفسرون في قوله تعالى فان كنت في شك عما أنزلنا إليك أي غير
مستيقن وهو يعم الحالتين (قوله كذا ذكره الناظم) أي في شرح التسهيل احترازا من أب لشيء وإلى
وطنه حن ونزع وأب زيد أب عمرو قصد قصده وأب الشيء تيسر وأبت إبايته استقامت طريقته
فهي وان كانت كلها لازمة فقد ذكر في القاموس ان الثاني منها بوجهين وأطلق في غيره وقضيته أنه على
القياس (قوله وفي القاموس أب الخ) اعترضه محشيه بأنهم يرمون ذكره بعد الاستقراء بل كل من ذكره

يؤب أبا وأبيبا اذا تهيأ للسفر كذا ذكره الناظم تبعا وفي القاموس أب يؤب ويثب بوجهين . الخامس عشر شديد الرجل يشد

أى عدا بالمهلة وقيد به احترازا من شد المتاع فهو معدى وفيه وجهان كما سبق . السادس عشر شق عليه الأمر شق مشقة أضربه وأما شق العصا إذا قلها فعدى (٢٢) . السابع عشر خش في الشيء بخش بالمعجمتين دخل فيه . الثامن عشر غل فيه يغل أى دخل وقيد به احترازا

من غل المتاع يغله غلولا إذا أخفاه وسرقه وخان فيه فانه معدى ومن غل الأديم في الدبغ إذا فسد فبالكسر لا غير . التاسع عشر قش القوم بالقاف والشين المعجمة يقشون قشوشا حسنت حالهم بعد بؤس . العشرون جن عليه الليل بمن جنا أى أظلم . الحادى والعشرون رش الزن وهو السحاب يرش رشأى أمطر . الثانى والعشرون طش الزن أيضا يطش طشأى أمطر مطرا ضعيفادون الرش كذا ذكر الناظم ومفهوم الصحاح انه بالكسر على القياس إذ لم ينبه على شدوده كعادته وفي القاموس طشت السماء تطش وتطش : وجهين . الثالث والعشرون ثل الحيوان ثل أى راث وقيد به احترازا من ثل التراب ثله ثلا أى صبه صبا ونبه على أن أصله ثلا بفتح الادغام وكسائر المضاعف وقياسه فعل بالكسر لأنه من الاعراض كحزن . الرابع والعشرون طل دمه يطل أى ضاع هدرا ولم يثار به والاكثر طل دمه بالبناء للمفعول فهو مظلول . الخامس والعشرون خب الحصان يخب خبا أسرع في السير وكذا خب

اقتصر فيه على الضم قول الناظم (أى عدا) معناه جاوز أو ظلم أو وثب (قول الشارح احتراز من شد المتاع) فيه نظر إذ الموضوع وهو للضعف اللازم محترز فلم يدخل التعمدى حتى محترز عنه فالتعدين أنه احتريزه من شد النهار ارتفع وكذا النار وشد على قرنه في الحرب شدة حمل فها على قياسهما (قوله شق عليه الأمر الخ) هذا تقييد لاطلاق الناظم وزاد ابن العباس والكلاقي شق بصر المحتضر نظرا إلى الشيء لا يرتد إليه طرفه وشق عمود الصبح لاح قال في بنية الآمال :

شق عليه الأمر قد أضرب به * كذا عمود الصبح لاح فانتبه وبصر الليث لا يرتد * إليه طرفه انتهى ما عسودوا

واحترزوا بذلك من شق ناب البعير طلع وشق الفرس مال في جريه إلى جانب فانها على القياس (قوله وقيد به) صريح في أن القيد راجع لفعل فقط لاله ومما قبله وإن كان معناه خلافا للبعثاى ومن تبعه لأن الغالب فيما يذكر للتفسير أن يكون تقييدا ولم يذكر في خش محترزا (قوله احترازا من غل المتاع) هذا متعدد فالصواب حذفه والاقصار على ما بعده (قوله ومن غل الأديم) أى ومن غل الماء بين الاشجار جرى وغل صدره اضطفن وحقدو غل في بصره حاد عن الصواب فانها بالكسر على القياس (قوله حسنت حالهم بعد بؤس) بهذا فسرهم جميع الشراح قال في بنية الآمال :

وقش قوم أى زكت أموالهم * وحسنت من بعد بؤس حالهم

ويقال أيضا قش القوم انطلقوا منجفلين وكلام الناظم يحتمل كلامين للعنيين وعلى كل قيد به احتراز من قش الرجل أكل من ههنا وههنا ولف ما قدر عليه مما على الخوان وقش الرجل مشى مشى المهزول وأكل مما يلقه الناس على المزابل وكسر الصدفة وقش النبات يبس فانها على القياس (قوله أظلم) أى ستر إذ مادة الجن بجميع تصاريدها تدل على الستر ويستعمل متعديا ولازم ما يقال جنة الليل وجن عليه قاله في الصحاح (قوله رش الزن) المزن السحاب الأبيض والواحدة مزنة ولا مفهوم للزن وكذا العين والطننة (قوله أى أمطر) يعنى مطرا خفيفا وفي أدب الكاتب أضعف المطر الطل وأشدّه الوابل ومنه يكون السيل (قوله أى راث) من الروث بالواو وهو زبل كل ذى خافر لا من الريث بالياء البطاء فانه كباع (قوله احترازا من ثل التراب) فيه نظر اذ ثل من ثل عرش القوم ذهب عزمهم وملكتهم ومن ثل الماء صوت في الصبابة (قوله ونبه على أن أصله الخ) (ان قيل) ما فائدة التنبيه عليه مع ان كلامه في مضارع الفتوح (قلنا) لما كان دالا على الاعراض ربما يتوهم انه من باب الكسور فرفعه فقول البجائى انه حشوفيه نظر (قوله طل دمه يطل أى ضاع هدرا) صريحه زاد فهم ما هو قول ضعيف والشهور ان الطلول هو الذى لم يؤخذ بثأره لمجرأهله عن ذلك أو لجهلهم بقائله والمهدر هو الذى يأمر السلطان بقتله ويطل دمه ويمنع أهله من القيام بدمه لاستحقاقه ذلك (قوله والاكثر) نحوه في القاموس وهو الفصح ولذا اقتصر عليه ابن الرحل تبعا لثعلب فقال :

ودم زيد طل أى لم يقتل * قاتله ولا ودى بحمل

ومقابلته اطل الرباعى والثلاثى المبني للفاعل وانكار أى زيد لهذا مردود بنقل أى عبدة والكسائى له وفيه لغة أخرى من باب تعب كما في المصباح قول الناظم (خب الحصان ونبت) التقييد بهما ليس للاحتراز إذ خب الرجل يخل بما عنده ونزل منه بظا من الأرض ليجهل موضعه والبحر اضطرب والرجل صار خداعا كذلك وأطلق في القاموس وقضيته الكسر في الجميع إلا أن تكون شهرة والحصان مفرد حصن ككتب التذكر من الخيل الكريم سمى بذلك لأنه ضن أى يخل بمائه فلم ينز إلا على كريمة ثم كثر ذلك حتى سموا به كل ذكر من الخيل (قوله أسرع) في بيج مشى دون إسراع وقال السكلاقي مبادى

النبات يحب خبيبا أى طال بسرعة وقوله وبب معظوف على الحصان ولم يخل فعمل وفاعل . السادس والعشرون كم التخل يك إذا أطلع الجرى

أكامه وهو الحف الساتر لطلعه . السابع والعشرون عست الناقة بالمهملتين نعت أى رعت وحدها ولهذا قال بجلا أى بوضع خال واصله
للد قصره للضرورة . الثامن والعشرون قست الناقة بالقاف والسين للمهملتين نعت مثل (٢٣) عست فهذه ثمانية وعشرون

الجرى وهو الصواب (قوله أكامه) جمع كم بكسر الكاف كما فى القاموس وحكى جماعة الضم فيه أيضا
وبه روى قول الشاعر : نسيمه قد جر أذياله * وزهره يضحك فى كفه
ويناسبه أذيال (قوله وهو الحف) أى الوعاء وقيل الطلع نفسه إلا أن بعضهم قد حمله على المجاز قول الناظم
(وعست ناقة بجلا) الاستناد إلى الناقة أما تقييد فيصدق بعست الناقة رعت وحدها وعست الناقة
لا تدرحق تباعد عن الناس ويكون احتراز عن عس الرجل عسا طاف بالليل وعن عس خبره أبطأ وعس
الذئب طاف وعست الناقة ساء خلقها عند الحلب أو درت قليلا فانها بالكسر على القياس واما فرض
مثال وقد حكى المكلاتى الشذوذ فى عس خبره أبطأ وظاهر القاموس القياس فى الجميع حتى فى
ذكره الناظم (قوله ولهذا قال بجلا) مقتضاه أن قول الناظم بجلا للاحتراز عن عست الناقة لا تدرحق
تباعد عن الناس مع انه غير مناف له وقد حكى الشذوذ فيه (قوله أصله للد) هذا هو الظاهر وقال المكلاتى
يحتمل أن يكون مقصورا وهو الرطب من النبات واحده خلاه كحصى وحصاة والباء ظرفيه فى
الوجهين (قوله قصره للضرورة) فيه نظر إذ ليس هو من قبيل الممدود الذى يقصر للضرورة كما تقدم
(قوله مثل عست) المائلة اما فى الخروج عن القياس فقط وهو ظاهر قول المكلاتى عست إذا رعت
وحدها ليلا وقتت إذا رعت وحدها نهارا أو فيه وفى التقييد بالخلو عليه جل الشراح (قوله وكذا صد
من كذا) صريح كلام القاموس وأن الوجهين انما هما فى هذا واما الأول فعلى القياس قال صد عنه صدودا
أعرض وهو يصد ويصد صديدا ضج فذكر ماضى أعرض فهو عنده على قياسه لوجود المانع وذكر
الوجهين فى مضارع ضج ونحوه فى الجعبرى عن القراء والزجاجى فاعتراض محشيه باطلاق ابن مالك وغيره
الموهم أن الوجهين واردان فى كل منهما فيه نظر (قوله وبهما قرىء) قرأ بالكسر البصرى والمكى وعاصم
والشامى وبالضم باقى السبعة وهما بمعنى واحد وهو يضحون أى يضحكون كما فى ابن القوطية (قوله أن
الشعر والنبات) خص جماعة الشعر بالذكور واقتصر فى القاموس على النبات والجمع بينهما أولى واحتراز
بهما من أمث المرأة غطت عجيزتها فانه على القياس (قوله يؤث ويث) جعله فى القاموس مثلث العين
فى المضارع فيكون المضارع ذا وجهين (قوله خر الصلدا) بفتح الصاد وقد يكسر الأملس من الحجازة (قوله
وكذا خر ساجدا) أشار به إلى أن التقييد بالصلد ليس للاحتراز ولو قال الناظم بدله الشئ اشمل هذين
وخر الماء صوت والريح والعقاب خفت فى الكل الوجهان كما فى القاموس لكن اعتراض محشيه هذه
الثلاثة بأنه لم زمن ذكر فيها الوجهين والكسر فى خر ساجدا أفصح ولذا أجمع القراء عليه فى قوله
تعالى يغزون للأذقان سجدا وفى قوله جل وعلا يغزون للأذقان يكون وزيدهم وقرىء خارج السبع
بالضم قول الناظم (حدث) أسنده إلى المرأة الغائبة قال ابن عباس لعل ذلك ليخرج حدث على
الرجل من أترف وهو الخفة والطيش وانه مما جاء بالضم شذوذا وهو مما بقى عليه وفيه انه لا مانع من أن
يقال حدث المرأة على بعلها خفت وطاشت فالتقييد بالتاء لا يفيد كما فى شرح القاسى وقوله وهو مما
بقى عليه بالضم فى القاموس خلافا إذ نص على انه القياس بالكسر ونحوه فى المصباح (قوله
بالمهملتين) أى باهمال الحاء والدال وقيل بالجيم مأخوذ من جدت إذا انقطعت فكأنها أيضا قد
انقطعت عن الزينة وما كانت عليه قبل ذلك قاله محشى القاموس (تنبيه) كما سمع حدث ثلاثيا سمع
أحدث رباعيا وكل منهما لفظة فصيحة كما جزم به شراح الفصحى خلافا للحجج فى أن الرباعى أفصح والاصمى
فى إنكاره الثلاثى وحديث لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام
إلا على زوجها أربعة أشهر وعشرا روى بالوجهين كما فى الصحيح وغيره وبهما ضبطه أبواب الفريب

فلا شذت بالضم من
المضاعف اللازم وسبق
الاتقاد عليه فى ثلاثة منها
وهى آل وأب وطش وقضيته
حصر الشاذ فيها وذ كرت فى
الشرح ثمانية عشر فعلا تلحق
بها ونهت على أن أصل بجل
القوم عن المنزل وهبت الريح
وذرت الشمس وسخ المطر
وقش وغل وجن عليه الليل
ورش المزن ومثل أى راث
وكم النخل التعدى فاستصحب
الضم فيها فى هذه التراكيب
وأما الضرب الثانى من
اللازم وهو ما جاء منه بوجهين
فأشار إليه بقوله (وع وجهى
صدأت وخرى ر الصلدا حدث
وثررت جد من عملا تترت
وطرت ودرت جم شب
حصا عن خفت وشذشع
أى بجلا وشطت الدارنس
الشئ حرنها) أى واحفظ
الوجهين الجائزين فى هذه
الأفعال المذكورة وهى ثمانية
عشر فعلا . الأول صد عن
الشئ يصد ويصد صدودا
أعرض عنه وكذا صد من
كذا أى ضج ومنه بالضاد
المججمة وبالجمم فالكسر على
القياس والضم شاذ وبهما
قرىء إذا قومك منه يصدون
وأما صد عن كذا أى صرفه
عنه ومنعه فبالضم لا غير وهو
أصل صد عنه . الثانى أث

الشجر والشعر بالثلاثة يؤث ويث أى كثر والتف فهو أثيث . الثالث خر الصلدا أى الحجر يخر ويخرأى سقط من علو إلى سفلى وكذا خر
ساجدا . الرابع حدث المرأة بالمهملتين على زوجها تحد وتحذ تركت الزينة وأما حده بمعنى منعه فبالضم لا غير وهو أصل حدث فالضم
بتقدير منعت نفسها الزينة والكسر بتقدير امتنعت منها

الخامس ثرت العين بالثلاثة ثر وتر زرافى عين ثرة أى غزيرة الماء وأما ثر الشراب بمعنى صبه فبالضم لا غير وهو أصل ثرت .
السادس جد الرجل فى عمله بالجيم (٢٤) يحدو يحددا بالكسر أى قصده بعزم وهمة وأما جد الفجرة أى قطعها فبالضم لا غير

وهو أصل جدى فى عمله فكأنه قطع عنه كل ما سواه وانقطع إليه . السابع ثرت النواة بالثناة فوق ثر وتر أى طارت من تحت الرضخ وكذا ثرت يده عند القطع وأما ترها ترها أى أبانها فبالضم لا غير وهو أصل ثرت . الثامن طرت النواة أيضا تطر وتطر كثر . التاسع دوت الشاة باللين تدر وتدر وقد يقال درها أى استدرها والأكثر دررها بالتضعيف . العاشر جم الماء يجم ويجم جوما اجتمع فهو جم أى كثير وقد يقال جم بمعنى جمعه الحادى عشر شب الحصان يشب ويشب شبا بالكسر وشببا مروح ولعب وأما شب الغلام يشب شببا بالفتح فبالكسر لا غير وشب النار يشب فبالضم لا غير وهو أصل شب الحصان . الثانى عشر عن له انتهى يعن ويعن عنا وعينا وعنا محركا أى عرض . الثالث عشر خفت الأفعى بالمهملة وبالمعجمة أيضا تفتح وتفتح ففخت بفهما وصوت . الرابع عشر شذ عن الجمهور يشذ ويشذ شذوذا انفراد . الخامس عشر شخ بالمال يشخ ويشخ شخا بالضم أى يخل به . السادس عشر شطت الدار تشط وتشط بعت . السابع عشر نس اللحم وغيره بالمهملة ينس وينس جف وذهبت رطوبته وقد يقال نش بالمعجمة

الثامن عشر حر نهار يحر ويحر حميت شمس وفيه لغة أخرى يحر بالفتح لكنه من باب فعل بالكسر فهذه ثمانية عشر فعلا من اللازم الضاعف جاءت بالوجهين وقضيته حصر الشاذ فيها

وثلاثيا

وقد كرت في الشرح ثمانية أفعال تلحق بها وأوردت أمثلة من مضاعف فعل المكسور مفتوحة المضارع نحو لج في الخصومة يلج تنادي فيها بح صوته يبيع وودلو يفعل كذا يودو كذا ودمعني أحبه وندلى الشيء يلدو وير في يمينه ير (٢٥) وكذا بر والديه وقرت عينه تقر ومسه يمس

وبش به يبش لقيه بطلاقة وجهه وش له يش ارتاح له وغص بالطعام يغص وكذا غص المجلس بأهله ومسه بلسانه يمسه وعض عليه بأضراسه يعض وشلت يده يشل شلا وظل نهاره يفعل كذا يظل ومل منه يمل ضجر وشم رائحته يشمها وضم بالشئ يضمن يخل وإنما أوردته لأن ماضيه يشبه بماضي فعل المفتوح وإنما يظهر الفرق بينهما عند إسناد الفعل إلى تاء الضمير أو نونه نحو فان زلتم واذا علنا ونحو صدقت وبررت وقررت بالاياب عينا ثم انا ذكرنا أن القسم الثاني من فعل المفتوح وهو ما قياس مضارعه الضم أربعة أنواع أحدها المضاعف العددي وقد سبق والثاني والثالث ما عينه أو لامة واو قد أشار إليهما بقوله (والمضارع من فعلت إن جعل عينا له الواو ولا يجرى به مضموم عين) أي والمضارع من فعل المفتوح العين يجرى به مضموم العين أن جعل الواو عينا له أو لامة فالمضارع مبتدأ ويجرى به خبره ومضموم عين حال من الضمير النائب المستتر في يجرى به العائد إلى المضارع من فعلت والواو نائب عن فاعل جعل وعينا مفعول له الثاني ولامة معطوف عليه مثال ما عينه واو آب يؤوب وتاب إليه يتوب

وثلاثيا ولم يسمع إلا في أربعة أحرف حر العبد عتق وحر الرجل عطش وحر الرجل اتصف بالحرية وهذه الثلاثة لم ترد إلا بالكسر في الماضي على الصواب في حر العبد وحر النهار بالكسر وهو الأشهر والفتح مع جواز الكسر والضم في المضارع وهو ما ذكره الناظم ونحوه في الوعب عن أبي عمرو وحكي يعقوب عن الكسائي كسر المضارع فقط على القياس (قوله) وقد كرت في الشرح ثمانية أفعال تلحق بها (عندما هشت الأمر بالثنية فوق تفرق لكن اقتصر في القاموس على الضم (قوله) يجر صوته) فيه لغة أخرى من باب منع حكاة ابن القطاع وجعلها الجوهرى والمجد ضعيفة والبسح شئ يعترض في الحلق فيغير الصوت (قوله) وقرت عينه) فيه لغة أخرى من باب ضرب كافي المصباح (قوله) ومسه) أي أفضى إليه يده من غير حائل وفيه لغة من باب قتل (قوله) وغص بالطعام) فيه لغة من باب قتل كافي المصباح والفصة بالضم الشجا كافي القاموس وصريحه ترادفهما وكذلك الشرق ومعناه وقوف الشراب ونحوه في الحلق قالوا وهو في المانعات أكثر استعمالا وقال بعض فقهاء اللغة غص بالطعام وشرق بالشراب وشجا بالمعظم وقد يستعمل كل مكان الآخر (قوله) ومص بلسانه) فيه لغة من باب قتل ضعيفة وللص أخذ المائع القليل يحرق النفس (قوله) وعض عليه بأضراسه) فيه لغة أخرى من باب نفع وهي تميم وفي أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا والعص كله بالاضداد الا عظم الزمان فانه بالطاء للمشالة قال ابن مالك في أرجوزته وعظت الحرب إذا ما اشتدت * ثم السباع والذباب عضت وقال بعض فقهاء اللغة إذا كان بالأسنان فبالضاد والافاء الطاء وتفسير القاموس عظه الحرب بعظه ظاهر في أنه يقال عظه الزمان وعضه بالمشالة وعدمها ويواجه قول ابن السيد والعص والعظ شدة الحرب أو شدة الزمان ولا تستعمل الطاء في غيرها (قوله) وإنما أوردته لأن ماضيه يشبه بماضي فعل المفتوح) أي لاتحاد ماضيهما في اللفظ فيحتاج إلى معرفة الماضي بالنقل عن العرب ولم ينبذ على فعل المضاعف لأنه لم يرد إلا في الأحرف الخمسة للتقدمة (قوله) والمضارع) إنما التزم فيه الضم للفرق بين بنات الواو وبنات الياء كما التزم في اليائي العين واللام الكسر حرصا على البيان وطلبنا للفرق بحسب الامكان (قوله) فالمضارع مبتدأ) ومن فعلت حال من الضمير المستتر في صلة أل أي والذي مضارع الاسم في حال كونه مأخوذا من مصدر فعلت بفتح العين إلا أن فيه إيقاع الظاهر موضع المضمر لأن كلامه في المفتوح (قوله) ويجرى به خبره) أي سادامسد جزاء الشرط قال في التسهيل وقد يسد مسد الجواب خبر ما قبل الشرط كقوله تعالى وإنا إن شاء الله لمتدون ويصح جعله جزاء وإن كان مرفوعا لقوله في الخلاصة :

وبعد ماض رفعك الجزاء حسن . لأن الأداة لما لم تؤثر في الشرط حيث كان ماضيا ساغ أن لا تؤثر في الجزاء والخبر عليه الشرط وجزاؤه (قوله) المستتر في يجرى به صوابه الجبرور بالياء إذ لا استتار هنا (قوله) لأنني لم أظفر بمثال منه مفتوحا) أي وأما داء الرجل يداها أصابه داء وراح اليوم يراح كثر ريحه فعينه مكسورة في الماضي بنص القاسي وما هت الركبة تمام كثر ماؤها وفيها تموه وتمية وطاع يطوع انتاد ولواع يلوع جزم وهاع يهوع قاء بلا كلفة وقد نص في المصباح على أن طاع في لغة من باب علم وهو ظاهر أو صريح في ماهت الركبة تمية فانه جاء مضارعه على يفعل بكسر العين وهو واوى من الماء فيكون مما شذ المضارع فيه من باب فعل بكسر العين كما سبق فيكون تمام مضارعا له على القياس ولا يبعد ادعاء ذلك في باقيها ولكن لم يصح ادعاء ذلك فلا يرد النقض بها لقلتها قاله القاسي وذكر في بغية الآمال أنه لم يرد فعل واوى العين بالكسر في الماضي والمضارع إلا آن وذكر في الشرح أن الواو من ذلك من قبيل الاستغناء والتداخل انظره (قوله) مضمومة كلها) أي وماورد

(٤ - محرق)

وثاب أيضا بالثنية إليه يتوب وكلها بمعنى رجوع وقد أوردت معظم موادها ونهت على أنه شرط في التسهيل للزوم الضم فيه أن لا يكون لامة حرف حلق وأن الصواب عدم اشتراط ذلك لأنني لم أظفر بمثال منه مفتوحا بل مضمومة كلها كساء يسوءه وباح يسوءه يوسع وفاح المسك يفرح وضاع أيضا وضوع وصاغ الحلى يصوغه وفاه يفوه ونطق ومثال ملامه واوتلا القرآن بتلوه وجلا السيف يجلوه صقله وحلا الشراب يخلو

وخلا السكان بخلو وقد أوردت (٢٦) معظم موادها أيضا وذكرت أنه شرط في التسهيل أيضا أن لا يكون عينه حرف حلق

بالكسر والضم مع اتحاد المعنى كصان ونحا فلاختلاف اللغتين فن ضم فالفاعل عنده واوى ومن كسر يائى وكذا يقال في العمل اللام كظما وتلى ونهى قال في بغية الآمال :

وحينما ورد ذا وجهين * مع لام أو مع العين * فلاختلاف اللغتين فيهما
نحو نحا وصان فأعنيهما * وذلك في كلامهم كثير * وفوق ما ذكره الضرير

أما ما كان يائيا عند الجميع باعتبار معنى وواويا باعتبار معنى فلا يحسن التمثيل به (قوله) وجدت غالب حلق العين منه مضموما حاصل ما ذكره هنا وفي الكبير مع بيان المعنى الراد منه من الاعتراض على المصنف في التسهيل أن خمسة عشر فعلا من المضارع الحلقى العين وردت بالضم فقط وثلاثة بالفتح فقط وسبعة بالضم والفتح فالفتح هو القياس لأمرين أحدهما أن تعلق الحكم بالأمر الأغلب أولى ثانيهما قيام السبب الداعي إلى الضم والفتح فيما ورد فيه ليس له وجه إلا التخفيف للحلقى على أن ما اقتضاه كلامه من حصر أفعال هذا النوع في خمسة عشر غير ظاهر فقد حكى الفاسي أحدا وأربعين ثم كلام الناظم في التسهيل ليس صريحا فيما ادعاه الشارح بل هو ظاهر في أن الضم هو القياس وما ورد على خلافه تخفيف ونصه والتزم الضم فيما عينه أو لامة واو وليس أحدهما حلقيا فهو موهان كان أحدهما حلقيا لا يلتزم ضمه بل يوجد تارة هو وغيره كافي نحا للعين محضه بنحو وينحى أو يوجد غيره فقط كافي نهى عن الشيء بنهى بالفتح وفأثوبه خاطئه لأنه يلتزم أوسع من تعيين الفتح الذى هو قياسا على هذا الكلامه ككلام سيويوه والجمهور في أن الضم هو القياس (قوله) طعى الأرض يطحاها (بسطها) احتز به من طعى بمعنى بعد وهلك فإن مضارعه بالضم كافي القاموس (قوله) كصنى الذى عندس أن الوجهين إنما جاء في كلمة واحدة وهي نحا الشيء بمحالة قصده قول الناظم (وهذا الحكم قد بدلا لما يدل على فخر) فيه التضمنين الغيب عند علماء القوافي وتتابع الإضافات في قوله داعى لزوم انكسار العين فصيح (قوله) ما دل على غلبة المفاخر معنى الغلبة هو أنك تشارك غيرك في معنى فيظهر واحد منكما على الآخر ويستبدل بالمعنى دونه فينسب نفسه بصيغة ثلاثى مفتوح العين نحو كارمنى أى شاركنى في الكرم والآنعام فإن أخذت بطرفه وأخذ هو بطرفه الآخر وتجاذبتاه بينكما فإذا غلبته فيه بأن عملت من خصاله أكثر مما عمل أخبرت عن نفسك فقلت كرمته أى غلبته في ذلك وإنما التزموا في هذا الضم لمواقفة اللفظ المعنى وذلك أنه لما كان يدل على القهر والقوة أعطى مضارعه الضم الذى هو أقوى الحركات مع ما سبق من الدلالة على ما طرأ على الفعل (قوله) إذا لم يكن فيه الخ أى وأما إذا كان فيه ذلك فهو على حكمه السابق ولم يذكر الناظم من الوجبات المضعف اللازم لأن حكمه في باب الغلبة حكم غيره فيضم لزوما لأن موجب الكسر قد فارقته بتمديه بسبب الغلبة لأن للمفاعلة من جملة المعديات كما في معنى اللبيب (قوله) سابقى) استفيد من هذه الأمثلة أن فعل الغلبة إنما يصاغ من الفعل الثلاثى المتصرف التام وهو كذلك (قوله) وكذا هذا يقتضى أن باب الغلبة قياسى وهو الذى صرح به الدمايى أثناء معانى فعل من شرح التسهيل ومذهب سيويوه أنه غير مقيس انظر الفاسي (قوله) مكسورا من فعل أى المفتوح وهذا صريح في أن فعل الغلبة إنما يستعمل من فعل المفتوح وهو ظاهر كلام ابن عصفور قال لأنه لم يأت استعماله عنهم إلا منه وفيه نظر بل سمع من المكسور والضموم أيضا كافي الارتشاف لأنى حيان ونحوه للجوهري والقاموس في مادى ل ع ل م ووض أنحو عالمى فعالمته فأنا أعلمه وواضأنى فواضأنه فأنا أوضؤه (قوله) وقدمثل به الناظم لما فيه داعى الكسر أى معتمدا لغة الباء وجعله من باب رعى ولم يتخيل من لغة الواو لقاتها كما لم يتخيل كونه من باب تعب (قوله) وفي بعض النسخ ما لبذ مفاخر) أى يفتح الباء للوحدة مصدر بذه ومفاخر عليه بضم الميم وكسر الحاء اسم فاعل من فاخر ويجوز أن يكون مفتوح الحاء اسم مفعول والمصدر على الوجهين مضاف إلى الفاعل أو إلى المفعول لأن كلا من الشخصين مفاخر بنكسر

وأنه لا ينبغي ذلك فأنى لما تتبع موادها في الصحاح والقاموس وجدت غالب حلقى العين منه مضموما كدعا يدعوا ولغا يلفو ولها يلمو وسخا بالمال يستخو وصحا الجو يصحو ولم أظفر بما انفرد بالفتح إلا طحا الأرض يطحاها بسطها وطفى يطفى جاوز الحد وفحا التراب يفحاه جرفه وجاءت أفعال منه بالضم والفتح كصنى اليه يصنى ويصفو مال وضعى الشمس يضعى ويضحو برز ومحا الكتاب يحماه ويعجوه ثم أشار إلى النوع الرابع مما قياس مضارعه الضم بقوله (وهذا الحكم قد بدلا لما يدل على فخر) وليس له * داعى لزوم انكسار العين نحو فلا) أى وهذا الحكم هو ضم عين المضارع قد أعطيته ما دل على غلبة المفاخر إذا لم يكن فيه داعى لزوم انكسار العين من كون فائه واوا أو عينه أو لامة ياء كما سبق مثال ما يدل على غلبة المفاخر سبقى فسابقته فأنا أسبقه ومضاربى فضربته فأنا أضربه وخاصمى فخصمته فأنا أخصمه وهكذا فيما مضارعه مكسورا من فعل ترده مضموما فلو قلت سبقه يسبقه وضر به يضر به وخصمه يخصمه لغير مفاخرة لكسرته على أصله ومثال

ما فيه داعى لزوم الكسر وأعدنى وبايعنى ورامانى ومثله قالانى فأنا أقلية والقل بالكسر البعض وقد مثل به الناظم الحاء لما فيه داعى الكسر وفى بعض النسخ ما لبذ مفاخر بتشديد الدال المعجمة وهو معنى الغلبة يقال بذه يينه بذا أى غلبه

وهي أدل على المقصود من قوله لما يدل على غرضه أشار بقوله (وفتح ما حرف حلق غير أوله * (٢٧) عن الكسائي في ذلك النوع قد حصل)

إلى أنه لا أثر لحرف الحلق عند الجمهور في هذا النوع أي الدال على المفاخرة فيضم وان كان غير أوله وهو ما عينه وأولاه حرف حلق كشاعري فشعرته فأنا أشعره وصار عني فصرعه فأنا أصرعه وعند الكسائي إن حرف الحلق مانع من الضم فيجب الفتح قياسا على داعي الكسر ولأنه قد سمع الفتح في أفعال منه وحمل الجمهور ما سمع مفتوحا على الشذوذ وجزم الجوهري بتقتضى مذهب الكسائي وقوله وفتح مبتدأ مضاف إلى ما وقد حصل خبره ومأمور صوله وحرف حلق غير أوله صلته وهي مبتدأ وخبر والتقدير وفتح الفعل المضارع الذي حرف الحلق غير أوله قد حصل وثبت في هذا النوع عن الكسائي وأما القسم الثالث وهو ما قياس مضارعه الفتح فأشار إليه بقوله (في غير هذا الذي الحلق فتحا شع * بالاتفاق كآت صيغ من سأل) أي وأما في غير الدال على المفاخرة فاشع الفتح عند وجود الحرف الحلق في غير أول الفعل وحروف الحلق ستة الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين ثم مثل له بكآت وهو المستقبل المبني من سأل وهو يسأل لأن عينه همزة ومثله ذهب يذهب وسجبه على وجهه بسجبه وغفر عليه يفخرو بهت إليه يعث وشغله يشغله ومثاله ملامه

الحاء ومفاخر (قوله) وهي أدل على المقصود من قوله لما يدل على غرضه أشار بقوله (وفتح ما حرف حلق غير أوله * (٢٧) عن الكسائي في ذلك النوع قد حصل) إلى أنه لا أثر لحرف الحلق عند الجمهور في هذا النوع أي الدال على المفاخرة فيضم وان كان غير أوله وهو ما عينه وأولاه حرف حلق كشاعري فشعرته فأنا أشعره وصار عني فصرعه فأنا أصرعه وعند الكسائي إن حرف الحلق مانع من الضم فيجب الفتح قياسا على داعي الكسر ولأنه قد سمع الفتح في أفعال منه وحمل الجمهور ما سمع مفتوحا على الشذوذ وجزم الجوهري بتقتضى مذهب الكسائي وقوله وفتح مبتدأ مضاف إلى ما وقد حصل خبره ومأمور صوله وحرف حلق غير أوله صلته وهي مبتدأ وخبر والتقدير وفتح الفعل المضارع الذي حرف الحلق غير أوله قد حصل وثبت في هذا النوع عن الكسائي وأما القسم الثالث وهو ما قياس مضارعه الفتح فأشار إليه بقوله (في غير هذا الذي الحلق فتحا شع * بالاتفاق كآت صيغ من سأل) أي وأما في غير الدال على المفاخرة فاشع الفتح عند وجود الحرف الحلق في غير أول الفعل وحروف الحلق ستة الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين ثم مثل له بكآت وهو المستقبل المبني من سأل وهو يسأل لأن عينه همزة ومثله ذهب يذهب وسجبه على وجهه بسجبه وغفر عليه يفخرو بهت إليه يعث وشغله يشغله ومثاله ملامه

وهي مبادئ كلمات ست

هجر مشوق مستهام صب

هجعت حين غليلي

وأحرف الحلق بهذا البيت

أني غريب خل عنك حبي

تري أعين خليلي

وجعت أيضا في أوائل كلم هذا البيت :

والصحيح زيادة الألف في ذلك إلا أنها لا أثر لها هنا لأنها لازمة للسكون فلم تثقل ولأنها لا تكون إلا بدلا عن غيرها ههنا فلم يتحقق كونها ألفا فيقال هي حلقية أو غير حلقية نظرا إلى الأصل قول الناظم

حرف حلق بدأ الله الخاق يدؤه ونده البعير ينده زجره ونصح له ينصح ونسخ الكتاب ينسخه ومنع يمنع ونزع الشيطان بينهم ينزع أي أغرى وحرش وقد أوردت معظم مواد في الشرح . ثم إن الفتح مشروط بثلاثة شروط أشار إليه بقوله :

(ان لم يضعف ولم يشهر بكسرة أو ضم كينى وما صرفت من دخلا) أى انما يفتح عين المضارع من فعل الحلقى للفتوح بثلاثة شروط . الأول أن لا يكون مضاعفا فان كان مضاعفا فهو على قياسه السابق من كسر لازمه وضم معناه فاللازم نحو صح جسمه يصح والعدى نحو دعه يدعه دعا . الثاني أن لا يشهر بكثرة فان اشهر عن العرب كسره اتبع ولم يجز فتحه قياسا ومثله له الناظم يبنى عليه يبنى ومثله أيضا يبنى عليه يبنى طلبه ومثله من معتل اللام نعى الميت ينعيه ومن صحبها نصحه بالماء ينضحه رشه وتنخ الشعرة من أصلها ينتخها نزعا ورجع يرجع ونزعه ينزعه . الثالث أن لا يشهر بضمه فان اشهر عن العرب ضمه اتبع أيضا ومثله الناظم بما تصرف من دخل وهو يدخل واخوانه ومثله صرخ يصرخ (٢٨) ونفع ينفع وقعد يقعد وأخذه وأخذها وطلعت الشمس تطلع وبزغت تبرغ أى طلعت وبلغ

(ان لم يضعف) الجازم والمجزوم مجزومان معا بالشروط لوقوعهما في محل مطلوبه لأيهما بمنزلة فعل ماض دخلت عليه ان والمعنى ان انتفت مضاعفته (قوله ومثله له الناظم يبنى عليه يبنى) التثنية ويبنى غير ظاهر لما تقدم ويوجد في بعض النسخ للناظم كينى مضارع هنا وهو صواب إلا انه سهل همزة إجراء للوصل مجرى الوقف وما في التنبيه الأول من ك معترض يعلم بما هنا وما تقدم في وأدم كسر الخ (قوله وهو القياس) فيه ان أشح مؤذن أن الفتح للحلق ليس بقياس لأن القياس لا يحتاج إلى اشاعة لكونه غنيا بلزوم أصله وما خرج عن الأصل يحتاج إلى تمشية في الناس ليراضوا عليه ولا يتكروه وانما يمكن قياسا لأن المضارع مبنى على مخالفة مع الماضى ولم تحصل هنا (قوله وقد ذكرت لكل نوع منها أمثلة) أى نحو كعب ندى الجارية كضرب ونصر أى طل ونحوها هنا البعير كنع وضرب ونصر أى طلاه بالهنا وهو القران ونحو طبخ كنع ونصر ونحو نعب الغراب كنع وضرب أى صوت ومدنقه في صياحه ونحو ماعج الماء كنع وكرم ونحو رجت المرأة بالمعجدة كنع وفرح أى بنشى عليها عند الجماع ونحو مر الطعام كنع وكرم وفرح وقد تقدم قول الناظم (عين المضارع من فعلت) ما فعله من تقديم موجبات الكسر والضم والفتح على جواز الوجهين صواب إذ تلك وجودية ورفضها هو الموجب للتخدير ولا ريب في تقديم الطرف الوجودى إذ به يعرف السلبى وفاته الاختصار حيث أتى بشئين وهما جالب الفتح والداعى في معنى شئ واحد وهو أن الحالى من الموجبات ان لم تكن شهرة يجوز فيه الأمران فلو قال :

كسر وضم لعين الآى من فعلا ان لم يكن داع أو مشهور ما فعلا

كان أخصر وأحسن انظرنى (قوله أى إذا دخلت عين المضارع من فعل المفتوح) هذا التقدير يقتضى أن حيث في كلام الناظم شرطية جريا على مذهب القراء المجوز الجزم بها وان لم تقتزن بما لفظا اكتماء بنية معناها وهو قول ضعيف (قوله عين المضارع مفعول مقدم) فيه أن الناظم لا يرى فيه التنازع في التقديم على انه يلزم عليه تقديم مفعول الجزاء على فاء السبب وهو ممنوع والظاهر أن عين المضارع منصوبة بفعل مقدر وقوله فا كسر أو اضم كالتفسير له وفاء فا كسر فصيحة وحيث متعلقة بذلك المقدر ولا شرط فيه أى اذكر حكم عين المضارع حيث خلا من جالب الفتح خلوا نكلوا المبنى من عتلا أن تسأل عن بيان الحكم الذى أمرت بذكر فا كسر (قوله وتعيين فاعل باعتزال) ظاهره أن اعتزل في كلام الناظم مبنى للفاعل من مطاوع عزلة نحيته ويصح أن يكون مبنيا للمفعول من قوله اعتزلت الشئ فارقته وتعيين نائب فاعل بفعل مقدر يفسره قد اعتزلا وعلى كل فيه نظر لأن باب التفسير وان كان أوسع من باب الاشتغال بظاهرة موافقة مفسره ومفسره مصحوب بقدر وهو لا تصحب الشرط فالصواب ان إذا ظرف زمان لأحد الفعلين ولا شرط فيه وتعيين اسم كان مقدرة وقد اعتزلا خبرها

المكان يبلغه وسبح الثوب يسبح أى فاض واتسع وسعل من صدره بالمهملتين يسعل سعالا وغل الدقيق ينخله وزعم كذا يزعم أى قال وقد علم من النظم أن الحلقى يتنوع إلى ثلاثة أنواع مفتوح المضارع وهو القياس ومضمومه ومكسوره لاشتغال النقل فيهما فيحفظ ونهت في الشرح على انه ربما ورد بالكسر والضم معا أو بهما مع الفتح فيكون مثلثا أو بالفتح والضم أو بالفتح والكسر فهذه أربعة أنواع إلى الثلاثة الأول تفسير أنواعه سبعة بالنسبة إلى مضارعه ويتنوع أيضا بالنسبة إلى ماضيه إلى ثلاثة أنواع مشارك لفعل بالضم أوله ل بالكسر أولها معا فيكون مثلثا وقد ذكرت لكل نوع منها أمثلة فراجعها ثم لما أنهى الكلام على ما قياس مضارعه الكسر بأنواعه وما قياس مضارعه الضم بأنواعه

وما قياسه الفتح أشار إلى القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الضم والكسر بقوله (عين المضارع من فعلت حيث خلا من جالب الفتح كالبنى) قوله من عتلا * فا كسر أو اضم إذا تعيين بعضهما * فقد شهرة أوداع قد اعتزلا أى إذا دخلت عين المضارع من فعل المفتوح من جالب الفتح وهو حرف الحلق فا كسر ان شئت أو اضمه إذا لم يتعين أحدهما شهرة أوداع قوله عين المضارع مفعول مقدم لقوله ا كسر أو اضم تنازعا وتعيين فاعل باعتزل مقدر بعد إذا يفسره اعتزل المذكور ومثله لما فيه وجهان بالمضارع للبنى من عتله وهو يعتله ويعتله إذا أخذه بعنف وبهما قرىء قوله تعالى خذوه فاعتلوه ومثله عرش يعرش أى بنى عريشا وعكف على الشئ يعكف ويعكف أى أقام عليه وبهما قرىء وما كانوا يعرشون وعلى قوم يعكفون وقد أوردت منه في الشرح مائة وأربعين مثالا مما نقل فيه الوجهان في الصحاح والقاموس وقد شرط الناظم لجواز الوجهين أن يخلو من جالب الفتح

وأن لا يتعين أحدهما بشرة سماع أو داع وقد سبق أن جالب الفتح كون عينه أو لامة حرف حلق وان داعى الكسر أربعة كون فائه واوا كوعد بعد أو كون عينه أو لامة ياء كباع يبيع وري يرمى أو كونه مضاعفا لازما كحن يحن وأن داعى الضم أربعة أيضا كونه مضاعفا معدى كده يدمه أو كون عينه أو لامة واوا كقال يقول وغزايغزو أو دالا على المفاخرة كسابقى فسبقت فائنا أسبقه وأما المشهور بالضم فتحو نصره ينصره وقد أوردت منه نحو مائة وعشرين مثالا وأما المشهور بالكسر فتحو نصره ينصره وقد أوردت منه نحو مائة وستين مثالا ونهت على أنى لم أظفر بمادة مطلقة يكون الشخص مخيرا فيها بين الضم والكسر لتطابق مقتضى النظم ونهت ان فعل المفتوح غير الحلقى قد يشارك فعل للضموم مع كسر مضارعه أيضا أو ضمه وفعل للكسر مع كسر (٣٩) مضارعه أيضا أو ضمه فيكون أربعة أنواع

وأما مشار كته لماعا وهو الثالث فقد سبق ونهت أيضا على أوجه المناسبة في اختلاف حالات مضارع فعل المفتوح من كسره في حالة وضمه في أخرى أو فتحه أو جواز الضم والكسر والله تعالى أعلم فصل في بيان حكم اتصال الفعل الماضى ببناء الضمير أو نونه .

وخصه بالفعل الثلاثى المعتل لتغيره دون غيره فقال (واقل لفاء الثلاثى شكل عين إذا اعتلت وكان بناء الأضمار متصلا * ونونه) أى واتقل الى فاء الفعل الثلاثى شكل عينه المعتلة عند اتصاله ببناء الضمير أو نونه فخرج بقوله الثلاثى غيره وبالمعتل الثلاثى الصحيح العين فان الفعل غير الثلاثى المعتل العين لا يتغير وزنه عند اتصاله ببناء الضمير أو نونه بل يسكن آخره فقط كدحرجت وأكرمت وانطلقت واستخرجت وكذا أكرمت

(قوله) وأن لا يتعين أحدهما بشرة سماع أو داع) له وإلا فان اشتهر بأحد الأمرين لزم وما ذكره الناظم هو أحد أربعة أحوال في المسألة ونقله ابن القطاع وابن دريد وغيرهما عن أبي زيد اللغوى واختاره المجدى في ديباجة القاموس وهو ظاهر كلام سى ثانيا أن التخيير يكون عند انتفاء النقل لا عند انتفاء الشهرة وهو الذى عليه أئمة اللغة واختاره أبو حيان ثالثا إذا انتفت الجواب تعين الكسر إذا انتفى سماع أحد الأمرين وهو مختار ابن جنى رابعا إذا انتفت جاز الأمران ولو اشتهر أحدهما وهو مذهب ابن عصفور إلا أنه اجتهد في معرض النص (قوله على أنى لم أظفر بمادة مطلقة) حاصله ما من فعل إلا وقد ورد عن العرب إما بكسر أو بضم أو بها فالوارد بأحد الأمرين لا يجوز فيه الآخر والوارد بهما غير فيه سمعا فأين موضع التخيير قياسا وأجاب عشى القاموس بأن هذا كان في الصدر الأول وتكلم المخير أولا بما اختار فالتقى الأخير آثاره وصار عليه المعول (قوله فيكون أربعة أنواع) نحو كضرب وكرم ذل وصغر ونحو مكث كنصرو وكرم لبث ونحو خصب السكان كضرب وفرح كثر عشب ونحو سغب الرجل كضرب وفرح جاع (قوله وهو الثالث) أى نحو نقب عليهم كنصرو وكرم وفرح صار قريبا ونحو خثر اللبن كضرب وكرم وفرح (فصل) لفظ فصل ساقط في جل نسخ المتن وإثباته هو الصواب لأنه انتفى القضى الكلام على مضارع الثلاثى والذي ذكر فيه شىء آخر وكان حقه أن يذكر هذين البيتين عقب البيت الأول من الباب لأنهما من تمة الكلام على الثلاثى باطلاق والكلام الذى قبل هذا خاص بفعل المفتوح قول الناظم (واقل لفاء الثلاثى) أصله الثلاثى بالياء المشددة للنسب فخففت وذلك لغة إذ قد يصاغ فعال بضم الفاء من أسماء العدد من اثنين إلى عشرة وتلحق بهياء النسب لافادة أن موصوفه ذو أجزاء فيقال ثوب عشارى أى ذو عشرة أذرع وفعل ثلاثى أى ذو ثلاثة أحرف أى أصوله ثلاثة وقوله (إذا اعتلت) صوابه اعلت إذ المعتل ما فيه حرف علة سواء كان فيه تغيير أو لا فإذا قصد ما وقع التغيير فيه بإبدال ونحوه قيل منعل بدون تاء أى دخله الاعلال فنحو قام منعل ومعتل وحول كفرح معتل لاملع (قول الشارح وبالمعتل الثلاثى الصحيح العين) شرح كلام الناظم على ظاهره وتقدم أن صوابه اعلت فالصواب أن لو قال وخرج بالمعل بدون تاء الثلاثى الصحيح العين والمعتل العين الغير القابل للاعلال ثم يذكر عقب تمثيل الصحيح بكرمت الخ تمثيل المعتل كحولت وعورت وإنما كان لا يتغير عند الاستناد إلى الضمائر المذكورة لأن فائدة النقل التثنية على بنية الكلمة والمحافظة على حركة العين بعد حذفها وصيغة الفعل هنا ظاهرة لظهور حركة العين عليها لعدم حذف العين لأن موجب حذفها فى المثل وهو التثنية الساكنين منتف هنا (قوله كدحرجت وأكرمت) أى من الصحيح وكذا أنبت وأقمت واخترت واتهدت واستخرت واستعدت من المثل وبايئت وقاولت من المثل بالياء فانها لا تتغير لثلاثى مخرج عن

وفرحت ونصرت وضربت ووعدت ودعوت ورميت ومثله ضربنا ونصرنا والنسوة دخلن وخرجن وأما الثلاثى للمعتل العين نحو طال وخاف وهاب فانه إذا سكن آخره عند اتصاله ببناء الضمير أو نونه التقي ما كان وهما آخر الفعل والألف المنقلبة عن عين الفعل فيحذف حرف الفعل ويتقى فاء الفعل مفتوحا على أصله ولا يعلم أنه من باب فعل بالضم أو فعل بالكسر أو فعل بالفتح فينقل إلى فائه شكل عينه المحذوف فتوهى الضمة ان كان من باب فعل بالضم أو الكسرة ان كان من باب فعل بالكسر فتقول طلعت بضم الطاء وخفت وهبت بكسر لها لأن أصل طال طول بضم الواو ككرم وأصل خاف وهاب خوف بكسر الواو وهيب بكسر الياء كفرح فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما صار العين فلما اتصلت ببناء الضمير وسقطت الألف صار طلت وخفت وهبت بفتح أولهما فنقلت الضمة التى فى عين طول إلى فائه فصار كسرة التى فى عين خوف وهيب إلى قائمها فصار اهبت وخفت وشملت عبارة ما شكل عينه فتحة كقال وباع لكنه أخرجه بقوله

(وإذا فتحا يكون منه اعترض مجانس (٣٠) تلك العين منتقلا) أي وإذا كان شكل عين الثلاثي المعتل فتحا فلا ينقل شكل عينه إلى فائه

إذ لا فائدة في نقل الفتحة لأن أول كل ماض مفتوح وحينئذ تعدرت الدلالة على وزن الفعل فيراعى فيه حينئذ كونه من ذوات الواو كقال أو من ذوات الياء كباع ويعترض عن شكلة العين شكلة مجانسة لتلك العين وهي الضمة إن كانت العين واوا أو السكرة إن كانت ياء فيحرك لهما الفاء فأصل قال وباع قول ويضع كنعصر وضرب قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فلما اتصل بقاء الضمير سقطت الألف فصارا قلت وبعث بفتح أولهما فأعطى كل واحد منهما شكلا مجانسا لعينه فصارا قلت بضم أوله وبعث بكسر أوله والله أعلم .

باب أبنية الفعل المزيد فيه

ومراد ما يشمل مزيد الرباعي والثلاثي لما سبق أن الفعل المجرد الثلاثي ورباعي وإن الرباعي له بناء واحد وهو فعل الثلاثي له ثلاثة وهي فعل بالضم وفعل بالكسر وفعل بالفتح وكذلك يأت من مزيد الرباعي الثلاثة أوزان وهي تفعلل كندخرج وافعلل كاحرنجم وافعلل كاطعمان واقشعر وسائر أوزان المزيد فيه من مزيد الثلاثي وأكثر ما ينتهي بناء الفعل المزيد

كلامهم ببقاء الكلمة على وزن لم يرد ولتحصيل الحاصل في نحو أقام واستعاذ لأن الاعلال بالنقل قد حصل قول الناظم (وإذا فتحا يكون منه اعترض) اعترض أمر من اعتاض اتخذ عوضا وأصله اعتوض فأبدلت الواو ألفا ثم حذفت ومنه متعلق به وفي كثير من النسخ فعنه وهو أحسن لأن تعدية هذا الفعل بعن أكثر (قوله) ويعترض عن شكلة العين شكلة مجانسة لتلك العين) شرح كلام الناظم تبعالابه على ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن الضم للدلالة على الواو والسكرة للدلالة على الياء لالنقل ونحوه لابن العباس ومذهب السكسائي والمازني وجماعة أن مفتوح العين لا يسند إلى الضمير إلا بعد تحويله إلى فعل المضموم إن كانت العين واوا أو الياء المكسور إن كانت العين ياء ثم يعمل الاعلال المذكور وكلام الناظم صريح في هذا إذ قوله منتقلا حال من فاعل اعتض أي عوض من الفتح مجانس تلك العين حال كونك منتقلا من فعل إلى فعل أو فعل وعليه شرح تي ويح وغيرها فالمدح بهان متفقان على أن ضم قلت وكسر بعث للفرق بين ذوات الواو والياء إلا أن ذلك هل هو ابتداء أو بعد التحويل فالخلاف في اللفظ لا في المعنى (قوله قول ويضع) أي وليس أصلهما الضم لتعديهما ولا الكسر لحي مضاير الأول مضموما والثاني مكسورا (فائدة) تعرف حركة عين الفعل المعتل بمضارعه إن كان بالألف كيخاف فكسور وإن كان بالياء كيبغ ففتوح إذ لا ضم في ذوات الياء وإن كان بالواو نظر إلى اسم فاعله فإن جاء على فيل كطويل فمضموم لأن فعلا منه يبي وأن جاء على فاعل كقائل ففتوح وإن جاء بالوجهين باعتبارين حمل في كل وجه على ما يقتضيه قياسه كطويل من طال ضد قصر وطائل بمعنى الفضل اه قاله بج باختصار .

باب أبنية الفعل المزيد فيه

الأبنية جمع بناء والمراد به هنا جمع السكرة مجازا إلا أن أوزان المزيد فيه أنهى معروفها ومجهولها إلى ستة وستين وذكر المصنف منها ستة وأربعين والمراد بالفعل الفعل الماضي المبني للفاعل أمامزيد المضارع والأمر والمبني للمفعول فسيأتي (قوله الأبنية) زاد بعضهم رابعا وهو افعلل بثلاث لامات وادغام الأولى في الثانية نحو اهرمع وفيه خلاف سيأتي (قوله في معرفة الزائد) حاصله أن الزائد هو الحرف الساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا فيدخل فيه واو كوكب ويخرج عنه واو وعد في بدوعين قال في قل ولا م غزا في لم يغز وقول الألفية والذي لا يلزم الزائد غير جامع ولا مانع كما في ابن هشام وغيره (قوله فلا يختص بأحرف بعينها) أي بل يكون في جميع حروف (سألتونها) وغيرها إلا الألف فانها لا تقبل التضعيف قال الموضح وشروطه أن يماثل اللام كجليب وجلياب أو العين إمامع الاتصال كقتل بالتشديد أو مع الاتصال بزائد كعقتل أو يماثل الفاء والعين كمرريس أو العين واللام كضم جمع وأما الذي يماثل الفاء وحدها كقرفق وسندس أو المفصلة بأصل كحدود فأصلى (قوله وهي سألتونها) قاله الزجاج وقد سئل عنها قيل له نعم ظانين أنه على حذف أداة الاستفهام فقال قد أجبتكم وصنف بعضهم فيها تأليفا سماه أعاف أهل السيادة بضوابط حروف الزيادة ذكر فيه ما ينيف على مائة وثلاثين تركيبا أحسنها قول الناظم مع جودة المعنى :

هنا وتسليم تلى يوم أنسه * نهاية مسئول أمان وتسهيل

وأشار الوالد قدس الله سره إلى هذه التراكيب مع تركيب آخر فقال :

ولما بدت في خده أحرف مز * دة لجمال منه دمع سجوم

فرحت بها جهلا وقلت مهنتا * هنا وتسليم فلا من يلوم

وكنت حسبتها غرورا وغفلة * أمانا وتسهيلا لوصل يدوم

فيه إلى ستة أحرف كاستقام ويلزم منه أن الزيادة إما بحرف كأكرم أو بحرفين كانطلق أو بثلاثة كاستخرج وقد صدرت الباب فاسلفي بإشارات مفيدة في معرفة الزائد وانقسامه إلى تكرير الأصل فلا يختص بحروف بعينها وغير تكرير الأصل ويختص بحروف الزيادة العشرة وهي (سألتونها) وذكر ما يعرب به الزائد وأن أصول الكلمة تقابل بالفاء والعين واللام وإن العرب لا تكاد تزيد حرفا

الا لفائدة زائدة على الأصل وبسطته بزيادة الأمثلة وذكرت معاني الأفعال وكل ذلك بما يحتاج (٣١) إليه ولكن صرف الناظم

عن ذلك ضيق النظم والاقصار على المهم فذكر الأبنية مسرودة فقال (كأعلم الفعل يأتي بالزيادة مع * وإلى وإلى استقام اخر نجم انفصلا) أى والفعل حال التباسه بالزيادة يأتي كأعلم فالفعل مبتدأ ويأتي خبره وبالزيادة حال منه وكأعلم حال من فاعل يأتي للمستتر أى يأتي على أوزان منها أفعل بزيادة همزة القطع على الثلاثي سواء كانت على فعل بالضم كأكرمه أو فعل بالكسر كأفرحته أو فعل بالفتح صحيحا كأزنته وأدخلته أو معتل الفاء كأوجلته أو العين كأقنته وأبنته أو اللام كأوتيه وأخلت المكان وتكون لمعان أشهرها التعدية ومعناها ان يتضمن الفعل معنى التصير فيصير الفاعل في الأصل مغفولا وحيث إن كان الفعل لازما تعدى الى واحد وان كان متعدبا الى واحد تعدى الى اثنين كالبت زيدا أو با أو الى اثنين تعدى الى ثلاثة كأعلت زيدا عمرا قادمًا وهو مثال الناظم ومنها فاعل بزيادة ألف بين الفاء والعين وأشهر معانيه الاشتراك في الفاعلية والفعلية كضارب زيد عمرا ويكون لمواقفة أفعل السابق كتأبعت الصوم وواليت بمعنى أوليت بعضه بعضا وأتبعته ومثال النظم

فأسلمنى وتاه بعد تعطف * تلا يوم أنسى جفاء عظيم
وقال العذول اليوم ستام غالبا * نهاية مستول لسب بهم
وليس المراد أن هذه الأحرف لا تكون أبدا إلا زوائد لأنها تكون أصولا كسأل وسلم ومال وتلاوغي ونحوها وإنما المراد إذا زيد في الكلمة لغير تضييف أو الحلق فلا تكون الزيادة إلا منها (قوله) إلا لفائدة زائدة على الأصل (كهمزة أكرم الدالة على التعدية وألف قاتل الدالة على المشاركة في الفاعلية والفعلية وميم زرقم الدالة على تضييف المعنى وكذا فسره في القاموس بشديد الزرقه قول الناظم (كأعلم الفعل) جعله الشارح حالا من فاعل يأتي والأولى أن يكون متعلقا يأتي والباء بمعنى مع أى والفعل حال ملابسته للزيادة أى موازنا للأوزان المذكورة (قوله وتكون لمعان) المعاني المذكورة لأبنية الأفعال مزيدة كانت أو مجردة مقصورة على السماع ويمثلون ذلك ليحفظ كما تحفظ حروف اللغة ولذلك قال أبو طي وقد عمل أهل اللغة في هذا الفن أعنى معاني أبنية الأفعال كتبنا وذكر كرج من معاني أفعل خمسة وعشرين من جملتها أن يكون لمطاوعة فعل المفتوح العين نحو قشعت الريح السحاب فأقشع السحاب وكب الله الكافر على وجهه فأكب الكافر وقد عدوا هذا غريبا من جهة أن العادة في الهمزة أن تغير معنى الثلاثي وتحدث فيه معنى لم يكن له عند عدمها وهنا العكس وذكر الشمس النواصي في تذكرته من ذلك كب هذه وعرضه أى أظهره فأعرض أى ظهر وتقل عن الزوني أنه لا ثالث لهما قال وفي ذلك ألغز شيخنا العلامة بدر الدين الدمايني وبث به إلى بقوله :

يا بليغا قد أعربت عن علاه * سحب أفكاره الفوايد السواجم
أى فعل بنفسه قد تعدى * وهو عكس الأفعال بالهمز لازم

(فكتبت إليه)

يا إماما أبدى بديع معان * ببيان يقفو له كل كاظم
جاء من نحوكم إلى العبد لئز * فيه فلات حيرا كل عالم
كبه فأكب معناه ألقا * على الوجه منه والأنف راغم
وعرضت الأسى فأعرض أظهر * ت أسى كان للضلوع ملازم

وذكر في الأشباه منها عشرة وانهاها الفاسي الى ثلاثين انظره إلا أن الزعشمري في الكشف قال في تفسير سورة الملك ان كيبته فأكب وقشعت الريح السحاب فأقشع طامع فيه أفعل فعل وإن ذلك لم يثبت في العربية وإنما أكب من باب انقض وهو لازم ومعناه دخل في الكب أو صار ذاكب وكذلك أقشع وان مطاوع كب وقشع إنما هو انكب وانقشع ولا يأتي أفعل مطاوعا ولا يعرف ذلك إلا حمله كتاب سيويه (قوله وحيث إن دخل) ظاهره ان النقل بالهمزة قياسا مطلقا في التعدى واللازم ومذهب سيويه كافي للنفي انه قياسى في اللازم والتعدى الى واحد وسماعى في التعدى الى اثنين (قوله الاشتراك في الفاعلية الخ) أى اشتراك المفعولين في الفاعلية والفعلية معنى وان اقتسما لفظا وليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع والنصب ولو أتبع منصوبها بمرفوع ومرفوعها بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز :

قد سالم الحيات منه القداما * الانفوان والشجاع الشجما

بنصب الانفوان على انه بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لأنه منصوب معنى كما أن القدام منصوب لفظا مرفوع معنى لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان ومفعولان هكذا قال اللصف تبع لابن سعدان وهو خلاف مذهب البصريين والكوفيين وروى البغداديون البيت بنصب الحيات قالوا وأراد القدامان بالثنائية لحذف نون الثنى للضرورة وعليه فلا شاهد (قوله لمواقفة أفعل السابق الخ) أى وهو ذو التعدية وهذا القيد ذكره في التسهيل وهو مضر لأن فاعل كجاء لمواقفة أفعل التعدى جاء لمواقفة اللازم أيضا نحو شافت على البلاد وأشرفت عليها كما في القاموس (قوله بتضييف العين)

يحتمل الموالاة من الناصرة فيكون للاشتراك والموالاة من متابعة الشيء فيكون بمعنى أفعل ومنها فعل بتضييف العين وأشهر معانيها

اختلف في الزيد في هذا الوزن فقال الخليل الأول كما زيدت الألف في فاعل والياء في فاعل والواو في فاعل وقال يونس الثاني لأن الحروف الثلاثة تقع نواتل زوائد نحو جدول وغيره وشمال وجوز الوجهين سيبويه واستصوبهما معا انظر الشافية (قوله التعدية) التعدية اما لقاصر كثنائي الشارح وأما لمتعد واحد فعدي إلى الثاني نحو علم زيد الحساب وعلته اياه ولم يسمع في التعدى إلى اثنين نقله بالتضعيف إلى التعدى إلى ثالث خلافا للحريري قال في المفتي ولم يشهد له صماع ولا قياس وقال في حدث وخبر ونبا أنها تعدت إلى ثلاثة لما ضمنت معنى اعلم وأرى بعد ما كانت معداة إلى واحد بنفسها وإلى آخر الجار نحو نبشوني بعلم إن كنتم صادقين (قوله واشهر بمعانيه الطلب) أي تحقيقا كاستغفر ربه أي طلب مغفرته أو مجازا كاستعجل نفسه أي طلب العجلة من نفسه والفرق بينهما ان الطالب في الأول غير المطلوب وفي الثاني نفسه ومطلب الانسان فعل نفسه مجاز (قوله إثر فعل) بكسر الهمزة وسكون اللام أي عقبه وفي ك عن إثر زيادة عن فيكون بفتح الهمزة والشاء وهو أصرح في المراد إذ المطاوعة هي أن يدل أحد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير ويسمى الأول مطاوعا بفتح الواو ويسمى الثاني مطاوعا بكسرها وقد ذكر القاسمي بيان معناها وشروطها وأن فعلها لا يكون الا لازما انظره (قوله زيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الخ) أي فكان النون تقدمها حرفان فقط إذ في ذلك تطرد زيادتها وفي نحو غضنفر أصالة كفي فهمزة الوصل غير معتد بها لأنها لا تثبت إلا في الابتداء ثم ما اقتضاه كلامه من ان ميم اخر نجم أصلية هو مذهب سيبويه وأبى على غيرهما وزعم الضرر انها زائدة وأنهم من حرج الثلاثي إلى كذا انضم اليه وفيه نظر إذ لم يسمع افعلم وكون الكلمة توافق الأخرى في بعض حروفها لا يلزم منه ان تكون أصلا لها كسبط وسبطر وفي الرابعي ذكرها الزبيدي وغيره (قوله ويكون لمطاوعة الخ) المطاوعة اما تحقيقية كثنائي الشارح واما تقديرية كارتشاق انبسط في سرور لأن برشق لم يرد بالمعنى الذي يصلح به ان يكون مطاوعة ابرشاق وهذا ظاهر كلام يس والحاجة داعية إلى التقديرية فلا عبرة بانكارها (قوله جمعها فاجتمعت) الذي في البرماوى أي رددتها فارتدت بعضها على بعض والاخر نجم هو الازدحام (قوله وهو لمطاوعة فعل) يعني غالبا وإلا فقد يكون لمطاوعة أفعل ذى الهمزة فأفردته فانفرد ويشتد في فعل ان يكون علاجيا أي ذا تأثير محسوس يتعلق بالظاهر كما مثل الشارح ولهذا لا يقال علمت للسائلة فأنلمت لأن العلم مما يتعلق بالباطن قول الناطم (وافعل ذا ألف في الحشو رابعة) اما بالنصب حال من ضمير الصفة أو بالجر نعم ثان وزاده لبيان محل الألف من الحشو لاحتمال أن تزداد فاصلة بين اللامين لأن اللام الأولى مفتوحة في الأصل وإنما سكنت للادغام فيحتمل وقوع الألف بعدها لذلك يقولون في الحشو كاف عن قوله رابعة بدليل السبر والتقسيم ليس كذلك قاله سى وجوابه أن العبرة بلفظ الناطم وقد نطق بها مدغمة فلا يمكن أن يكون الألف بعدها على الحالة التي هي في لفظه وقوله (وعاريا) معطوف على ذا ألف والوزنان إن كانا المعنى واحد فالواو على بابها وان كانا المعنيين فالواو للتقسيم ونطق فيهما بالوزن دون الوزن على خلاف ما فعل في غيرها إرشادا إلى وجوب الادغام فيهما وان لا تكون زيادتهما إلا من جنس اللام ولا تكون حرفا آخر وأنه لا بد من حصة اللام ليتمكن الادغام (قول الشارح أي ويأتى أيضا على افعال) عبارته في ك ومنها افعال وهي أحصر وأجرى على الأسلوب المتقدم في البيت قبل والآي بعد (قوله والفرق بينهما) هذا الفرق إنما هو في الغالب كما في التسهيل وإلا فقد لا يفهم الغرض مع الألف كقوله تعالى في صفة الجنتين مدهامتان وقد يفهم بدونها كقوله :

سألته قبله متى على محجل * فاحمر من خجل واصفر من وجل

وهذا كله مبنى على أن كلا منهما وزن مستقل والحق انهما مترادفان وأن كلا منهما أصل لنفسه والغالب اجتماعها في بعض اللواد مع كثرة احدى اللغتين وقلة الأخرى أو عكسه وقد ينفرد أحدهما دون الآخر

التعدية كافعل نحو كرمته وفرحته ويكون بمعنى تفعل كولى وتولى أى أدبر ومثال الناطم تختمله ويحتمل التولية أى جملة والياء ومنها استفعل بزيادة همزة الوصل والسين والشاء واشهر بمعانيه الطلب كاستغفر ربه وقد يكون لمطابقة أفعل كأجاب واستجاب ولمطاوعة كاحكته فاستحكم وأقته فاستقام وهو مثال الناطم ومعنى المطاوعة حصول فعل قاصر إثر فعل متعد ومثلا افعل بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الأولى ويكون لمطاوعة فعل الرباعى كحرجت الابل فاحمر نجمت بمعنى جمعها فاجتمعت ومنها الفعل بزيادة همزة الوصل والنون وهو لمطاوعة فعل كفصلته فانفصل أى قطعه فانقطع (وافعل ذا ألف في الحشو رابعة) وعاريا وكذا الشايبخ اعتدلا) أى ويأتى أيضا على افعال بزيادة همزة الوصل ذا ألف رابعة مزيدة بين العين واللام وافعل عاريا منها مع تضعيف اللام فيهما وهما للألوان كاحمار لونه واصفار واحمر واصفر والفرق بينهما ان افعال يكون للون غير ثابت ولهذا يقال يحمر مرة ويصفر أخرى بخلاف احمر واصفر

والحاء العجمة فهو هبيخ

إذا انتفخ وتكبر واهبيخ

الصبي إذا سمن. ومنها افعل

بزيادة همزة الوصل وتاء

الافتعال ويكون لمطاوعة

فعل المضغف كهدلت الرمح

فاعتدل (تدحرجت عذيط

احلولى اسيطرتوا) لي مع

تولى وخلص سنبس اتصلا

أى ومنها تفعّل بزيادة التاء

في أول فعل الرباعي لمطاوعته

كدحرجته فتدحرج والتاء في

تدحرجت تاء التانيث

الساكنة. ومنها فاعل

بزيادة اللام تحت بين

العين واللام كعذيط الرجل

بالعين المهملة والتاء المعجمة

فهو عذيط كعصفور

وعذيط ككفرعون إذا كان

يسبقه الحدث عند الجماع

ومنها افعل بزيادة همزة

الوصل مع تكرار العين

المفتوحة بالواو الزائدة

ويكون للمبالغة كاحلولى

الشراب زادت حالوته ونحو

اعشوشب المكان كثر عشبه

واخشوشن زادت خشوته

ولاصيرة كاحلولى الشراب

صار حلوا واحقوق الرمل

والهلال صار أعوج ومنها

افعل بزيادة همزة الوصل

وتضعف اللام الثانية وهو

من مزيد الرباعي نحو اسبطر

الرجل بمعنى اضطجع وامتد

واسبطرت الإبل مدت أعناقها

لتسرع في سيرها واسبطر

الشعر طال ومنها تفاعل بزيادة

التاء على فاعل وأشهر معانيه

وربما جعلوا همزة مفتوحة بدل الألف فرارامن التقاء الساكنين كافي التسهيل وهي لغة عكل وتميم كأنقله أبو زيد وأشار إليه الناظم فيما يأتي بأجفاظ لأنه سمع بالألف وبهمزة إلا أن ادعاء فتح الهمزة على الإطلاق منظور فيه كقوله الدمايني بل إذا وقعت فيما يستوجب الكسر كسرت واعترض الرابطة الدلائي عليه في شرحه معترض انظرسى (قوله ومنها افعيل) هذا بناء مقصود نادر لم يذكره سيديوه قال الزبيدي ولم يعلم إلا من كتاب العين وهو فيه منكر لا يعمل على ما انفردوا لاقتضاب في البناء كون الكلمة موضوعة على بناء غير مسبوق بآخر هوله أصل أو أكصل مع خلوه من حرف مزيد معنى أو لاحق غير مسبوق بآخر انظر في نقد ذكر محتررات هذه القيود وأدلة الاقتضاب والإلحاق (قوله والياء الشددة) تصريحه بزيادة الياء صواب أطبق عليه الصرفيون وصرح به في الصحاح وظاهر تشبيه القاموس لهبيخ بعلمس أصالتهما وفيه نظر (قوله والحاء المعجمة) حكى بعضهم فيه الجيم إذا أفرط في السمن وقد يكون ذلك عن آفة (قوله إذا انتفخ وتكبر) زاد في ك تبختر في مشيه وهو ظاهر قول القاموس الهبيخي مشية في تبختر ونحوه في مختصر العين (قوله افعل بزيادة الخ) أى فالمراد به الوزن لا تفسير الهبيخ لأنه بصدد تعديد الأوزان فالقصد إليه أولى (قوله بعد اعتدلا) كمل به البيت وله فائدة تأتي وبه يحجب عما في (قوله وتاء الافتعال) أى سواء بقيت على حالها كما مثل أو أبدلت لموجب كإبدالها طاء في نحو اسبطر ودالا في نحو ادغم كروادغم فيها فعل بعد قلبه تاء كاعتد من الوعد أو حذف من الوزن شيء كحذف إحدى التاء من منه إذا كان فاؤه تاء كاتخذتم تحذف همزة الوصل لعدم الحاجة إليها قول الناظم (تدحرجت) لو قال بدله تفعّل لكان شاملا لتدحرج وما إلحق به من تجلبب قال ابن العباس يعنى ان التاء تكون زائدة في تفعّل أما في الرباعي كمثل الناظم أوفى الثلاثى للإلحاق به كجلبب لبس الجلباب فتكون فيه زيادة أخرى وهي التضعيف للإلحاق وإنما عدها الناظم بناء واحدا باعتبار صورة اللفظ (قوله لمطاوعة) أى تحقيقا كمثل الناظم أو تقديرا نحو تبختر في مشيه إذ لم يسمع بتختر (قوله بزيادة الياء التاء تحت) نقل الدمايني عن بعض المغاربة أن فاعل رباعي والياء فيه أصلية وليس من أوزان المزيد وقال أبو حيان قال بعض أصحابنا شطيا في رأيه ورهيا الرجل أفسد أمره لاجبة فيه على اثبات فاعل بل يحتمل أمرين أحدهما أن تكون الياء أصلا في بنات الأربع ويحتمل أن يكون أصلها رهيا وشطيا بلا همزة على وزن فعلى كقتلى فأبدلت الهمزة من الألف اه على نقل جج وذكر في القاموس شطيا في مادة ش ط ، فهو عنده من المزيد ولم يذكر لهيا مادة ثلاثية وإنما ذكر الرهيات وتصاريها (قوله وعذيط ككفرعون) منه : إني بليت بعذيط له بحر * يكاد يقتل من فاجأه إن كثرا (قوله ومنها افعل) هذا الوزن تارة يكون مبنيا على ثلاثى لقصد المبالغة في المعنى كمثل الشارح وتارة يكون غير مبنى على ثلاثى أى ليس له مجرد لكن مبنى على الزيادة من أول وهلة كأعروريت الفلور ركبته عريانا قيل ولم يسمع منه متعديا إلا هذا واحلولى بمعنى استحل كافي قوله :

فلو كنت تعطى حين تسأل سأحت * لك النفس واحلولاك كل خليل

(قوله وهي من مزيد الرباعي) هذا صريح في كونه مقتضيا وهو الصواب وبه صرح سيديوه وأبو على والأكثر على أنه ملحق بآخر نجم زيدت فيه الهمزة وأحد المتضاعفين بدليل اتفاق مصدرهما أصله افعّل بسكون اللام الأولى وفتح الثانية فأدغم على غير قياس لأن الملحق لا يدغم محافظة على البنية (قوله معانيه) ذكر في التسهيل من ذلك خمسة منها تخيل تارك الفعل كونه فاعلا أى متصفا بقيام الفعل نحو تعامى وتعارج فإن هذا ممن ليس عنده عى ولا عرج وهو تخيل أنه متصف به كقول الحريري :

تعارجت لأرغبة في العرج * ولكن لأقصرع باب الفرج

(قوله الاشتراك في الفاعلية) زاد في ك تبعاً للمصنف في التسهيل لفظا وفيه وفي المفعولية معنى وتقدم في فاعل أنه لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما وهذا المعنى هو الموجود هنا إلا أن

ويكون أيضا لمطاوعة فاعل الذي معنى أفعل نحو واليت الصوم فتوالى أى تابعته فتتابع ومثال الناظم محتملها. ومنها تفعل بزيادة الناهض على فعل الضمف لمطاوعة كعدته (٣٤) فتعلم وأدبته فتأدب ووليته فتولى وألما وقتته كتولى عنه أى ولى ومثال الناظم محتملها. ومنها فاعل

بزيادة السين في آخره للإلحاق بفعل الرباعي كخلب قلبه بالخاء المعجمة والباء الواحدة أى خدعه وقتنه أصله خلبه ومنه قولهم برق خلب إذا لم يعقبه مطر وتسكين آخره لضرورة الشعر ومقتضى الصحاح والقاموس أن سینه أصلية لأنهما أورداه في حرف السين لا الباء. ومنها سفعف بزيادة السين في أوله للإلحاق أيضا بفعل الرباعي كسنبس في سيره أى حرك الراحلة فيه وأسرع وأصله نبس أى تحرك ونطق وأما قوله اتصال فأكمل به القافية لأن وزنه افعل كاعتدل والتقدير واتصل توالى مع تولى وما بعدها بما قبلها (واجنبنا أحو نضل اسلنقى تسكن سلبقى قلنست جوربت هرولت مرعلا) أى ومنها افتنلا بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام وهمزة في آخره للإلحاق باحر نجم من مزيد الرباعي كاجنبنا البعير بالخاء والطاء المهملتين والباء الواحدة إذا عظم بطنه من وجع يسمى الجبط محركا ويسمى أيضا الجباط بضم الخاء وهذا الوزن ذكره في القاموس من زيادته ولم يذكر في الصحاح إلا اجنبط بغير همزة وهو المشهور في كتب

المطاوعة ذلك وفعل المطاوعة لازم فلم يقع اقتسام لفظا وان وقع الاشتراك معنى الآن لزومه يكون بالنسبة إلى المفعول الذى استحقه بصيغة فاعل وذلك أى تفاعل ان كان قبل دخول التاء متعديا إلى اثنين بقى بعد دخولها متعديا إلى واحد نحو عاطيته الدرام وتماطينها وان كان متعديا إلى واحد صار قاصرا نحو تضارب زيد وعمر وقاله في التسهيل وقد تعدى نحو جاوزت زيدا وتجاوزته (قوله لمطاوعة فاعل) قيده في كتبنا المصنف في التسهيل بالموافق في المعنى لأفعل كواليت أى أوليته فتوالى احتراما من نحو ضاربه فان تفاعل لا يأتى مطاوعا له ونحوه في نون ووج والتحقق أن تفاعل مطاوع لفاعل مطلقا إلا أن المطاوع إما حقيقيا كشال الشارح وإما تقديرية كما في النظرى (قوله بزيادة السين) هذا ما جزم به ابن القطاع وقيل الزائد اللام وهو من الحبس يقال حبس الشيء يده أخذه وفلان حقه ظلمه الأول أولى لأن الزيادة بالأطراف أولى وبزيادة السين أكثر من زيادة اللام وزيادة اللام في الوسط قليلة (قوله ومنه قولهم برق خلب) أى بتسكير كل منهما والثاني وصف للأول ويقال بالتعريف بالإضافة وفي المثل إنما هو كبرق الخلب يضرب لمن لا يبق بوعده وقال الجوهري البرق الخلب الذى لا غيث فيه كنه خادع ومنه قيل لمن يعد ولا ينجز أعانته كبرق خلب ثم ظاهر كلامهم أن البرق الخلب للبرق أصل في نفسه وفي الأساس ومن الحجاز برق خلب لا غيث فيه (قوله وتسكين آخره لضرورة الشعر) فيه نظر بل هو من قبيل الإدغام الكبير وهو ادغام أول اللتين المحركين في الثاني بعد تسكينه وبه قرأ بعضهم قوله تعالى وترى الناس سكارى وما هم إلا في تسكين الحرف ثم ادغامه ولا كذلك إذا كان الأول ساكنا بالأصالة فليس فيه إلا عمل واحد (قوله أن سینه أصلية) هذه عبارة موهمة تصدق بالقول بزيادة اللام والصواب أن لو قال أنه رباعي الأصول بدل أن سینه أصلية (قوله لأنهما أورداه في حرف السين لا الباء) هذا توجيه لأصالة السين فيه عندها وبأنه لو كانت السين فيه زائدة عندها لذكرها في باب الباء لا في باب السين إذ اعتبر عندها إنما هو الحرف الأصلي كما ذكره قطرب في باب الراء لا في باب النون فذكرها في باب السين دليل على أن السين فيه أصلية عندها وأما دليل عدم زيادة اللام عندها فهو إفراده عن مادة حبس بالباء عين الكلمة وتأخيرهما إياه حتى فرغ من خلس ولو كانت عندها اللام زائدة فيه لذكرها في حبس كما ذكره الجوهري في جهر (قوله بزيادة السين) هذا ما ذهب إليه ابن مالك فقلع عن أبي عمرو والزاهد وجزم به ابن القطاع ومقتضى كلام القاموس أنه رباعي الأصول نظره (قوله فأكمل به القافية) الظاهر أنه حال من خلبس وسنبس أى حالة كونهما متصلين السينين بالإدغام (قوله وهمزة في آخره للإلحاق) جرت عادة النحاة أن ينسبوا الإلحاق إلى همزة اجنبطا وشبهه ومرادهم كافي شرح الكافية أنها بدل من الألف المبدلة من ياء الإلحاق لأن الهمزة لا تزداد كذلك وما اقتضاه كلامه من أن اجنبطا من مزيد الثلاثى هو الذى ذكره الخليل في مختصر العين ونحوه في باب الطاء من القاموس وقيل هو من مزيد الرباعي كبر نشق في كونه للمطاوعة التقديرية وهو الذى في باب الهمزة منه (قوله مزيد الرباعي) راجع لآخر نجم (قوله عظم) أى انتفخ (قوله الجبط) هو التخمة ويقال له أيضا الجباط بضم الخاء وألف بعد الياء (قوله وهو المشهور) أى في كتب التصريف (قوله ومنها افونعل) هذا البناء نادر لم يسمع إلا من كتاب العين وذكره جماعة تبعاه وتعقبه الزبيدي فقال في مختصر العين أحو نضل منكورة ولا أعلم شيئا على مثال افونعل من الأفعال اه ووجه ان نون الافتنال لا تكون إلا بين أصلين كما تقر في الألفية (قوله كالحلقوم من الإنسان) فيه نظر لأن الحلقوم مجرى النفس لا مجرى الطعام نقله الخطاب عن خ في التوضيح (قوله وألف التأنيث للإلحاق) صوابه والياء في الآخر المنقلبة ألقا كما تقدم (قوله أى

التصريف . ومنها افونعل بزيادة همزة الوصل والواو والنون بين الفاء والعين نحو احو نضل الطائر بالمهملتين إذاثنى عنقه استلقى وأخرج حوصلة وهى مستقر الطعام منه كالسكرش من غيره أوهى مجرى الطعام كالحلقوم . ومنها افنلى بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام وألف التأنيث للإلحاق باحر نجم كاستلقى الرجل على قفاه أى

استلقى ومنه اجبطنى . ومنها فعمل بزيادة التاء واليم كتمسكن الرجل أظهر المسكنة وأصلها من السكون . ومنها فى بزيادة الألف اللالحاق
بمئل كسلفاء أى ألقاه على قفاه . ومنها فعمل بزيادة النون بين العين واللام كقلنسوة ألبسه القلنسوة وهى ما يلبس فى الرأس . ومنها
فوعلى بزيادة الواو بين الفاء والعين كجوربه ألبسه الجورب بالجيم وهو ما يلبس فى الرجلين . ومنها فقول بزيادة الواو بين العين واللام كهرول
فى مشيه أسرع والتاء فى تاء الفاعل وفى قلنسوة وجوربت تاء التانيث الساكنة (زهزقت هلفمت رهمست) كإول ترهشفت اجفاظ
اسلمهم قطرن الجلاء) أى ومنها فعمل بتكرير العين كزهزق الرجل بتكرير الزاى إذا أكثر الضحك أصله هزق ومثله دهمم الجدار أى هدمه .
ومنها فعمل بزيادة فى أوله نحو هلقم الطعام لقمه (٣٥) ومنها فعمل بزيادة الهاء بين الفاء والعين نحو رهمس الشيء بمعنى رمسه أى

ستره ودفنه والرمس القبر

والتاء فيه وفى هلفمت

وزهرقت تاء الفاعل . ومنها

افوعلى بزيادة همزة الوصل

والواو بين الفاء والعين مع

تضعيف اللام كما كوال

الرجل بمعنى قصر واجتمع

خلة أصله كأل . ومنها فعمل

بزيادة التاء فى أوله والهاء بين

الفاء والعين نحو ترهشف

الشراب بالمشين المعجمة أى

رشقه بمعنى مصه . ومنها

افضأل بزيادة همزة الوصل

وهمزة بين العين واللام مع

تضعيف اللام كاجفاظ بالجيم

والطاء المعجمة إذا أشرف

على الموت واجفاظت الجيفة

اتفخت وقد يقال اجفاظ

كاحمار . ومنها افعل بزيادة

الوصل ولام بين الفاء

والعين مع تضعيف اللام

كاسلمهم الرجل بالسين

المهملة بمعنى سيم إذا تغير

وجهه من أثر قمس أو

سفر . ومنها فعمل بزيادة

النون فى آخره كقطرن

استلقى ظاهره ولو مع عدم النوم وقيدته فى القاموس بما إذا كان مع نوم (قوله بزيادة التاء واليم) أى اللالحاق
بتدحرج وأكتر ما يجىء غير متعد لأنه مطاوع التحدى الى واحد كدعرت فمدرع أى لبس المدرعة
(قوله المسكنة) هى الخضوع والمذلة (قوله القلنسوة) قال الجوهري إذا فتحت القاف ضمنت السين وإذا
ضمنت القاف كسرت السين وقلبت الواو ياء (قوله ومنها فعمل) هذا الوزن يكون متعديا كثال الشارح
ولازما نحو حوقل الرجل أى ضعف عن الجماع واعتمديده على خصره وليس منه حوقل الرجل إذا قال
لاحول ولا قوة إلا بالله خلافا لى لأن هذا رباعى فوزنه فعلى والجورب فارسى معرب ذكره جماعة وأغفله
فى القاموس (قوله وهو ما يلبس فى الرجلين) فسره ابن العربى بغشاء من صوف يتخذ للدفع للقدم (قوله
ومنها فعمل بتكرير العين) أى وقيل بتكرير الفاء وعلى كل فهو من الزيدى والأول أولى لأن الفاء لا تضاعف
وحدها بل مع العين نحو مرمى مرمى ومرمى قليل ولم يسمع غيرها والعين تضاعف وحدها نحو قطع وتقطع
وصرح الزيدى بأنه رباعى وهو مقتضى ما فى التسهيل والقاموس (قوله بزيادة الهاء فى أوله) وقيل الزائد
اللام وهو من همم جاع والزائدة فيه على القولين للالحاق بدحرج إلا أن فى زيادة الهاء نزاعا بين المبرد وغيره
انظر القاسى وفى الرباعى ذكره الزيدى وعليه فوزنه فعلى (قوله بزيادة الهاء بين الفاء والعين) فى زيادة
الهاء من النزاع ما فى الذى قبله وفى الرباعى ذكره فى القاموس (قوله والواو بين الفاء والعين) هذا صريح فى
أن همزة كوال هى عين الكلمة وبه صرح الجوهري وتبعه فى القاموس أولاف ذكره هذه المادة فى فصل الكاف
والهمزة لأنه قال فى فصل الكاف والواو مانصه والكوائل القصير وكوال كويلا لا قصر وذكرها فى كأل
وهم للجوهري اه واعترضه محشيه بأن الكوائل فوعلى وقيل فواعل فعلى الأول محله كأل مهموز العين
وعلى الثانى محله كأل بلامين فذكره فى كوال كما فعل فى القاموس هنا لا يوافقهما وقد تبع الجوهري ولم يبنه
عليه اه ولعل كوال عند صاحب القاموس من باب أفعال كاحمار وهمزة الألف على لغة عكل وتيم السابقة
وقيل عن ابن عصفور أن الواو فى هذا البناء أصلية فهو على وزن اقشعر وفيه أن الواو إذا صاحبت أصولا ثلاثة
لم تصدر حكم بزيادتها (قوله والطاء المعجمة) صوابه والطاء للشالة (قوله سيم) أى كنع وكرم فهو من
مزيد الثلاثى وفى الرباعى ذكره المجد فى القاموس والزيدى فى مختصر العين وعليه فهو مكرر مع اسبطر
(قوله بزيادة التاء فى أوله) أى للالحاق بدحرج ومثله بترمس على أنه من الرمس وجعله فى القاموس رباعيا
وقيل إنه مأخوذ من الترس فاليم فيه زائدة وفيه أن زيادة اليم حشولا تكاد توجد قول الناظم (كتب)
مثل به على أنه مأخوذ من الكلب بالتحريك وجعله فى القاموس رباعيا (قوله أصله جاطه) جعله
الزيدى فى مختصر العين والمجد فى القاموس رباعيا (قوله ومقتضى الصحاح) وكذا جماعة منهم الزيدى

البعير إذا طلاه بالقطران (ترمست كتب جلمطت وغلصم ثم * م ادلس اهرمت واعلنكس انتخلا) أى ومنها فعمل بزيادة التاء فى أوله
كترمس الرجل استتر وتقيب عن حرب أو أمرهم من رمس الشيء دفنه وأخفاه . ومنها فعمل بزيادة التاء الفوقية بين العين واللام نحو
كتب الرجل داهن فى الأمر فهو كتب كجعفر وكتب كقنفذ . ومنها فعمل بزيادة اليم بين العين واللام كجلمط الرجل رأسه بالجيم
والطاء المهملة أى حلقة أصله جلمطه وجلمط الجلد عن الشاة سلخه . ومنها فلم بزيادة اليم فى آخره كفلصمه قطع غلصمته وهى أصل
الحلقوم مما يلبى الرأس أصله غلصمته كذا قال الناظم رحمه الله تعالى ومقتضى الصحاح والقاموس أن ميم الغلصمة أصلية لا يرادها له فى اليم
لا فى الصاد . ومنها فعمل بزيادة همزة الوصل واليم المشددة بين العين واللام كادلس الليل اختلطت ظلمته أصله دلس ومنه الدليس

في الرواية ومثله اهرمع الهمع سال بسرعة واهرمع في سيره إذا أسرع ولم يظهر لي وجه ذكر الناظم له مع ادلس لا تعادوزنها فهو تكرار والتاء في اهرمعت تاء التانيث الساكنة وفي ترمست وجلطت تاء الفاعل ولا بأس بشباع ضمة التاء من جلطت لسلامة الوزن من الزحاف ومنها افعلس بزيادة همزة الوصل (٣٦) والنون بين العين واللام والسين المهملة في آخره كاعلنكس الشعر تراكم لكثرة

. وأما قوله انتخلا بالمهملة والمعجمة بمعنى اختيار فانما كمل به القافية لأن وزنه افعل كاعتدل (واعلوط اعثوجبت يطر سنبل زمم ليق اضمن تسلقى واجتنب خلا) أي ومنها افعل بزيادة همزة الوصل وواو مشددة بين العين واللام كاعلوط فرسه بالمهملتين إذا تعلق بعقه وركبه . ومنها افعل بزيادة همزة الوصل والواو بين العين واللام الأولى كاعثوجج البعير بالعين المهملة والتاء الثلاثة والجيم المكررة بمعنى عظم وضخم فهو عثوجج وهذا الوزن أشار اليه في القاموس من زيادته بقوله العثوجج البعير الضخم السريع والمشهور اعثوئج بتكرير الثلاثة وهو المذكور في الصحاح وقد يوجد في بعض النسخ اعثوئجت والصواب اعثوججت بتكرير الجيم لأن وزن اعثوئج بتكرير التاء افعل و قد سبق كاحلوال الشراب . ومنها فعمل بزيادة المثناة تحت بين الفاء والعين كيظهر الرجل

واستبعد ذلك عشى القاموس انظره قول الناظم (ادلس) مثل به على أنه مأخوذ من الدلس أي الظلام واختلاطه وقيل إنه من الدموس اشتداد الظلام وقيل من الدلم اشتداد السواد وهذا من صفات غير الليل فلم يسمع ليل أدلم ويقال ادلس الليل وجعله في القاموس رباعيا فيكون بوزن افعل كاحرنجم وأدغمت النون في اليم العلم بقعدان هذا الوزن وأنه ليس في الكلام افعل بثلاث لامات وإدغام الأولى منها في الثانية وعلى هذا فهو مكرر مع احرنجم قول الناظم (اهرمعت) مثل به على أنه من هرع ونحوه للجوهري وابن القطاع ولذا حمله الشارح تبعا لبذر الدين على التكرار مع ادلس وقيل إنه من رمع فالهاء وأحد الضممين زائدان وهو رأى صاحب المنظومة ورد على ابن الناظم وزعم ان وزنه افعل قال ابن العباس ومتبوعه في وهذا الذي قاله هذا الرجل يصح لو كان رمع في معنى أسرع ورجوع الكلمة إلى ما يلاقيها لفظا أو معنى أولى من رجوعها إلى ما يلاقيها في أمر عام وهو هنا مطلق الحركة مع ما سبق من أن زيادة اللام أولا لا تكاد توجد فالصواب أن اهرمع رباعي الأصول والأصل هرع مع كحرجم ثم زيدت النون كما زيدت في احرنجم وأدغمت النون لعدم اللبس كما تقدم في ادلس اها بختصار وفي الرباعي ذكره الزبيدي في مختصر العين والمجدي في القاموس وصرح به صاحب الإيضاح والافصح قول الناظم (اعلنكس) مثل به على أن أصله عل كذا وقال صاحب المنظومة إن عين اعلنكس بدل من حاء وهو من قولهم أسود حالك وأبدلت الحاء عينا قال أوهو مأخوذ من العنك بالنون وعليه فوزنه افعلس انظر ابن العباس وفي ذكر في مختصر العين أنه رباعي ونحوه في القاموس انظره (قوله) لأن وزنه افعل كاعتدل (أي وقد تقدم ثم جملة انتخلا إما مستألفة خبرية أو طليعية يقال نخلته وتخلته وانتخلته صفيته فأخبر المصنف ان هذه الأوزان صفت وأجريت على القوانين أو أمر بتصفية ذلك وتخليصه وتمييز النادر من غيره وقال البرماوى ينبغي أن يقرأ بالجيم ويكون تفسيره لما قبله انظره (قوله) كاعلوط فرسه (كما يستعمل متمديا يستعمل لازما نحو اعلوط السفر امتد ومثله اجلود الليل بالجيم والذال المعجمة طال قال :

ألا حبا حبا حبا حبا * حبيب تحملت فيه الأذى * ويا حبا هذا البرد أنيابه * إذا عسعس الليل ويا جلودا (قوله) بين العين واللام (أي مع زيادة إحدى اللامين وهو بناء نادر وقيل مقتضب وعليه فانظر ما فك ادغامه وقال سبي الظاهر أنه زيدت فيه إحدى اللامين والواو للحاق بسفر رجل فقيل عثوجج ثم بني الفعل على هذا الوصف فقيل اعثوجج بدليل أنه يقال في مثله غشجج بالنون مثل غضضف فيمتنع حينئذ من الادغام لثلا يفوت الحاق وعلى هذا فهو ملحق باحرنجم مثل احونصل إلا أن الواو تأتي ذلك (قوله) والمشهور (أي في كتب التصريف (قوله) وقد سبق (أي فلو حمل عليه لأدى إلى التكرار مع وجود المخرج منه قول الناظم (سنبل) هو بناء نادر والحق فيه أنه رباعي ونحوه في الصباح وأنه يرجع إلى مادتين يقال أسبل الزرع أخرج سبولة وسنبل أخرج سنبلته وقد ذكره في القاموس في اللامين وقال السهيلي في الروض يقال أسبل الزرع من السنبل كما يقال أحظل المكان من الحنظل وهي لغة الحجاز وأما بتوعيم فيقولون سنبل وأما بنوهيان فيسمون السنبل سبولا والواحدة سبولة وقياس لغتهم أن يقال أسبل (قوله) زملق (بناء نادر أيضا مثل به على أنه من زلق الثلاثي والحق فيه أنه رباعي كما في مختصر العين والقاموس (قوله) فهذه سبعة وأربعون (أي باعتبار عدد الناظم وإلا فقد قدم ان ادلس واهرمعت بناء

بالهاء الواحدة والطاء المهملة عمل البيطرة وهي معالجة الدواب من بظر الجرح أي شقه . ومنها فعمل بزيادة النون بين الفاء والعين واحدة كسنبل الزرع أخرج سنبله . ومنها فعمل بزيادة اليم بينهما أيضا كزملق الفرس إذا ألقى ماءه عند الضراب قبل الإبلاج من زلق . ومنها فعمل بزيادة التاء على فعل لمطاوعته كسلفاه فتسلقى والنون في اضمن نون التوكيد الخفيفة فهذه سبعة وأربعون بناء .

وقد سبق مافي خلبس وغلصم من الانتقاد وأهمل أربعة أوزان مشهورة وهي تجلب مطاوع جليبه بالجلباب بتكرير اللام وترهوك في مشيه بالراء إذا توج فيه وتبحر وتجورب مطاوع جوربه وتشيطن أى أشبه (٣٧) الشيطان وهذه الأربعة من مزيد

الثلاثي للحاق بالرباعي

(فصل في المضارع)

أى فى أحكامه التى يميز بها

بناؤه على أى وزن كان ماضيه

وهى ثلاثة ما يفتح به وحركة

أوله المفتوح به وحركة ما قبل

آخره وأما حركة آخره من

رفع ونصب وجزم فحله علم

الاعراب أما ما يفتح به

فأشار اليه بقوله (يعض

نأتى المضارع انتح) أى

افتتح المضارع من أى فعل

كان يعض هذه الحروف

الأربعة الجامع لها قولك

نأتى وعبر عنها غيره بنأتى

وهى النون والهمزة والتاء

والياء فالهمزة للشك المفرد

نحو أنا أدخل وأكرمك

وانطلق واستخرج والنون

للمتكلم المشارك نحو نحن

ندخل ونكرمك ونطلق

ونستخرج والتاء الفوقية

للمخاطب مطلقاً أى مفرداً

كان أو مثنى أو مجموعاً مذكراً

أو مؤنثاً نحو أنت تدخل

وأنت تدخلان وأنت تدخلون

وأنت تدخلين وأنت تدخلن

وتكون أيضاً للغائبة والغائبتين

كهن تدخل والهندان تدخلان

والياء التحتية للغائب المذكر

مفرداً أو مثنى أو مجموعاً كهو

يدخل والزيدان يدخلان

وهم يدخلون والغائبات

فقط كهن يدخلن أشترت

فى الشرح إلى انه لم زيدت

واحد فيكون ستة وأربعين (قوله وسبق مافي خلبس وغلصم من الانتقاد) أى يكون كل منهما رباعياً وتقدم لنا انتقاد بعضها إما بأنه رباعى وذلك فى ثمانية زائدة على هذين وهى سنبس وزهزق وهلقم وكتلب وجلمط وسنبل وزملق وإما بأنه مكرر مع غيره إما مزيد رباعى تتكرر مع اخرنجم وهى ادلس واهرمع واعلنكس أو مع اسبطر وهو اسلمهم وإما مزيد ثلاثى تتكرر مع افعال كاحمار وهو اكوأل واجنأظ على وجهه وإما نادر وذلك سبعة أوزان اثنان بوزن الملحق بالرباعى وهما عذيط وقطرن وخسة بهمزة الوصل سداسية وهى اهبيخ واحوصل واحنبطأ أو اكوهل واعثوجج على انه سبق عن صاحب القاموس فى احنبطأ انه رباعى فيتكرر مع اخرنجم وعن ابن عصفور فى اكوأل أن واوه أصلية فيتكرر مع اسبطر وواحد بالتاء خماسيا وهو ترهشف فهذه أربعة وعشرون من سبعة وأربعين يبقى ثلاثة وعشرون وهى التى اختصرها ابن الحاجب فى الشافية مع خمسة أوزان وكل ما خرج عنها فهو راجع اليها انظر سى (قوله وأهمل أربعة أوزان) أشترت اليها تنديلا لكلام الناظم فقلت :

تجلب وترهوك وخلف لها تشيطنت وتجوربت بها كلاً

(قوله مطاوع جليبه) أى ألبسه الجلباب ولم يتصرف فيه بالإدغام لكونه ملحقا بدحرج والأكثر على أنه مذكروا واختلفوا فى تفسيره قال الشهاب الخفاجى فى العناية أثناء الاعراب والجلباب إزار واسع يلتحف به وقيل هو فى الأصل للملحفة ثم استعير لغيرها من الثياب وقال الحافظ ابن حجر فى المقدمة قال النضر الجلباب ثوب أقصر من الخمار وأعرض منه وهو المقنعة (قوله للحاق بالرباعى) أى المزيد .

(فصل فى أحكام المضارع) وإنما خصه بفصل وإن كان مندرجا فى الباب قبله لاختصاصه بأحكام وفى أبنية الفعل المزيد فيه ذكره سيديوه قول الناظم (يعض نأتى المضارع) والمراد بالعض واحد من الأربعة فاطاق للعلم بأنه لا يجتمع اثنان لتدافع معانيها (قول الشارح أى افتتح المضارع) حمل المضارع فى كلام الناظم على المعنى الحقيقى وفيه نظر بل المراد به الماضى الذى أريد صيرورته مضارعا مجازا مرسلا وعلاقته اللازمة والمزومية (قوله وعبر عنها غيره بنأتى) أى بتقديم الهمزة على النون وهو أنسب من حيث أن كل حرف من حروفه ضعف مما قبله كما بينه هذا الشارح فيكون ترقيا فى المعانى وإنما اختصت هذه الأحرف بالمضاربة دون ما عداها لأنها أبعاض من الضمائر التى تعتبر مستترة فى المضارع وجوبا فيها كلها على الصحيح فالهمزة هى همزة أنا والنون هى أول نحن والتاء هى تاء أنت أقيمت مقام الهمزة أو النون اللذين قبلها لكلا يلتبس المخاطب بالمتكلم إذ تلك التاء هى التى بينته من المتكلم حيث زيدت على حروف أنا والياء المثناة من تحت هى بدل من الواو فى هو ولم يجعلوا الهاء التى فى أوله لأن زيادة الهاء تختلف فيها ولا تزداد أولا فجعلوا الواو مكانها نظرا إلى إبدالها ياء حيث كانت الواو أيضا لا تزداد أولا ثم لما أرادوا الدلالة على التأنيث أبدلوا من ياء هى تاء فوقية لأنها تكون للتأنيث ولم ينجسوا لبسا بالتي للمخاطب انكالا على قرآن خارجية فدلّت هذه الحروف على الضمائر المنقطعة منها على سبيل الاختصار ولذلك وجب استتار الضمير فى الأفعال لأنهم جعلوا هذه الحروف كالعوض ولا يجمع بين العوضين وبهذا يتحقق الترتيب فى هذه الأفعال حتى تكون كلاما قاله سى (قوله فالهمزة للمتكلم) أشار به إلى انه ليس كل فعل افتتح بواحد من هذه الأحرف يكون مضارعا لأن أكرم وترجس الدواء ويرئ الشيب أى خضبه باليرئ بضم الياء وفتحها وفتح الراء وتشديد النون تليها همزة بلا ألف اسم الحناء وتعلم افعال ماضيه بل بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم والنون للمتكلم المشارك والياء للغائب المذكور والتاء للمخاطب (قوله والنون للمتكلم المشارك) أى أعم من أن يكون مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا أو مختلفا أو المعظم نفسه نحو نحن نفعل كذا مجازا لتزله بنفوذ كلمته منزلة الجمع (قوله والغائبتين) ظاهره وإن

حروفه المضارعة ولم اختصت بالمضارع دون الماضى ولم سمى مضارعا . وأما حركة أوله المفتوح به وهو حرف المضارعة فأشار اليها بقوله :

(وله * ضم إذا بالرباعي مطلقا وصلا * وافتحه متصلا بغيره) أى وحق الحرف المفتوح به المضارع وهو حرف المضارعة الضم إذا اتصل بفعل ماضيه رباعي مطلقا أى مجردا كان (٣٨) كدحرج يدحرج أو من مزيد الثلاث كاعله يعلمه وولى يولى ووالاه يواليه وافتحه أى حرف

المضارعة أى حال اتصاله بغير الرباعي ثلاثيا كان كضرب يضرب أو خماسيا كان نطق ينطق أو سداسيا كاستخرج يستخرج وهذا على لغة أهل الحجاز وهم قريش وكنانة وبلغهم نزل القرآن وأما غيرهم

من نهم وقيس وربيعة فأنهم أيضا يوافقون أهل الحجاز في لزوم ضم أول مضارع الرباعي وفتح أول مضارع فعل المضموم كشرع يشرع وفعل المفتوح العين بجميع أنواعه كوعده وبع يبيع ورعى وقال يقول وغزا يغزو وحن يحن ومدته ومدته ومنع يمنع ونصر ينصر وضرب يضرب وعتله يعتله وعتله فيلزمون أيضا فتح حروف المضارعة في ذلك كله ما خلا كلمة أى بآى وأما فعل المكسور والخماسى المصدر

بهمزة الوصل كان نطق ينطق أو بالتاء المزيدة كتعلم يتعلم والسادس المصدر بهمزة الوصل كاستخرج يستخرج فلا يلتزمون فتح حروف المضارعة فيها ولهم فيها حالتان حالة يميزون فيها كسر الهمزة والنون والتاء الفوقية دون الياء التحتانية وحالة يجيزون فيها كسر حروف المضارعة الياء وغيرها وإلى الحالة الأولى أشار بقوله (ولغيره * رالياء كسرا أجزى فى الآت من فعلا * أو ما تصدر همز الوصل فيه أو التيهاء زائدا كتركى) أى وأجزى لغة غير الحجازيين

تقدمه لفظها نحوها تفعلان وهو قول ابن أبى العافية قال هو بالتاء الفوقية حملا على الظاهر ورباعيا للمعنى ونظر إلى أن الضائر ترد الأشياء إلى أصولها وقال ابن البادس لا أعلم فى المسئلة مماعا ولا نصا لنحوى والقياس عندى الياء التحتية حملا على آخر الاسمين وهو الضمير المشترك بين المؤنثين والمذكرين لكن فى حاشية شيخنا سيدى الطيب بن كبران على ابن هشام ان السماع وجد بقول ابن أبى العافية قال عمر بن أبى ربيعة :

أقص على أختى بدء حديثنا ومالى من أن تعلمنا متوخر
لعلهما إن تبغىالى حاجة وأن ترجاسرا بما كنت أخصر

(ان قيل) كما تكون التاء للعائتين والعائتين تكون للعائيات نحو تقوم الهندات أو الهنود فى وجه لقول الألفية والتاء مع جمع الح فلم يذكرها الشارح (أجيب) بان المراد المواضع التى تلزم فيها التاء والعائيات غير لازمة فيها بدليل صحة يقوم الهنود بالياء عند الكوفيين (فان قيل) إذا كان هكذا فلم ذكر أن الياء تكون فى العائيات مع أنها غير لازمة فيه (أجيب) بأنها وإن لم تلزم فى هذا المثال لزمتم فى نحو الهندات يقمن اتفاقا قول الناظم (وله ضم إذا بالرباعي) مبتدأ وخبر والجملة حالية من بعض وبالرباعي متعلق بوصلا المذكور وتقديمه هنا جائز إذ المنوع تقديم معمول الشرط على أداة الشرط وأما توسطه بين الأداة والشرط فجائز وجواب إذا محذوف لدلالة ماسبق وسبب اختصاص الرباعي بالضم اعطاء الفرع للفرع إذ الضم ثقیل والرباعي قليل والثقل فرع الخفة والقلة فرع الكثرة وقوله (وافتحه) هذا تصريح بمفهوم له ضم لبيان تفصيله مع ما بعده فلا تكرار ومحل ما لم بين للفعل وسبب فتح الثلاثى اعطاء الأصل للأصل إذ الثلاثى كثير والفتح خفيف وسببه فى الخامس والسادس حملهما على الثلاثى لموافقته لهما فى تسكين الحرف الموالى لحرف المضارعة (قول الشارح أو من مزيد الثلاثى) أى لغير اللاحق كهذه الأمثلة أو لللاحق بقرطس وجلب (قوله ما خلا كلمة أبى) أى فأنهم لا يلتزمون فتح حرف المضارعة فيه بل يجوزون الكسر معه كما سيأتى وكسر حرف المضارعة فى مضارع حب الثلاثى من باب الاتباع عند سيبويه بكسر الياء اتباعا للحاء وفيه لغة من باب فرح كما فى المصباح فالكسر فيه قياس وفى مضارع ذهب شاذ كغير بمعنى هجم فى المعدى وقراءة زيد بن على اياك تعبد بكسر النون للازدواج مع نستعين بكسر النون (قوله) وأما فعل المكسور أى بجميع أنواعه ولا بد أن يكون مضارعا بالفتح والاحتراز عما ورد فيه الكسر فقط شذوذا فلا يكثر حرف المضارعة منها عند أحد من العرب فله يج عن أبى حيان وأما ما سمع بالوجهين فيكسر فيه حرف المضارعة على لغة الفتح لا على لغة الكسر وكذا لو كسرت العين على تدخل اللتين ولعل الناظم والشارح أطلقا اتكالا على أن ما خرج عن القياس لا يعد من الباب فيكون حسب كانه من باب ضرب يضرب لا من باب علم يعلم (قوله المراد بالتاء كتعلم) تمثله بتعلم مع تمثيل الناظم بتركى مؤذن بأن التاء تاء المطاوعة تحقيقية كهذين المثالين أو تقديرية كناء تمسكن للاحتراز من تاء ترمس على رأيهما ولو لم يذكره ماضرا لأن المطلق يحمل على المعتاد المتعارف وتاء ترمس غير معروفة فى ذلك على انه سبق انها أصلية فلا محتاج إلى ذكره البتة وإنما ساق الناظم الوزن على هذا والفرق بينهما أن المعتادة هى التى لها معنى وغيرها هى التى لا معنى لها أو المعتادة هى التى تصير الفعل المتعدي لازما وغيرها يبقى الفعل معها على حاله قال يس فى حواشى التصريح ولا منافاة بينهما إذا الأول هو اعادة المعتادة معنى والثانى عين ذلك المعنى ونحو تاء تعلم وتركى ما كانت تارة معقاة كناء تفاعل كتضارب وتفعّل كتدحرج وتفعّل كتكلم (قوله غير الياء التحتانية) أى وأما هى فلا يجوز كسرها عند أحد من العرب بل يجب فتحها لاستقبال الكسرة تحت الياء لا ما استثنى

مع الفتح أيضا الكسر لحروف المضارعة غير الياء التحتانية فى المضارع الآتى من فعل المكسور دون المضموم والمفتوح كفتح يفتح كوجل أو ما تصدر همزة الوصل فيه وهو الخامس والسادس كان نطق ينطق واستخرج يستخرج أو التاء المزيدة وهو الخامس فقط كتركى بتركى

فتقول فيها أنا فخرج وانطلق واستخرج واتركي وأنت تخرج وتنطلق وتستخرج وتتركين ونحن نخرج ونستخرج وتتركين بالكسر فيها جوارا والفتح
افصح وإلى الحالة الثانية أشار بقوله (وهو قد نقلا * في الواو في غيرها إن الحقا بآني * أو ماله الواو وفاء نحو قد وجلا) أي وجود الكسر قد نقل
عنهم في جميع حروف المضارعة الياء وغيرها إن الحقا أي الياء وغيرها (٣٩) بكلمة آني بالوحدة بآني وهو من باب فعل المفتح أو بما له الواو

فأما من فعل المكسور كوجل
ووجع فيقولون أي يبي
بالكسر وأبيت أنا أي
وأبيت أنت وتبي وأبيتنا
نحن نبي وكذا يقولون في
وجل يجل ووجلت أنا
ايجل ووجلت أنت تيجل
ووجلتنا نحن نيجل بخلاف
وعديده ووفر المال بالضم
يوفر فيلزمون فيها الفتح
وات كان فاؤها واوا
وتشبهه بوجل قد يرشد إلى
ذلك وأما حركة ما قبل
آخره فأشار إليها بقوله
(وكسر ما قبل آخر المضارع
من * ذا الباب يلزم إن
ماضيه قد حظلا * زيادة
الناء أولا وإن حصلت *
له فما قبل الآخر افتحن
بولا) المراد بهذا الباب
باب أبدية الفعل للزيد فيه
لأن هذا الباب معقود له
والفعل معقود لمضارعه لأن
مضارع الثلاثي قد سبق في
باب أبدية الفعل المجرد
والغنى أنه يلزم كسر ما قبل
آخره إن لم يكن في أول
ماضيه تاء مزيدة ومعنى حظل
بالحاء المهملة والطاء المعجمة
منع وذلك نحو أكرم يكرم
وولي يولي ووالي يوالي
وانفصل انفصل واستخرج
يستخرج فان دخلت التاء
الزائدة في أول ماضيه فتح ما
قبل آخره كتعلم تعلم وتدرج

كوجل وأما قراءة ان تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون بكسر الثلاثة فانه كسر ذو الياء التحتية منها
للأزد واج مع سابقها ولاحقها وهما على القياس (قوله فتقول أنا فخرج) منه قراءة لم أعهد ولا تركنوا بكسر
حرف المضارعة فيها لأن ماضى كل منهما مكسور كاتقدم (قوله وانطلق) منه القراءة الشاذة يوم تبيض
وجوه وتسود وجوه بكسر حرف المضارعة فيها وماضيهما حماسي (قوله واستخرج) منه قراءة وإياك
نستعين بكسر النون وماضيه سداسي قول الناظم (وهو قد نقلا) كاستثناء من مفهوم قوله ولغير الياء كسر
أجز أي وأما الياء فلا تجز كسرها إلا إذا ألحقت بفعل المكسور الواو أو الياء (قول الشارح وهو
من باب فعل المفتح) يعني ومضارعه مفتوح العين أيضا شذوذا والقياس كسرها قال سيويوه ووجه كسر
حرف المضارعة فيه انه لما جاء على غير قياس خالفوا به في حرف المضارعة فكسروه ثم خالفوا به باب فعل
المكسور العين بأن كسروا فيه حرف المضارعة مطلقا لأن الشذوذ يأسي بمثله اه لكن سبق أن ماضى بآني
جاء من باب علم واتي بالفعل الامام حفظ كسر المضارعة مع فتح عين المضارع في لغة من فتح عين الماضي تداخلا
وهو الظاهر (قوله وكذا يقولون وجل يجل الخ) اقتصر على هذما للغة وفيه ثلاث آخر وكلام الناظم صالح
لجميعها انظر في قول الناظم :

(وكسر ما قبل آخر المضارع) أي تحقيقا ان كان الحرف صحيحا غير مدغم كأمثلة هذا الشارح أو تقدير ان كان
عليلا أو مدغما نحو يختار وينقاد أصلها يختبر وينقود فلما وقعت الواو والياء متحررين إثر فتحة أعلنتا قلبتا ألفا
والألف لازمة السكون ونحو يستعد باسكان ما قبل آخره للدوام فكل ذلك الحركة فيه مقدرة وإنما وجب
الكسر لما علم من أن باب المضارع مبنى على المخالفة لباب الماضي في الغالب وما قبل الآخر في الماضي المزيد فيه
مفتوح فكسر لتحصل المخالفة المقصودة وإنما كسر ولم يضم استقالا للضم وأما من ضم عين مضارع الياء
فللا تبايع كما قال سيويوه وقوله (ان ماضيه قد حظلا) ان شرطه وفعله محذوف دل عليه حظلا المذكور لأعلى
أن يكون من باب الاشتغال في الرفوع حتى يلزم أن يقال ان الفعل الثاني في باب الاشتغال إذا اتصل بحرف اتصل
به مفسره والثاني معه قد فسكون مقدرة مع الأول والشرط لا تدخله لتنافيها وحملته قد حظلا على هذا سقيت
مساق التأكيد للقدر وهو يدخله ما لا يدخل في التوكيد به تقول زيد قائم انه قائم وزيادة الناء مفعول بحظلا
للقدر (قول الشارح فتح ما قبل آخره) عبارة في لبق ما قبل آخره مفتوحا اه فحمل قول الناظم افتح على الحجاز
والحمل على الحقيقة أولى أي أومع فتعا فيه ووجهه ان الفتح في الماضي هو بعض الصيغة الدالة على زمنه فلا بد من
حركة أخرى تحصل لنا الصيغة الدالة على زمن المضارع وكان القياس عدم الفتح لتقع المخالفة وكأنهم إنما فتحوه
لأنهم لو وضعوه لأشبه آخر المصدر ولو كسروه أشبه الجمع فأرادوا أن يبعدوا بين الفعل والمصدر والجمع وإنما
كسروه في اسم الفاعل لأن من من شبه الجمع ولأنهم لو فتحوه لالتبس باسم المفعول وذلك مأمون في الفعل لأن
حرف المضارعة منه إذا فتح فهو مستند إلى الفاعل وإذا ضم فالفعل (قوله ومعنى قوله) ليس في هذا الحل كبير
فائدة والظاهر ان بولا حال من ما قبل الآخر فيفيد اتصال ما قبل الآخر به لأن القبلية لا توجب الاتصال .

(فصل في فعل مالم يسم فاعله) (قوله في الكلام حذف مضاف) أي في بيان صيغة مالم يسم فاعله
لانه لم يتعرض إلا لذلك للشرط الصوغ من كونه متصرفا تاما ولا لأحكام الصيغة في العمل لأن ذلك
من علم النحو لا التصريف (فان قيل) التعبير بفعل مالم يسم فاعله لصدقه بفعل الفاعل حيث حذف

يتدرج وتماثل يتماثل وتقيده بهذا الباب يخرج الرباعي المجرد مع أن ما قبل آخره مكسور أيضا كدخرج يدخرج ومعنى قوله افتحن بولا بكسر
الواو أي بفتحة تلي الفتح قبلها والنون في افتحن خفيفة وقد ذكرت في الشرح ثبات فراجع ان شئت (فصل في فعل مالم يسم فاعله)
أي في الكلمة التي تتميز بها صيغة الفعل المبني للفاعل وهي ستة فالأول وهو ضم أوله ان كان صحيح العين كضرب زيد أشار بقوله

من يحذف مطلقا أو في باب التنازع نحو ضربوني وضربت قومك فإن الكسائي وهشام والسهيلي
يوجبون حذف الضمير في الأول فيقولون ضربني وضربت وكذلك في باب الاستثناء بخلافه ونحوهما
من الأفعال على رأى الناظم أن الفاعل فيه لفظ بعض وحذف كاهو ظاهر كلامه في التسهيل (أجيب) بأن
هذه العبارة اشتهرت في الفعل المبني للمفعول فلا يرد ما ذكره قول الناظم (ان تسند الفعل للمفعول)
اقتصر على المفعول لأصلاته والافرق بين أن يكون مسندا الى المفعول أو الظرف أو المصدر أو الجار
والجبرور ولك أن تقول استعمل للمفعول في حقيقته ومجازه وقوله (فأت به * مضموم الأول) ضم أوله
ليحصل الفرق بينه وبين المبني للفاعل من أول مرة كي لا يقع لبس بينهما ولما كان المبني للفاعل يكون
ماضيا ومضارعا وكان من العرب من يكسر حرف المضارعة خص بالضم لئلا يقع اللبس بينه وبين المبني
للمضارع المبني للفاعل في تلك اللغة (قول الشارح عند حذف فاعله) أى لعله من العلل المشار إليها بقول
أبي حيان في أرجوزته السمة بنهاية الاغراب في على التصريف والاعراب :

وحذفه للخوف والابهام * والوزن والتحقيق والاعظام
والعلم والجمال والاختصار * والسجع والوفاق والايثار

وزعم ابن الضائع ان هذان هذان التأخرين ولا فرق بين طلب علة ذلك وطلب علة بناء الفعل للفاعل وفيه
نظر لأن بناء الفعل للفاعل هو الأصل فلا تطالب له علة وحذفه وإقامة الغير مقامه على خلاف الأصل فلا بد له من
نكتة نعم البحث عن ذلك من وظيفة صاحب المعاني لا النحوي ولهذا قال في المعنى ان هذان التحويين نطفل
على صناعة البيان اه ويعنى بالبيان علم البلاغة الشامل لعلى المعاني والبيان لأنه قد يطلق على ذلك (قوله نحو
ضرب) أى ونحو يضرب لأن ألفي الفعل من كلام الناظم عهدية والعهد للماضي والمضارع المتقدم الذي ذكره قول
الناظم (واكسره اذا اتصالا) اقتصر على الكسر وان كان يجوز فيه الضم والاشتمام كافي الخلاصة لأنه لغة جمهور
العرب وأفصح اللغات ولا مانع من حمل كلامه عليها بجعل واوا كسره للتخيير وكل من الضم والكسر
مستعمل في معنى الحقيقي أى الخالص والمجازى أى المشوب بالآخر على الصحيح من صحة اطلاق اللفظ على
حقيقته ومجازه دفعة فالضم من اطلاق فأت به مضموم الأول والكسر من صريح قوله وا كسره ولغة الاشتمام
منهما أما اخلاص الكسر فقد استعمل أصحاب الكسرة على العين فيخففوها وفي كيفية ذلك وجهان كاسياني
وأما اخلاص الضم فهو الأصل وهو لغة هذيل وبني ديار من بني أسد وفصحاء بني قيس وأصحابها استعملوا
الحركة على حرف العلة أيضا فحذفوها تخفيفا ثم سمو الواو في الواو وقلبوا الياء في الياء واوا السكونها بعد
ضممة وأما الإشتمام فهو لغة متوسطة بين اللغتين وهو لغة قيس وأكثري أسد وقرىء به في التواتر قرأها نافع
وابن عامر والكسائي في سىء وسلت وجى وابن عامر والكسائي أيضا في حيل وسبق وهشام والكسائي
في قيل وغيض وجىء قال الرضى وحقيقته أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا إذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء وقال الجعبرى في شرح الحرز
كيفية التلطف أن يلفظ على الفاء بحركة تامة مركبة من حركتين اقرازا لاشيوعا جزء الضمة مقدم أقل
يليه جزء الكسرة ومن ثم تمحضت الياء وتنظير مكى له بالامالة يوم الشيوع اه وانظر الازهرى فقد
قل عن الشاطبي في كيفيته ثلاثة مذاهب ثم محل جواز هذه اللغات عند أمن اللبس

* وان بشكل خيف لبس يجنب * كما في الخلاصة وقوله (يعين اعتل) اعتل من العلة وصوابه أعتل
يقال اعل لثلا ينقص بنحو عور وصيد من الثلاثى فان حكمها حكم الصحيح الآن يقال اعتل مطاوع اعل
فاعتل وذكر العين باعتبار الوسط أو حذف التاء شذوذا على حد أقبل ابقاها ولا يقال هذا لا يحتاج اليه
لأن الحروف تذكر وتؤنث لانا نقول هذا في حروف الهجاء وعين الكسرة ليس للراد بها العين التي
هى من حروف الهجاء فعين الكلمة مؤنثة ليس الا (قول الشارح) إلا أنهم الخ فيه اعتراض على الناظم

(ان تسند الفعل للمفعول)
فأت به * مضموم الأول)
أى إذا أسندت الفعل
للمفعول عند حذف فاعله
وإقامة المفعول مقامه
فالضم أوله نحو ضرب
زيد وأكرم عمرو
وانطلق به واستخرج
متاعه وهذا كله إذا كان
صحيح العين فان كان
ثلاثيا معتليا كسر أوله
وهو الحكم الثانى واليه
أشار بقوله (واكسره
إذا اتصالا * يعين
اعتل) أى واكسر أوله
إذا اتصالا يعين معتلا
نحو قيل ويبيع وأصلهما
قول ويبيع بضم أولهما
وكسر ثانيهما على وزن
ضرب إلا أنهم استعملوا
الكسرة على حرف العلة

حذفوا ضمة الفاء وتقلوا كسرة العين إلى مكانها فسلت الياء من يسع وقلبت الواو من قول ياء لسكونها بعد كسرة . وإلى الحكم الثالث وهو كسر ما قبل آخر الماضي منه وفتح ما قبل آخر المضارع أشار بقوله (واجعل قبل الآخر في المضارع كسرا وفتح ما قبل آخر الماضي منه كضرب زيد وخرج متاعه (٤١) وافتح ما قبل آخر المضارع كيضرب زيد واكسر ما قبل آخر الماضي منه كضرب زيد وخرج متاعه (٤١) وافتح ما قبل آخر المضارع كيضرب زيد

ويخرج وينطلق به

ويستخرج متاعه وقوله

تلافت لسواه أي واجعل

فتحاً في فعل سوى الماضي تلاه

وإلى الحكم الرابع وهو وضع

ثالثه أيضاً إذا كان مبدأ

بهمزة الوصل وهو الخامس

والسداسي أشار بقوله (ثالث

ذي همز وصل ضم معه) أي

ضم أيضاً ثالث المبدوء بهمزة

الوصل مع همزة الوصل

كانطلق بزيد واقتدر عليه

واستخرج متاعه وهذا مقيد

بصحيح العين وسيأتي معناها

كاختير واقتيدله . وإلى الحكم

الخامس وهو ضم ثانيه أيضاً

مع ضم أوله إذا كان مبدوءاً

بتاء المطاوعة ولا يكون

الاحتمالي أشار بقوله (ومع)

تاء المطاوعة اضم تلوها بولا)

أي واضم مع تاء المطاوعة

المبدوء بها الفعل تلوها أيضاً

وهو الثاني كتعلم العلم وتخرج

في الدار وتوفل عن زيد

ومعنى قوله بولا أي من غير

فاصل بينهما وإعاضوا ثانيه

لثلاثا يلتبس بنحو أنت تعلم

زيد العلم وفي تعبيره بتاء

المطاوعة تجوز ومراده التاء

المزيدة مطلقاً لأن المطاوعة

حصول اثر فعل قاصر اثر فعل

متعد كعلمته فتعلم مع ان التاء

في نحو تفاضل زيد وتكبر ليست

إذ كلامه يقتضي انه ليس أصله الضم بل الكسر ابتداء وليس كذلك (قوله حذفوا ضمة الخ) هذا مذهب سيويه وقيل حذفوا كسرة العين ثم قلبت ضمة الفاء كسرة لتقلب الواو ياء من ذوات الواو وتسلم الياء من القلب واوا من ذوات الياء فتقول فيهما أيضاً قيل ويصح والحاصل في ذوات الواو ثلاثة أعمال حذف ضمة الفاء ونقل كسرة العين لها وقلب الواو ياء وفي ذوات الياء عملان حذف الضمة ونقل الكسرة أو حذف الكسرة وقلب الضمة كسرة قول الناظم (واجعل قبل الآخر الخ) أي لفظاً كأمثلة الشرح أو تقديراً ان دخله اعلال كيبع أو ادغام كرد ويجوز اسكانه ان كان صحيحاً تخفيفاً كقول أبي النجم : لو عصر منه البان والسك انصر . نص عليه سيويه وحكي قطرب ضرب في ضرب على نقل كسرة الراء إلى الصاد واسكان الراء وهو شاذ فان كان معتل اللام كرضي فان طيشاً فتفتح عينه وتقلب الياء ألفاً كقوله : أفي كل عام مأتم تبغونه على محمر توموه وما رضى

(قول الشارح نعمت الخ) أي لأنه نكرة لا يتصرف بالاضافة لغير (قوله في فعل) أي مضارع تلا الماضي في التصريف وأحسن منه ان فاعل تلا ضمير الآخر وفتحاً مفعوله وفي سواء متعلق بتلا والهاء ضمير الماضي والتقدير تلا آخر فتحاً في سوى الماضي وإنما فتح لأنه لو كسر لالتبس بالرابعى المبني للفاعل ولو ضم لكان تميلاً (قوله كانطلق به واقتدر عليه الخ) هذان لازم زمان وقد قال الزجاج في جملة لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين لكن خصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف الجر ومثله بقعد وجلس وعلله بأنه لو بنى للمفعول لبقى الفعل خبراً لغير مخبر عنه وذلك محال (قوله وهو ضم الخ) علم هذان من ذكر الناظم لهما مع ذي همزة الوصل التي لا توجد إلا في الابتداء وان كانت دلالة القراءة لمن ضعيفة في علم الأصول فلو لم تكن مبتدأ بها بأن تقدمها حرف المضارعة فلا تضم هي ولا تلوها وإنما يضم حرف المضارعة فقط نحو تعلم الحساب وعبارته في الخلاصة أصرح لأنه قال : والثاني التالى تالمطاوعة . فسمى الحرف المضموم معها ثانياً فلو تقدمها حرف المضارعة كان ثالثاً (قوله لثلاثا يلتبس بنحو أنت الخ) أي لثلاثا يلتبس بالفعل المضارع المصوغ من الرابعى المبني للفاعل في حالة الوقف بالسكون (قوله ومزاده الخ) أي لأن الحكم لا يتقيد بتاء المطاوعة بل لا فرق بين أن تكون للمطاوعة كتعلم أو للصيرورة كتأيمت المرأة أو للاتخاذ كتبني الصبي أو غير ذلك ثم المراد بالزيادة المعتادة احترازاً من التاء في نحو ترمس الشيء بمعنى رسمه أي دفنه فانها مزيدة وهو لا يضم ثانيه لأنها تاء زيادتها غير معتادة كما تقدم وأجيب بأنه اقتصر على تاء المطاوعة لاصالتها ولغلبتها فتحمل الأخرى عليها لشبهها بها وتخرج تاء ترمس على التقدير لعدم مشابهتها لها على انه سبق ان التاء التي تزداد في أول الفعل لا تكون إلا للمطاوعة وهي اما تخفية أو تقديرية فتعلق الحكم بتاء المطاوعة صحيح لا يجوز فيه (قوله المطاوعة) أي الحقيقية فلا ينافي التقديرية قول الناظم (ومالفا نحو الخ) تمام التشبيه ان يرتد الخامس فقط أما السداسي كاستعاذ واستفاد والرابعى كأقام وأبان فلا يجوز فيهما إلا النقل قال في الشافية وباب اختير واقتيد مثله فيهما بخلاف باب أقيم واستقيم أي الخامس مثل الثلاثي في اللغات الثلاث بخلاف الرابعى والسداسي (قوله المعتل) أي بكسر التاء والقاف واصله اختير واقتود بضم الأول والثالث وكسر ما قبل الآخر ثم استقلت واقتيد أي بكسر التاء والقاف واصله اختير واقتود بضم الأول والثالث وكسر ما قبل الآخر ثم استقلت الكسرة تحت حرف العلة فنقلت لما قبله بعد سلب حركته أو حذف الكسرة وقلبت الضمة كسرة وعلى كل سلت الياء في الأول وقلبت الواو في الثاني ياء (تنبيهات . الأول) تقدم في قوله واكسر إذا

(٦ - محرق) للمطاوعة . وإلى الحكم السادس وهو كسر ثالثه ان كان مبدوءاً بهمزة الوصل وهو معتل العين

أشار بقوله (ومالفا نحو باع اجعل لثالث نحو واختار واتقاد كاختير الذي فضلاً) أي واجعل لثالث نحو اختار واتقاد وهو

المبدوء بهمزة الوصل المعتل العين ما جعلته لفاء نحو باع وهو الثلاثي للمعتل العين من الكسر فتقول اختير زيد واقتيد له عوضاً

عن الضمة في نحو اقتدر عليه وانطلق به كما كسر أول قيل ويصح عوضاً عن الضم في ضرب زيد

(فصل في فعل الأمر) أي في صيغة بنائه من أي وزن كان وذلك على قسمين مقيس وشاذ والمقيس على ثلاثة اضرب لأنه إمارب على زيادة القطع كما كرم أولا وإذا لم يكن كذلك فهو إما أن يكون الحرف الذي يلي حرف المضارعة منه متحركا كيقوم ويخرج ويتعلم أو ساكنا كيضرب وينطلق (٤٣) ويستخرج . أما الضرب الأول وهو ماضيه رباعي زيادة همزة القطع فأشار إليه بقوله (من

أفعل الأمر أقبل) أي بناء الأمر من أفعل وهو الرباعي بزيادة همزة القطع كما كرم على وزن أفعل بزيادة همزة القطع مع كسر ما قبل آخره كقولك أكرم زيدا أو أعلم عمرا أو ألق عصاك وأدخل يدخل وقوله الأمر مبتدأ وأفعل خبره ومن أفعل متعلق بالأمر . وأما الضرب الثاني وهو ما ليس على وزن أفعل والحرف الذي يلي حرف المضارعة منه متحرك فأشار إليه بقوله (واعزه لسوا) كالمضارع ذي الجزم الذي اختزلا (أوله) أي واعز الأمر انبسه لسوى أفعل كوزن المضارع المجزوم الذي اختزل أوله أي قطع منه حرف المضارعة وهو بالحاء المعجمة والزاي فتقول في قوم ويبيع ويخاف ويخرج ويتعلم قم وبع وخف وخرج وتعلم كما تقول في المجزوم منها لم يقم ولم يبع ولم يخف ولم يدرج ولم يتعلم وشملت عبارته ما للحرف الذي يلي حرف المضارعة منه ساكن وهو الضرب الثالث لكنه أخرجه بقوله (وبهمز الوصل منكسرا) صل ساكنا كان بالحدوف متصلا أي ووصل الساكن المتصل بحرف

اتصال صحة حمله على اللغات الثلاث السكسر الخالص والضم والإشمام على الكيفية السابقة فيه فقوله هنا وما لفا نحو باع اجعل ثالث تجري فيه اللغات الثلاث كلها وهو صحيح نص عليه سيويه والمازني وغيرهم ولا عبرة بقول صاحب التوشيح أنه قياس ولم أره قولاً لأحد ولا يقول أي الحكم ابن عروة أن اخلاص الواو أحد اللغات ولا تكون إلا في ثلاثي فأما للزيد فليس فيه إلا النقل (الثاني) ينطق بالهمزة على حسب ما ينطق بالحرف (الثالث) نقل في التضييع عن ابن مالك ونقل عن ابن أبي الربيع أن الهمزة باقية على ضمها مطلقا وهو ظاهر كلام الناظم هنا إذ لم يتعرض لها بحكم يضاد ماسبق وهذا لغوي قول في التسهيل وتضم مع غيرها قبل ضمة أصلية موجودة أو مقدرة فإن الضمة ههنا مقدرة في لغة اخلاص السكسر ويكون نظير اغزى يا هند وتخصيص التقدير باغزى غير رين (فصل في فعل الأمر) المراد بالأمر هنا المعنى اللغوي أعني طلب الفعل فتكون إضافة الفعل حقيقية ويكون المراد بالفعل الصيغة كأنه قال فصل في صيغة الطلب ولا شك أنه يقال على الصيغ الدالة على الأحداث الخاصة بفعل كمينتي الماضي والمضارع وتقدم الاتفاق على أنه مقتطع من المضارع وكان حقه أن يتصل بفعله لكنه فصله عنه بالفصل الذي قبله تنبيها على أنه لا يبيح للمفعول (قوله من أي وزن كان) أي ثلاثي ورباعي مجرد أو مزيد فيه صحيح أو عليل أو مضاعف قول الناظم (من أفعل الأمر أفعل) أطلق الفعل ولم يعأ بما يطرأ عليه من التغيير كحذف عين أقم ولأم أعط لأنهما محذوفان لعلته موجبة للحذف والمحذوف لعلته الموجبة في نية الوجود كما أنه إذا اتصل به ما يخرج عن اللفظ الذي أطلقه عليه لا يضره وذلك كتوكيده بأحدى التوينين أو اتصاله بضمير بارز كما تقول أكرم من زيدا أو أعلمه بكذا وأعطيا عمرا درهما وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأما المضاعف فن لفته من العرب الفك قال أجدده أمر من عدده ومن لفته الإدغام فهو كالمعتل لا يزول عنه بالإدغام الطارئ صيغة أفعل نحو وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ثم هذا الضرب الأول من صيغ الأمر هو بوزن المضارع المجزوم الذي اختزل أوله كالضربين الآخرين وإنما اعتنى المصنف به وأفرده لحفاء ذلك فيه على المبتدئ من حيث أنه قد حذفت همزة النقل من مضارعه لاستئصال همزتين وردت في فعل الأمر ولذا قال في التسهيل صيغة فعل الأمر من كل فعل كمضارعه المجزوم المحذوف أوله انتهى فعمم الضابط على جميع المضارب (قوله ومن أفعل متعلق بالأمر) أي على أنه حال منه على القول لحيثه من المبتدأ وأولى منه أن يكون حالا من الخبر الذي هو أفعل ليكون العامل لفظيا قاله بج ويصح أن يكون متعلقا بمحذوف أي أعني قول الناظم (واعزه لسوا) جرسوى باللام على مذهبه في تصرفها قوله (اختزلا أوله) جعل هذا الشارح أوله نائب فاعل اختزل ويلزم عليه التضمن المهيوب ويحتمل أن يكون النائب ضمير عاثدا على المضارع أوله بدل بعض منه فيضعف القبح لأن البدل على نية تكرير العامل فهو من جملة أخرى في التقدير ثم اختزال أوله إنما هو على سبيل القرض والتقدير لأن المضارع مادام مضارعا لا يحذف أوله إلا على غير المشهور في نحو تنزل حيث تدخل تاء المضارعة على تاء الماضي قوله (وبهمز الوصل منكسرا) هذا صريح في أنها اجتلبت إنما تقول تحركت للساكنين (قول الشارح ليتوصلوا بها إلى النطق بالساكن) أي فالمراد بالوصل في كلام الناظم التوصل أي همزة توصل إلى النطق بالساكن في الابتداء والمراد بالابتداء الأخذ في النطق بالحرف بعد الضمة لا الأخذ في النطق بحرف بعد الفراغ من آخر (قوله إذا لا يمكن ابتداء النطق بساكن) أي في جميع لغات العرب كما قال ابن جني وأبو البقاء قول الناظم (والهمز قبل لزوم الضم) أي

المضارعة بعد حذف حرف المضارعة بهمز الوصل حال كون همز الوصل منكسرا كقولك في يضرب وينطلق ويستخرج في اضرب وانطلق واستخرج وإنما جلبوا له همزة الوصل ليتوصلوا بها إلى النطق بالساكن إذا لا يمكن ابتداء النطق بساكن وإذا تسقط همزة الوصل في الدرج وشملت عبارته في قوله وبهمز الوصل منكسرا ما ثالثه مضموم كإخراج إلا أنه أخرجه بقوله (والهمز قبل لزوم الضم ضم) أي بضم همز الوصل إذا كان قبل ضمة لازمة في ثالث الفعل فتقول في الأمر من يخرج وينظر أخرج وانظر بضم همزة

الوصل بخلاف الأمر بما ثالثه مكسور كيضرب أو مفتوح كيذهب ويشرب فانه مكسور كما سبق ثم أشار بقوله (ونحو واغزي بكسر مشم الضم قد قبلنا) الى أن ثالث الفعل إذا كان مضموما ولا مة معتلة كيدع ويزوفان الأمر منه كذلك بضم الهمزة فتقول ادع الى سبيل ربك اغز في سبيل الله أما إذا كسرت ثالثه عند أمر المؤنثة لضرورة كسر ما قبل ياء المؤنثة فانك تقول ادعى (٤٣) ياهند واغزي بكسر همزة الوصل

اعتبارا للكسرة اللازمة

ويجوز أيضا إشتام كبرتها

بالضم نظر الى أن أصلها الضم

وفهم من قوله قد قبلنا أن

إخلاص الكسرة أفصح من

الإشتام نظرا الى الكسرة

اللازمة وقد نهت في الشرح على

مالوكان ثالث الفعل مضموما

بضمه عارضة لازمة عكس ما

تقدم فانه يجب كسر همزة

الوصل نحو امشوا والتوا الى

غير ذلك وأما القسم الثاني وهو

الشاذ فهو ثلاثة أفعال فقط خذ

ومروكل وقد أشار اليها بقوله

(وشذ بالحذف مروخذ وكل)

أي أنها أشدت عن قياس

نظائرهما من حيث أن ثاني

مضارعها ساكن ولم يتوصلا

اليه همزة وصل مضمومة بل

حذفوا ثانيها الساكن أيضا

فقالوا في الأمر من يأخذ

ويأمر ويأكل التي هي على وزن

يخرج وينظر خذومر وكل

تخفيفا لكثرة استعمالهما

وقياس نظائرها أو خذاومر

أو كل بهمزة وصل مضمومة

مع همزة ساكنة ثم أشار بقوله

(وفشاومر) الى أنه يجوز في

مر إذا استعمل مع حرف

العطف التميم على القياس نحو

وأمر أهلك بالصلاة وإن

شئت قلت ومرة بكذا بالحذف

وهو الأكثر مع أن التميم

كثير فاش وأما خذ وكل

في الهمزة للعهد الذي كرى أي ان التي حكم عليها يفرض لها الضم قبل الضم اللازم أي الذي استحقه الحرف باعتبار الصيغة التي هي فيها كضم عين أمر الثلاثي الذي من باب نصر وكتب وانما ضمت الهمزة فيه إبتاعا للحركة العين كراهة الخرج من كسر الى ضم بلا حاجز حصين وحكاية ابن جني الكسر فيه لغة رديئة كما قاله المرادي وانما فتتح للفتح خوف التباس الأمر بالمضارع حالة الوقف وقوله (ونحو واغزي) شرح هذا الشارح على نسخة وشم بواو العطف مبتدأ أخبره قد قبلنا وبكسر خبر نحو فيستفاد منه ان في اغزو ونحوه وجهين الكسر الخالص والإشتام ولم يذكر فيه في التسهيل إلا الضم ونقل عن ابن

واخلاص الكسر بناء على الاعتداد بالحال وإشتام الكسرة ضما اعتدادا بالأصل والحال في فور ولا يعد حمل كلام الناظم عليه لأنه أطلق في قوله والهمزة قبل لزوم الضم الخ فظاهره أن ذلك يكون له بقيت الضمة لفظا أو عدت لما رضى وقوله نحو اغز مذكور لزيادة الوجهين ويوجد في بعض النسخ مشم بالميم نعم لكسر وهي قاصرة (فان قلت) لعله أراد بها حركة الزاي لنقل أبي على الفارسي في التكملة وجوب إشتام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضم الهمزة (احبيب) بأنه لما كان حديثه في الهمزة صار قرينة على فهم المراد بخلاف حركة العين فقد فرغ منها في الباب الأول (قول الشارح اعتبارا بالكسرة اللازمة) أي لأن اغزي أصله اغزوى على وزن ادخلى فامتثلت الكسرة على الواو فسكنت فالتقى ساكنان فحذفت الأولى منها وكسر ما قبله ليشا كل الياء فكسرة الزاي عارضة لأن أصلها الضم لكن صارت لازمة لضرورة كسر ما قبل ياء المؤنثة (قوله أفصح من الإشتام) هذا لا ينافي أن المختار هو ضم كما نقله المرادي وابن هشام (قوله فانه يجب كسر همزة الوصل) نحو في التسهيل ونقل سي اتفاق القراء عليه وأما لم تستبمع ضم همزة الوصل ضمنته لإصالة الكسرة في همزة الوصل قول الناظم (وشذ بالحذف الخ) هذا في قوة الاستثناء من قوله وهمزة الوصل منكسرا لأن أصل هذه الأفعال ثبات مادتها واجتلاب همزة الوصل للإبتداء بالساكن لكن لكثرة استعمالها في كلامهم حذفوها تخفيفا صير إليه بالسماح لأن تخفيف الهمزة في مثله يكون ببداله من جنس حركة همزة الوصل باعتبار الإبتداء ومن جنس حركة ما اتصل بها مما قبلها في الوصل لكن بالغوا في تخفيفها فحذفوها فلما حذفوها استغنوا عن همزة الوصل لأنه إنما أتى بها الساكن ولا ساكن في اللفظ (قول الشارح شذت عن قياس) أي فالشذوذ في القياس لا في الاستعمال إذ هو الشائع فيها قول الناظم (وأمر) هو فاعل فشا مقصود لفظه والواو من المحكي وأصله وأمر بقطع الهمزة مع حذف الوصلية استغناء عنها بحذف العاطف ثم أبدلت ألفا من جنس حركة ما قبلها (قول الشارح مع حرف العطف) أطلق فيه مع أنه مقيد بما اذا كان واوا أو فاء كما في التسهيل (قوله وهو الأكثر) فيه نظر إذ ليس في كلام الناظم ما يدل عليه ولا على عكسه وقول التسهيل وان ولي مرواوا أو فاء فلا ثبات أجود قاض بأن الأجوبة تستلزم الأكثرية (قوله في العطف وغيره) ينبغي حمل كلام الناظم هنا على كلامه في التسهيل وقد قال فيه أن مر ما سبق وحذفه بالنعكس انتهى وعليه فعنى قوله ومستندر تميم خذوكلابعد الواو والفاء وأما تميمهما بدون العاطف فلم يتكلم عليه وقد نص عليه سميويه إلا أنهم لا يكثران كثرة وأمر .

باب أبيية أسماء الفاعلين والمفعولين

إنما ساغ هذا الجمع لأن اسم الفاعل مركب إضافي فالإضافة واقع على اللفظ والمضاف اليه واقع على الذات

فلم يستعملوا في العطف وغيره إلا في الدور وإلى ذلك أشار بقوله (ومستندر تميم خذوكلاب) أي ندر تميميهما بهمزة وصل مضمومة على قياس نظائرها والألف في وكلا بدل من نون التوكيد الخفيفة وقد ختمت الفصل بتمتات في الفرق بين الشاذ والنادر وفي غير ذلك فراجعها **باب أبيية أسماء الفاعلين والمفعولين** أي من القياسية والسماعية من المجرى والزيد فيه وبدأ بالثلاثي فقال

(كوزن فاعل اسم فاعل جملا * من الثلاثي الذي ماوزنه فعلا) أي يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الذي ليس وزنه على فعل بالضم بل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر على وزن فاعل نحو ذهب فهو ذاهب وضربه فهو ضارب ونحو شربه فهو شارب وعلمه فهو عالم وكثرة الأمثلة تؤيد من أمثلة الفعل الثلاثي وقد ذكرت أي أوردت معظمها في الشرح وشملت عبارته فعل المقتوح لازم ومعدى وفعل المكسور كذلك وهو كذلك إلا في فعل المكسور اللازم فإنه سيأتي في قوله وصيغ من لازم وأما بناؤه من فعل المضموم فأشار إليه بقوله (ومنه صيغ كسهل والظريف) أي ويصاغ اسم الفاعل من فعل المضموم المذكور (٤٤) في آخر البيت قبله على وزنين قياسيين وهما فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل نحو سهل فهو سهل

المتصفة بمعنى قام بها وتلك الذات قد تكون عاقلة وذلك كاف في صحة جمعه جمع مذكر سالم لأنه يغلب العاقل على غيره والمراد بأسماء الفاعلين المعنى اللغوي فيصدق بالصفة المشبهة كما أجاب به المرادى عن عبارة الألفية وإن ناقشه في النكت وأما في الاصطلاح فقال في التسهيل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على الضارع من أفعالها المعناه أو معنى الماضي قول الناظم (من الثلاث) أصله من الثلاثي فحذفت ياء النسب أولا قبل التقاء الساكنين ثم حذفت الياء الباقية للاكتفاء بالكسرة وقوله (الذي ماوزنه فعلا) كان الأولى أن لا يخرج فعل المضموم بل يذكر أن فاعلا يأتي من الجميع ثم يذكر بعد ذلك مواضع القياس كما فعل في الخلاصة وهو مقيس في مفتوح العين مطلقا ومختلف في اقتياسه في مكسور للمعدى (قول الشارح على وزنين قياسيين) صرح الموضح وتي وغيرهما بقياس فعيل دون فعل وهو ظاهر كلام سيدي وفي شرح التسهيل للناظم من قاس فيهما لعدم السماع فهو مصيب وجعلهما ابنه كثيرين حتى كادا يطردان ولم يجعلهما مقيسين وقال الشاطبي إن الناظم إنما يصرح بالقياس لأنه لما يطرد فيهما السماع عنده أطرادا يقطع بالقياس فيه وإنما جاء هم الكلام كثير خاصة والكثرة على الجملة في هذه المعاني لا تقتضي القياس البتة بل قد يكون وقد لا يكون فكذا أنه تردد في إجراء القياس فأخبر بأن هذين البناءين أولى من غيرها وبقي النظر في القياس لاجتهاد المجتهد ولذا قال في التسهيل وكثر في اسم فاعله فعيل وفعل وقال في الشرح ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب فلم يحزم كاتري في ذلك بحريان القياس اه فحمل كلامه على أنه لا يرى القياس وهو الحق وقد رجح هذا الشارح إلى هذا آخر حيث قال فهذان الوزنان هما الغالب قول الناظم (وكالفرات وعفراخ) الكاف اسم معطوف على ما قبله ومشبه على معطوف على خبر يكون لا على مدخول الكاف وإلا لزم كون الكاف زائدة بالنسبة إليه غير زائدة بالنسبة إلى ما قبله (قول الشارح فعال بضمها) صرح أبو عثمان بأنه مقيس كفعيل وهو ظاهر قول سيدي وفيه فعال أخو فعيل (قوله جاهل بالأمور لم يحرجها) منه قول أبي حيان :

يظن الغمر أن الكتب تهدي * أخطأ فهم لا يدرك العلوم
وما يدري الجهول بأن فيها * غوامض حيرت عقل الفهم
إذا رمت العلوم بغير شيخ * ضللت عن الصراط المستقيم
وتلبس الأمور عليك حتى * تصير أضل من توما الحكيم

(قوله حصر الرجل) أي بضم الصاد لكن في الصحاح إن حصرته بالفتح فيخرج عما نحن فيه وهو فعل بالضم وفي شرح ابن يعقوب أنه من قبيل الثلث (قوله فهو جنب) ذكر ابن يعقوب أنه لا يثنى ولا يجمع فيلزم الأفراد والتذكير قول الناظم (ومشبه عجلا) مشبه بالجر عطف على هاء بوزنه على مذهب الناظم أو عطف على وزن صفة لمقدر أي بوزنه وبوزن مشبه أفعول وفعالان ففعل بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض وأفعول في الألوان والعيوب وفعالان في الامتلاء وحرارة البطن (قول الشارح وعجل فهو عجل من صحيحها) ظاهره أن عجل في كلام الناظم بكسر الجيم وأنه لم يذكر من اسم فاعل فعل غالب

ومصعب فهو مصعب ونحو ظرف فهو ظريف وشرف فهو شريف فهذان الوزنان هما الغالبان فيه وإلى قلة غيرها أشار بقوله (وقد * يكون أفعلا أو فعلا أو فعلا * وكالفرات وعفرا والحصور ونحو * عاقر جنب ومشبه * عالا) أي وقد يكون اسم الفاعل منه على أفعول نحو حمق فهو أحرق وخرق فهو أخرق أي أحرق وعلى فعال بفتح الفاء وفعال بضمها نحو جنب فهو جبان أي هيب وحرم فهو حرام وحصنت المرأة فهي حصان أي عفيفة ونحو فرت لاء فهو فرات أي عذب وزعق فهو زعاق أي ملع مرو وشجع الرجل فهو شجاع وعلى فعل محر كان نحو حسن وجهه فهو حسن وبطل فهو بطل أي شجاع وعلى فعل بكسر الفاء وفعل نمهما ساكنان نحو عفر الرجل فهو عفر وعفر أيضا أي ردهاء ومكر وبدع فهو بدع أي بلغ غاية فيما يمت به ونحو عفر الرجل فهو عفر بالعين المعجمة أي جاهل بالأمور

لم يحرجها وصلب الشيء فهو صلب وعلى فعول بفتح الفاء نحو حصر الرجل فهو حصور أي لاشبهه وقوله في النساء وعلى فاعل نحو عقرت المرأة فهي باقر إذا جاوزت سن الحمل وفجر الرجل فهو فاجر وبسل الرجل فهو باسل أي شجاع لا يقاتل بقرنه وعلى فعل بضم الفاء والعين نحو جنب الرجل فهو جنب وعلى فعل بفتح الفاء وكسر العين وهو مراده بمشبه ثلاثا نحو فطن الرجل فهو فطن وخشن السكبان فهو خشن وليس مراده أن يمل نفسه ن الأمثلة لأنه من أمثلة فعل المكسور العين اللازم وقد أشار إليه بقوله (وصيغ من لازم موازن فعلا * بوزنه كشج ومشبه عجلا * والمشر والاشنب زلان) أي ويصاغ اسم الفاعل من الفعل اللازم الموازن فعل بالكسر على وزن فعل نحو شجي فهو شج وهذا من الفعل اللازم وعجل فهو عجل من صحيحها

وكذا شرب الكحل بالعين المعجمة والراء يشرب شوزا وهارة إذا خشن بكثرة الحجارة فيه فهو شز كعجل وشاز أيضا بالكسكون مخففا من شرب الكسور ويكون أيضا على أفعال كسود فهو أسود وشنب ثغره فهو أشنب والشنب دقة في أطراف الأسنان وعلى فعلان نحو شبع فهو شعبان وجذل الجيم والدال المعجمة فهو جذلان بمعنى فرح فهو فرحان وهذه الأبنية الثلاثة أعني فرح كعجل وافعل وفعلان هي الغالبة فيه . وإلى قلة غيرها أشار بقوله (ثم قد يأتي كفان وشبه واحد بالخلا * حملا على غيره للنسبة) (٤٥) أي وقد يأتي اسم الفاعل منه على فاعل وفعل

حملا على اسم الفاعل من غيره للنسبة بين المحمول والمحمول عليه من مشابهة في المعنى أو مصاحبة والمراد بغيره فعل المضموم وفعل

المفتوح مثال المحمول منه على اسم الفاعل من فعل المفتوح قولهم فني فهو فان ورضي فهو راض فأتوا باسم الفاعل منهما على وزن فاعل الذي هو قياس

فعل المفتوح وحملوا فني على ذهب فهو ذاهب وحملوا رضى على شكر فهو شاكر لما في الفناء

من معنى الذهاب ولما في الرضى من معنى الشكر ومثال المحمول منه على فعل المضموم قولهم نخل فهو نجيل وهو المراد بشبه واحد بالخلا كذا قولهم

مرض فهو مريض وسقم فهو سقيم فأتوا باسم الفاعل منه على فعل الذي هو قياس فعل

المضموم كظريف وشريف وحملوا نخل على كرم فهو كرم ولؤم فهو لؤيم وحملوا مرض وسقم على ضعف فهو ضعيف ثم استطرذ نظير ذلك في الحمل

لنسبة وإن لم يكن من أبنية فعل المكسور فقال (تكف * ف

طيب أشيب في الصوغ من فعلا) أي كما قالوا أيضا في صوغ اسم الفاعل من فعل المفتوح نحو خف يخف فهو

وغيره الاستة وجل الشراح على أنه يضم الجيم مشيرابه إلى أن الأوزان سبعة لكن الضم لم ينفرد وحده وإنما ورد مع الكسر قالوا عجل فهو عجل بالكسر وعجل بالضم (قوله كسود فهو أسود) وشنب الأول دال على الألوان والثاني على الخلق ومن العيوب أعلم من علم إذا انشقت شفته العليا وأفلح من فلاح إذا انشقت شفته السفلى وما أحسن قول الزمخشري يشكو تأخره :

وأخرى دهرى وقدم معشرا * لأنهم لا يعلمون وأعلم

لئن أفلح الجبال أعلم اننى * أنا لليم والأيام أفلح أعلم

(قوله ثغره) المعروف عند علماء اللغة أنه بفتح الثلاثة وسواء في ذلك القم أو موضع الخافة وقد اجتمعا في قول عبد الله بن طاهر الخزاعي :

وإني للثغر الخوف لكلى * وللثغر بحرى ظلمه لرشوف

وما يحرى على الألسنة من الكسر فيهما أو التفرقة الكسر في الموضع الخوف والفتح في القم فغير صحيح إذ لو كان بينهما فرق مأتان للشعراء ما يأتون به من التورية في ذلك مثل قول يوسف الصواف :

رأى ثغر من أهوى عدوى فقال لى * ولم يدر أن اللوم في جبه يفرى

شغفت بهذا وارتبطت بحسنه * وأحسن ما كان الرباط على الثغر

ذكر ذلك الوالد قدس سره في حاشيته على مختصر السعد (قوله والشنب دقة في أطراف الأسنان) فيه أقوال ترجع إلى معان متقاربة ذكرها في والشهاب الحفاجي في شرح الشفاء وقال الجرمي سمعت الأصمعي يقول الشنب برد النهم والأسنان قفلت أن أحبا بنا يقولون هو حدثها حين تطلع فيراد ذلك حدثها وطراوتها لأنها إذا أتت عليها السنون احتكت فقال ما هو إلا بردها وقول ذى الرمة :

وفي الثالث وفي أنيابها شنب . يؤيد قول الأصمعي لأن الأثة لا تكون فيها حدة قول الناظم (تكفيف طيب) نعت للحلا على حذف مضاف ومتعلقه أي حملا على غيره للنسبة كحمل خفيف طيب أشيب في الصوغ من فعلا على غيره للنسبة وصرف أشيب ضرورة وذكر ثلاثة أوزان ويزاد عليه فعل كشخ من شاخ ولا يقال شاخ وفعل بفتحين كعزب من عزب كنصر وهو من لا أهل له كالعزابة والعزيب ولا

تقول أعزب أو قليل قال في القاموس ثم هذه الأمثلة من قبيل الاستغناء كافي ابن هشام وغيره وهو أن يؤتى باسم فاعل من فعل على هيئة اسم فاعل غيره للنسبة بينهما ومحل ما لم يستعمل له قياس أما ما استعمل له قياس وصمم غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مائل وأميل ثقله في التصريح

عن الشاطبي (قوله وحملوا طاب على خبث) هذا جار على قول الفراء فيعمل بتقديم الياء الساكنة على العين المكسورة مما عينه ياء أو واو وأصله فيعمل كطويل قلب قلبا نحو يليا بان قدم الساكن على التحريك وأدغم فرارا من محبة فيعمل في المعتل ليس في الصحيح مثله وقال سيويه عن الخليل أصله

فيعل بتقديم الياء الساكنة على العين المكسورة ولعن غيره فيعمل بتقديم الياء على العين المفتوحة لأنه ليس في غير المعتل فيعمل بالكسر وغيرت الحركة لأنها قد تقلب إذا غير الاسم فهو أخو فيعمل ولذلك جمع أجمعه قالوا هين وأهين كما قالوا أعنى وأغنياء فيكون مما قبله أيضا ولكن المصنف ذكره ثلاثا ثم أنه لا حمل فيه (قوله وحملوا أشيب على اسم الفاعل من فعل المكسور الدال على الأعراض) قلت ومنه قوله

خفيف وهذا من مضاعف اللازم وطاب يطيب فهو طيب وشاب يشيب فهو أشيب وهذا من يأتى العين فجاءوا باسم الفاعل من فعل المفتوح وهو فيعمل وافعل وقد سبق أن قياس اسم الفاعل منه على فاعل وأن فعلا قياس اسم الفاعل من فعل المضموم كظريف وافعل قياسه من فعل المكسور كالاشنب بالنون لكنهم حملوا خف على ثقل فهو ثقیل وحملوا طاب على خبث فهو خبيث لأن فعلا وفعلا أخوان ولأن فعل بالضم لا يكون يأتى العين وحملوا أشيب على اسم الفاعل من فعل المكسور الدال على الأعراض كخرج فهو أخرج ثم أشار بقوله :

(وفاعل صالح للكل إن قصد الـ * حدث نحو غدا إذا جاذل جدلا) إلى أن ماسبق من التفصيل من كون اسم الفاعل من الثلاثي على هذه الأبنية قياسا ومعاما إنما هو عند قصد (٤٦) قيام تلك الصفة بموصوفها على سبيل الثبوت فإن قصد بها الدلالة على الحدوث والتجدد

جاز بناؤه من كل فعل ثلاثي
مطلقا على وزن فاعل من غير
ورق بين فعل بالفتح وفعل
بالكسر وفعل بالضم
كقولك هذا عاذا جاذل جدلا
أي فارجح فحق قوله هذا اسم
إشارة بحاله رفعه بالابتداء
وجاذل خبره وغدا بالثبوت
ظرف زمان وجدلا مصدر
ومثله قول الشاعر: وما أنا
من رزء وإن جل جازع *
ولا يسرور بعد موتك فارجح
فصاغ اسم الفاعل من فعل
اللازم على فاعل وقياسه
فعل فوزنه كجذله وفرج
بل كون اسم الفاعل من
الثلاثي مطلقا على فاعل هو
الأصل وما سواه يسمى
صفة مشبهة به ولهذا كثر
تجسسه من فعل المضموم
أيضا والكسور اللازم
كعاقرو فاجرو وفارس وفاحش
ووادع وواسع وباسل وحازم
وصارم وفاحم وفاره ونابه من
فعل بالضم وكفان وراض
وفارج وراغب وراغب
ولاعب وناصب وحاش
وعاش وزاهد ولابث
وراجح وصاعد وطافر وغالط
وطامع وقانع من فعل
الكسور اللازم ثم أشار
إلى بناء اسم الفاعل مما زاد على
الثلاثي بقوله (وباسم فاعل
غير ذي الثلاثة جي * وزن
الضارع لكن أولاه لاجتماع
ميا تضم) أي وجيء باسم

كفي الشيب عينا إن صاحبه إذا * أردت به وصفا له أشيب
قول الناظم (وفاعل صالح للكل إن قصد الحدث) هذا ظاهر في أن ذلك خاص بالمستقبل وهو
الاستفاد من المثال وصرح في التسهيل قال الفراء العرب تقول لمن لم يمت أنك مايت عن قائل أي
قريب ولا تقول لمن قدمته هذا مايت وإنما يقال في الاستقبال (قول الشارح جاز بناؤه نحوه) للشارح
في ك وفي قائلا وقوله فاعل صالح ظاهر في أنه على سبيل الجواز وأن الصفة يجوز أن لا تغير لاسم
الفاعل وإن قصد التجدد فيكون قوله تعالى على هذا خطابا لنبية ﷺ إنك ميت وإنهم ميتون
على مقتضى الظاهر ووفق الأصل اه ومقتضى قول التسهيل وإذا قصد استقبال المصوغة من
ثلاثي زدت إليه ما لم يقدر الوقوع الوجوب وعليه حمله بن العباس لأنه أتى بالشرط بلفظ إذا ولذلك
احتاج إلى قوله ما لم يقدر الوقوع استظهارا على الآية ونحوها ومعناه أنه يجب تحويل الصفة
المشبهة إلى فاعل عند قصد الحدوث إلا إذا قدر ما يقع في المستقبل واقعا منقطعاً ماضيا بقوله تعالى
لنبية إنك ميت وإنهم ميتون ومعناه وإنهم في عدد الأموات فلا محالة تصيرون إليه والقطع بوقوعه
واقع فسلمي نبية ﷺ عن أدام بالموت وخوفهم به ليكونوا على حذر وإشفاق منه وما بعده
(قوله ومثله قول الشاعر وما أنا من رزء الخ) قائله أشجع السلمي أو البراء الفقيسي يرثي عمرو
ابن سعيد الباهلي وقوله: مضى ابن سعيد حين لم يبق مغرب * ولا مشرق إلا له فيه ماح

وما كنت أدري ما فواضل كفه * على الناس حتى غيبت الصفايح
وبعده : كأن لم يمت حتى سواك ولم تقم * على أحد إلا عليك النوايح

قول الناظم (وزن المضارع) قدره الشارح على أنه منصوب على إسقاط الحافض فيه أنه موقوف
على السماع فالصواب أنه مفعول يحىء مضمن معنى أقصد وباسم متعلقه وبأوه ظرفية أي واقصد وزن
للمضارع في تحقيق اسم فاعل كذا ولو أبدل وزن بلفظ لكان أجود اذهو القصد والوزن لا يلزم أن
يكون بلفظه وحروفه (قول الشارح ميم مضمومة) وشذ كسرهما اتباعا لحركة ما بعدها في نحو معين
ومبين من أعان وأبان (قوله إذ ما قبل آخره مفتوح في المضارع) أي ومكسور في اسم الفاعل فلم يكن بناء
اسم الفاعل منه على وزن مضارعه فكان من حقه أن يزيد مع كسر متلا لاخير مطلقا كما في الخلاصة
وفيه أن القيد مأخوذ من مفهوم قوله وأن ما قبل آخره الخ والحاصل أنه لا بد من كسر ما قبل الآخر في
اسم الفاعل مطلقا وشذ ضم اتباعا لحركة الميم في منتين من اثنين تغيرت راءتته (قوله كالحصن) بفتح الصاد
اسم فاعل من أحسن الرجل إذا عفا عن المحارم والقياس الكسر زاد في ك تبعاً للجوهري في الصحاح
وإن دريد في الجمهرة مسهب من أسهب في كلامه بالمهمل إذا بسط عبارته وملفج من ألفتج في كلامه إذا
أملس وذكر في القاموس مهتر من أهتر وذكر ثعلب بجرشة من أجرشت الأبل سميت وذكر في
المصباح معم ونحول من اعم الرجل واخول إذا كثرت أعمامه وأخواله وذكر أبو زيد موقرة من
أو قرت النخلة إذا كثرت حملها وذكر اللطاعي ملقحة من ألقحت الناقة ضرب فيها الفحل فحملت .
وذكر ابن القطاع في كتابه الأبنية مسهم بالميم آخرها من أسهم إذا أكثر فجمع الألفاظ الواردة على
خلاف القياس عشرة على وأبو حيان وتليذه القيومي في مواضع من المصباح قد حكوا حكيا في جملها
الكسر على القياس وقرئ قوله تعالى والمحصنات المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من
قبلكم بالوجهين وكلام القاموس صريح أن مسهب بالباء يقال بكسر الهاء كما يقال بفتحها من غير تفرقة
وهو مخالف لما نص عليه الجوهري في الصحاح وابن قتيبة في أدب الكتاب والزيدى في مختصر العين
وإن الاعرابي في نوادره وابن السكيت في كتاب التوسعة وغيرهم من أنه أعيا يقال بفتح الهاء على خلاف

الفاعل من غير الثلاثي على وزن مضارعه رباعيا كان كيكرم أو خماسيا كينطلق أو سداسيا كيستخرج لكن يجعل في مكان حرف القياس
المضارعة ميم مضمومة فتقول هو مكرم ومنطلق ومستخرج وقد نهت في التمرح على أنه يرد عليه ما في أوله التاء الزائدة كتدخرج
إذ ما قبل آخره مفتوح في المضارع وعلى غير ذلك كالحصن

والعاشب ثم استطرد بذكر اسم المفعول من غير الثلاثي فقال (وإن ما قبل آخره * فتحت صار اسم مفعول) أي وإذا فتحت غير الثلاثي صار اسم مفعول منه كالمكرم والنطلق به والاستخرج فلا فرق بين اسم الفاعل واسم للمفعول منه إلا بكسر ما قبل آخر اسم الفاعل وفتح ما قبل آخر اسم المفعول وقد نهت على أن لفظهما

(٤٧)

يستوى في المعتل العين كالمضطر

وفي المضعف كالمضطر

فتقدر الكسرة والفتحة

ثم أشار إلى بناء اسم

المفعول من الثلاثي فقال

(وقد حصلنا من ذي الثلاثة

بالمفعول مترنا) أي وقد

حصل بناء اسم المفعول

من الثلاثي مترنا على وزن

مفعول كضروب ومفروح

به ومشروب وهذا هو

الوزن للقياسي ولا فرق

بين الصحيح منه والمعتل

إلا أن المعتل يتغير وزنه

كالمقول والمبيع والمدعو

والمرمي ويتم يصحون

معتل العين بالياء فيقولون

مبيوع ومكيول ونحو طم

أشار إلى غير القيس بقوله

(وما أتى كفعيل فهو قد

عدلا * به عن الأصل)

أي وما أتى من أبنية اسم

المفعول الثلاثي على فعيل

فهو معدول به عن الأصل

القياسي نحو كحل طرفه

فهو كحيل وقتله فهو قتيل

وذلك كثير في كلامهم .

وتم أوزان وردت بقلة

أشار إليها بقوله (واستغنوا

بنحو نجا * والنقض عن

وزن مفعول) أي أنهم ربما

استغنوا عن وزن مفعول

بوزن فعل محرك أو بوزن

فعل بكسر الفاء وسكون

القياس ولا يقال بكسر ها وفتح أبو على البغدادي فقال جسا نقله عنه ابن بري في حواشي الصحاح رجل مسهب بالفتح إذا كثرت الكلام في الخطأ فان كان ذلك في الصواب فهو مسهب بالكسر لا غير واعتمد هذه التفرقة الأعم في جوابه للمعتمد بن عباد حين سأله عنه ونقله أبو عبيدة عن الأصمعي انظر حواشي القاموس (قوله والعاشب) أي اسم الفاعل من أعشب والقياس معشب قول الناظم (وإن ما قبل آخره) هذا هو الأصل وربما استغنوا بغيره نحو أحبه الله فهو محبوب وأسعه الله فهو مسعود استغنوا بحب ومسعود عن محب ومسعد (قوله كالمقول والمبيع) أصله مقول ومبيوع فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فالتقى ما كنان عين الكلمة وواو مفعول الزائدة فحذف أحدها وهل هو الزائد لزيادة وقربه من الطرف أو الأصل لأن الزائد زيد لمعنى يفوت بحذفه ولأن الساكنين إذا التقيتا من كلمة حذف الأول قولاً سيويه والتحليل مع الأخفش ورجح في التصريح الأول بأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني وقلب الضمة كسرة قياسهم وزيد في ذوات الياء على التغيير السابق أنه لما حذف واو على رأي سيويه بقي مبيع ياء ساكنة اثر ضمة فجعلت الضمة كسرة لنصح الياء وأما على رأي الأخفش فإنه لما حذف ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الياء وذوات الواو (قوله يصحون معتل العين بالياء الخ) سمع التصحيح أيضاً في معتل العين بالواو ولكنه نادر قال في الخلاصة... ونذكر تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء اشتبه قول الناظم (فهو قد عدلا . به عن الأصل) العدل على قسمين عدل على سبيل الاستغناء بالمعدول إليه عن المعدول عنه وهو الثابت هنا فأتين فعل بمعنى مفعول كاتيان أحد المترادفين المستقل الوضع مكان الآخر والاصالة والفرعية فيه إنما هي باعتبار كثرة مفعول وقلة فعل وعدل على سبيل التفرع كثنى وثلاث الواجب لمنع الصرف وليس بمراد هنا (قول الشارح وذلك كثير في كلامهم الخ) ومع كثرة لا يقاس عليه قال في الخلاصة :

وناب نقلا عنه ذو فعيل * نحو فتاة أو فتى كحيل

قول الناظم (واستغنوا الخ) لما كانت نيابة فعيل عنه أكثر من نيابة أخويه فصلهما عنه في التعبير (قول الشارح بمعنى المذبح) ظاهر كلام الجوهري في الصحاح والمجد في القاموس أنه اسم لما يذبح قبل أن يذبح قال الجوهري الذبح بالكسر ما يذبح وقال تعالى وفديناه بذي عظيم والذبيح الذبوح اه فلم يفسر الذبح بما ذبح وأبالمذبح كما فسره الذبيح قول الناظم (وما عملا) لما لم يكن فعيل وما ذكره مقيسا وكان نائباً والنائب عن الشيء غيره كان معنى الصفة طارئة عليه فلم يعمل لأن حق الاسم من حيث هو اسم أن لا يعمل شيئا لكنه عمل المصدر عمل فعله لكونه أصلا وعمل اسم الفاعل عمل لمشابهته له معنى ولفظا وعمل اسم المفعول عمله أيضا لمشابهته له أيضا فيهما وإن كانت المشابهة في مفعول تقديرية وهذه اللفاظ كانت صفات وهو الظاهر لم تشابه الفعل لالفاظ ولا تقدير وإن كانت مصادر فهي لا تعمل بحق الأصل لخروجه عنه ولا بحق الفرع لعدم المشابهة (قول الشارح فلا تقول مررت برجل قتيل أبوه) هذا صريح في نفي العمل عن الجميع وهو مذهب الجمهور وعليه فجملة وما عملا حال عطف على فعيل والألف للاستيعاب أي وما عمل ما ذكر من فعيل وما معه ثم التفتي عنها عملها في الظاهر كما في هذه الأمثلة أما العمل في الضمير فكل ما جرى مجرى الصفة يرفع الضمير وإن كان اسما جامدا قالوا مررت بقاع عرفج كله فأكدوا بكل ضمير عرفج المائد على قاع وهو اسم جامد أذهو شجر

العين فالأول كالتقص بمعنى القنوص والنقض بمعنى البناء النقوض ومثله النجا بالجمع بمعنى النجو ويقال نجوت الجلد عن الشاة بمعنى سلخته فهو منجو ونجا والثاني كالذبح بمعنى الذبوح والطحن بمعنى المطحون والنسي بمعنى المنسي ومنه وكنت نسيا منسيا . ثم أشار بقوله (وما عملا) بل إن ما أتى مما عا نائباً عن اسم مفعول فهو إنما ينوب عنه في الدلالة فقط لا في العمل فلا تقول مررت برجل قتيل أبوه وقنص صيده وقنص بناؤه وذبح كبشه كما تقول مقتول أبوه ومقنوص صيده ومقنوض بناؤه ومذبح كبشه وقد ترشد مغايرته بين فعيل وما بعده

إلى جوازه في فعل لكثرته دون النجى والنسى وهو مذهب جماعة **باب أبنية المصادر** أى من الثلاث وغيره وكل منهما على قسمين قياسي وسماعي وقد بدأ بمصادر الثلاثي مجمل ثم بين القياسي منها ثم عقد فصلا لمصادر غير الثلاثي فاما مصدر الثلاثي مجمل فقد أشار إليها بقوله : (ولامصادر أوزان أبيها * فللثلاثي ما أبديه منتخلا) أى غنارا لها واتخاذ الشيء اختياره ثم المصدر السماعي أما محرك العين أو ساكنها وبدأ بساكنها مجردا أو مزيدا في آخره تاء التأنيث أو الألف المقصورة أو الألف والنون فقال (٤٨) (فعل وفعل أو بناء مؤنث أو الألف المقصورة

متصلا * فعلا فلان فعلا)

(قوله إلى جوازه في فعل لكثرته الخ) أى وعليه فجملة وما عملا حال من نجا وما عطف عليه والألف للثنتين أى وما عمل فعل وفعل بخلاف فعل فقد عمل **تنبيه** قد يستغنى به فعل أيضا عن اسم مفعول الرباعي نحو أعقدت العسل فهو عقيد أى معقد .

أى فيها فعل بفتح الفاء وسكون العين وسيأتى أنه

مقيس المسمى كضرب ضربا

وقتل قتل ومنع منعاً وفهم

فهما ولتم لهما وسمع سمعا .

ومنها فعل بكسر الفاء وهو

سماعي كفسق فسقا وعلم

علما وحلم حلما . ومنها

فعل بضم الفاء وهو سماعي

كشكر شكر أو حزن حزنا

وقرب قربا . ومنها فعلة

بفتح الفاء وهو سماعي إلا

في المرة كتاب توبة ورغب

رغبة وبهج بهجة . ومنها

فعلة بكسر الفاء وهو سماعي

إلا في الهيئة كندش النضالة

نشدة وأحن عليه إحنة

أى حقد . ومنها فعلة بضم

الفاء وهو سماعي إلا في

الألوان كقدر عليه قدرة

وكدر لونه كدرة وحرم

حرمة . ومنها فعلى بفتح

الفاء وهو سماعي كدعاه

دعوى واتقى الله تقوى .

ومنها فعلى بكسر الفاء

كذكر الله ذكرى . ومنها

باب أبنية المصادر

المصدر كما في التسهيل اسم دال بالاصالة على معنى قائم بالفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازا أو واقع على مفعولاه وذلك كحسن حسنا وخط خطا ومات موتا وزهى زهوا وقيد الدلالة بالاصالة لاخراج اسم المصدر لكون دلالة على الحدث بواسطة دلالة على المصدر الدال على الحدث فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وتيل اسم المصدر اسم للعين أيضا للفظ المصدر وهو الظاهر لان المحكوم عليه بايجاب الموضوع في قول عائشة من قبله الرجل امرأته الموضوع وهو مسمى التقيل لالفظه ولو من حيث دلالة على منجاء (قول الشارح غنارا لها) هذا على أن منتخلا بكسر الخاء اسم فاعل حال من فاعل أبديه ويصح أن يكون مفتوحا على أنه اسم مفعول حال من مفعوله أى حال كونها منخولة وغنارة وقداً تهيت مصادر الثلاثي إلى ما بناهز المائة أو يزيد عليها اختار الناظم منها تسعة وأربعين وقول الناظم (متصلا) معطوف على حال مقدرة أى في حال كون السكك مجردا أو متصلا (قوله واتقى) هكذا فإما رأينا من النسخ ونحوه في نى وجمع مع أنه خماسي ولعله تقي كنعب (قوله ليانا) أى مطلق نص عليه سيوي في كتابه وانشدوا عليه قول زياد العز في رؤية :

قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا

وكذا لوى أمره على ليا وليا ناطواه كما في القاموس وعدم ذكره في القاموس الفتح في لينا على اللطع عجيب مع شهرته وكثرة دورانه قاله محشية (قوله شنانا) أى بسكون النون وبه قرىء قوله تعالى ولا يجر منكم شأن قوم (قوله أى أبغضه) نحوه في القاموس وأطبق الفسرون على تفسيره بشدة البغض لا مطلق البغض قاله محشية وفي دعوى الإطباق نظر (قوله لم يوجد غير هذين الثالين) زاد في القاموس زيدان من مصادر زاد وخشيان من مصادر خشى واعترضه محشية بأنها غير معروفة في الدواوين اللغوية وفيه ان الناقل أمين فلهذا اطلع على ما لم يطلع عليه غيره ومن حفظ حجة على أن خشيانا قد ذكره ابن مالك في بيت جمع فيه أغلب مصادر خشى وهو

خشيت خشيا وخشاة وخشية * وخشية وخشاة ثم خشيانا

(قوله كطلب طلبا) أى بالفتح في الماضي والمصدر ولم يرد من ذلك الاستة أحرف كما في الزهر للسيوطي وهى طلب ورقص وطرد وحلب بالحاء الهمزة ورفض وجلب بالجيم وبغى عليه غلبه في لغة التحريك قال الله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون وزاد في القاموس حربه حربا وليس في الكلام فعل يفعل فعلا بفتح العين في الثلاثة إلا مسحر يسحر سحرا ذكره في الزهر ولم يذكر في القاموس له مصدرا فمقتضاه أنه على القياس انظر اضاءة الأدموس لأبي العباس سيدي أحمد بن عبدالعزيز الهلالي (قوله وكرم كرما) منه قول الشاعر -

فعلى بضم الفاء كرجع إليه رجمي أى رجوعا وبشس يؤسى أى ساءت ماله وقرب منه قربى وزلف أى قرب . ومنها فعلا

بفتح الفاء كلوا بدينه لينا أى مطلقه وشناه شنانا أى أبغضه وهو سماعي قليل في كلامهم حتى قيل لم يوجد غير هذين الثالين . ومنها فعلا بكسر الفاء وهو سماعي كحرمة حرمانا ونسيه نسيانا . ومنها فعلا بضم الفاء وهو سماعي كغفرله غفرانا وكثر الشيء كثرانا فهذه اثنا عشر وزنا كلها بسكون العين . وأما محرك العين فلما لم تنضب أوزانه ذكره كيفما اتفق له فقال (ونحو جلا * رضى هدى) أى وأما محرك العين بالفتح مع اختلاف حركة فائه فيها فعل محركا وسيأتى أنه مقيس فعل اللازم المكسور كغفر فرحا وسماعي في غيره كطلب طلبا وكرم كرما وجلى رأسه جلاء بالجيم أى انحسر شعر مقدم رأسه ومنها فعن كنعب وهو سماعي كرى رضى

وسمن سمناً وصغر صغراً . ومنها فعل كصرد وهو سماعي ولم يرد إلا معتل اللام كهدي وسري (وصلاح) أي ومنها فعال يفتح الفاء وهو سماعي كصلاح صلاحاً وخرب خراباً (ثم زد فعلاً * مجرداً وبالتأنيث) أي ومنها فعل ككتف وهو سماعي ككذب كذباً وضحك ضحكاً . ومنها فعلة كوزن ما قبله مؤنثاً وهو سماعي كسرق سرقة وسبك بالسبن المهملة سهكة بدت منه رائحة كرائحة السمك واللحم الخنز (ثم فعلاً * له وبالقصص) أي ومنها فعلة يفتح الفاء وسيأتي أنه مقيس في فعل المضموم كشجع شجاعة وسماعي في غيره كرجح رجاحة وفطن فطانة . ومنها فعلة محركة وهو المراد بقوله وبالقصص أي بحذف حرف اللام الذي هو الألف وإذا حذفت الألف من فعلة صارت فعلة وهو سماعي كغلبه غلبة ولجب القوم لجابة بالجمع والباء الموحدة إذ علت أصواتهم ومثله يحجل محجلة (والفعلاء قد قبلوا) أي ومنها الفعلاء يفتح الفاء وسكون العين وهو سماعي كرجب رجباً أي رغبة وتوقع في هلكاء أي في هلاك (ع ٩) (فعلة وفعالة وجيء بهما * مجردين من التاء) أي ومنها الفعالة بكسر الفاء

وسمى أي أنه مقيس لحرفه أو ولاية كتنجر تجارة وأمر إمارة : ومنها الفعالة بضم الفاء وهو سماعي كدعب دعابة بالمهملتين أي مزاحاً ومنها فعال بكسر الفاء وسيأتي أنه مقيس لدى فرار أو كقرار كشر دشر أو أي إياه وسماعي لغيره كنفست المرأة فاسماً وأيس منه أياساً . ومنها فعال بضم الفاء وسيأتي أنه مقيس للداء للمض كسعل سعالاً وكذلك الصوت كصرخ صرخاً وسماعي في غيرها كسهد سهداً أي سهر سهرًا وهما المرادان بقوله مجردين من التاء (والفعل صلاً * ثم الفعيل وبالتاذان) أي ومنها الفعول بضم الفاء وسيأتي أنه مقيس لغير المعدي من فعل المفتوح كقعد قعوداً وسماعي في غيره كلذب الطين لزوباً أي لصق فيولازب وصعد

عودوا لما كنتم عليه من الوفاً كرماً فاني ذلك الحل الوفي
(قوله وسمن) هو من باب تعب وفي لغة هو من باب قرب (قوله كهدي هدي) لم يرد من ذلك إلا أربعة هدي وتقي وسري ويكي وما عدا ذلك كله جمع قاله جماعة وقد يقال بكاء بالمد نظر إلى كونه دالاً على الصوت كالرغاء واجتماعي قول حسان : بكت عيني وحق لها بكاء وما يفيى البكاء ولا العويل قول الناطم (والفعلاء قد قبلوا) هذا من الساكن فالصواب ذكره فيما تقدم (قول الشارح دعابة) الذي في الصباح الدعابة بالضم اسم لما يستعمل من ذلك أي المزاح قول الناطم (وبالتاذان) مبتدأ وخبر وفي بعض النسخ دين بالياء مفعول بمقدر أي اذكر دين بالتاء (قول الشارح ومنها الفعولة) هذا جرى على مذهب الكوفيين وإن بينونة على وزن فعولة بضم الفاء ثم فتحت لتسلم الياء في اليائي استخفافاً وحمل الواو عليه لأنه لا داعية إلى هذا الفتح لأن قياس مثله أن تفرضته وتقلب الياء واواً إذا كان يأتي العين كما إذا بنيت من السكيل وزن قفدو جندب وقال البصريون وسيبويه أنها على وزن فيعولة التزم حذف عنها تخفيفاً والبيان من أسماء الأضداد كما في القاموس يستعمل في الوصل والافتراق وما أحسن قول القائل وقد جمع بينهما في المصدر :
وكنا على بين ففرق شملنا فأعقبه البين الذي شئت الشعلا
فياحبا ضدان واللفظ واحد فله لفظاً ما أمر وما أحلا
(قوله حتى قيل أنه لم يسمع غير قبل البيع ونحوه قبولا) قاله أبو عمرو بن العلاء ونقله الجوهري والذي ذكره سيبويه في كتابه وتعلب في كتاب الفصح ونحوه لابن عصفور في القرب أن السمع من ذلك خمسة القبول والولوع والطهور والوضوء والوقود واقتصر في القاموس في الولوع والطهور على الفتح مصدراً وحكى في القبول والوضوء الفتح والضم وأما الوقود واقتصر على أنه بالضم مصدراً وبالفتح الخطب وحكى أبو عبيدة الولوع بالعين المعجمة من ولغ الكلب وقرأ مجاهد النسو بمعنى التأخير وقرأ عبد الرحمن السلمي في الصفات دحوراً بالفتح وجوز كونه مصدراً وذكر في القاموس اللغوب مصدراً غيب إذا لعب والهوى بالفتح مصدر هوى كرمى إذا سقط قاله عشى القاموس باختصار وإلى الخمسة الأولى أشار أبو العباس الهلالي بقوله :
وكل مصدر آتى على فعول فضمه سوى الولوع والقبول
كذا الطهور والوضوء والوقود والضم في الأخير أولى ياودود

(٧ بحرق) صعوداً . ومنها الفعيل وسيأتي أنه قد كثر في الصوت كسهل سهلاً وفي السير أيضاً كذمل البعير ذميلاً أي أسرع . ومنها الفعولة بضم الفاء وسيأتي أنه مقيس لفعل بالضم كالسهولة . ومنها الفعيلة وهو سماعي كنم الحديث نعمة ونصلحه نصيحة وفضحه فضيحة وهما المرادان بقوله وبالتاذان (والفعلاء * ن أو كينونة ومشبه شغلاً) أي ومنها الفعلان محركا وهو مقيس لما دل على تقلب وقد أهمل الناطم فلم يذكره في المقيس كحال يحول جولاناً . ومنها الفعولة يفتح الفاء وهو سماعي كبان بينونة وصار صيرة . ومنها فعل بضمين وهو سماعي كشغله شغلاً وسحق الطريق سحقاً أي بعدو كذا عمق البئر عمقاً (وفعلل وفعولة مع فعالية . كذا فعيلة فعلة فعلاً) أي ومنها فعال بضم الفاء مع ضم ثالثه وفتحه وهو سماعي كساد قومه سودداً وسودداً أيضاً . ومنها الفعول يفتح الفاء وهو قليل حتى قيل أنه لم يسمع غير قبل البيع ونحوه قبولا . ومنها فعالية يفتح الفاء مخففاً وهو سماعي نحو على الأمر علانية ظهر وكرهه كراهية ورفع عينه رفاهية اتسع

ومنها فعيلية بضم الفاء مخففا نحو ولدت المرأة وليدية أى ولادة . ومنها فعلة بضمعين مشددا نحو غلبه غلبة بالتحريك . ومنها فعلى محركا نحو جرت الناقة جزى بالجيم والزاي بمعنى أسرع وكذا صرط مرطى (مع فعلوت فعلى مع فعلنية * كذا فعولية والفتح قد قلنا) أى ومنها فعلوت محركا نحو رغب رغبوتا ورهب رهبوتا ورحم رحموتا وملك ملكوتا أى رغبة ورحمة وملكا . ومنها فعلى بضمعين مشددا نحو غلبه غلبه أى غلبة . ومنها فعلة بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام وكسر النون مخففا كرفه عيشه رفهية اتسع وسجف رأسه سجفية أى حلقه . ومنها الفعولية بضم الفاء وفتحها وكسر اللام ثمياء مشددة نحو خصه بالأمر خصوصية فهذه اثنان وأربعون وزنا غير الصادر اليحية . وأما اليحية فأشار إليها بقوله (ومفعول مفعول وبنا التثنية فيها وضم قلنا حملا) أى ومنها المفعول بفتح اليم مع اختلاف حركة عينه من فتح وكسر (٥٠) وضم مذكرا أو مؤنثا فتصير ستة أوزان . الأول مفعول بفتح اليم وسياق فى باب المفعول

انه مقيس فى كل فعل ثلاثى مطلقا سوى ما فاؤه واو نحو كرم مكروما وفرح مفرحا وخرج مخرجا وذهب مذهبا وسياق حصر ما شذ منه . الثانى مفعول بكسر العين وسياق انه مقيس فى فاؤه واو كعدم وعدا . الثالث مفعول بضم العين كهلاك مهلكا وهو سماعى قليل فى كلامهم ولهذا قال وضم قلنا حملا أى قل ما نقل عنهم . الرابع المفعلة بفتح العين وهو مقيس فى المفعول بالفتح ومقيس فيه كرضى مرضاة . الخامس المفعلة بكسرها وهو مقيس فى المفعول بالكسر ومقيس فيه كالموعدة السادس المفعلة بضم العين وهو قليل كقدر مقدرة ثم أشار إلى المقيس منها بقوله (فعل مقيس المعدي) أى قياس المصدر من الفعل الثلاثى المعدي فعل بفتح الفاء ساكن العين وشمل ذلك المعدي من فعل المفتوح

وذيلته بقولى : هذا الذى يعزى إلى الامام واستدرك الولوج بالاعجام ثم النشور والغوب والدحور كذا الهوى نلت أعظم الأجور (قوله ومنها فعيلية بضم الفاء وفتح العين الخ) فى البرماوى بفتح الفاء وكسر العين وتشديد الياء كولدت المرأة وليدية اه فيكون فيها الضبطان ومن ثم قال بعضهم :

كذا الفعيلة والفعل : * فاء الفعيلة فافتحها وضم (قوله وسجف رأسه) ذكر فى الكبير انه بالحاء المحملة ونحوه فى القاموس وقال فى انه بالجيم (قوله سجفنية) هذا صريح فى كونه مصدران الثلاثى وجعله سيمويه من الرباعى قال فى والناس على خلافه وقال فى القاموس رجل سجفنية كبلنية للحولى الرأس فجعله وصفا لمصدرا قول الناظم (ومفعول مفعول الخ) هذه الأوزان مصادر سيمية عند سيمويه وأسماء مصادر عند ابن الحاج فى قوانين المصادر ورجه أبو حيان وقوله وبنا متعلق بحال معطوفة على حال مقدرة أى مجردات ومتصلات بنا . وقوله (فعل مقيس المعدي) الاصح فى معنى القياس فى باب المصدر انه إذا ورد فعل ولم يدر كيف تكلمت العرب بمصدره أنا نسلك باب المطردا ما سمع منه فلا يمتدى إلى غيره وقال الفراء يجوز استعمال القياس وان ورد السماع بخلافه وضعف بأنه قياس فى مورد النص (قول الشارح كضربه ضربا) هذا مثال للصحيح منه وكرهه للمضاعف وكأكله كلالهم موزوعده وعدا للمعتل بالفاء وباعه يعال المعتل العين ورامه رميا للمعتل اللام (قوله وفهمه فيها) هذا مثال للصحيح منه وكسه مسأ للمضاعف وأمن أمنا للمهموز ووطه وطأ للمعتل الفاء وخاف خوف للمعتل العين وفى فىيا للمعتل اللام (قوله فنحو شكره) الصواب تأخير مع ما بعده إلى قوله وما سوى ذلك مسموع (قوله وقيد فى التسهيل) هذا القيد إنما هو فى غير المضغف أما المضغف فيكثر فعل فى المتعدي منه مطلقا كعضضت عضضا وشملت شما على انه ليس بالازم كما قال ابن هشام فى الحوائش فقد قالوا فهمه فهما ولهذا أطلقه سيمويه والأخفش (قوله بالقلم) أى أعم من أن يكون من عمل اللسان باللسان أولا (قوله كنتم) أى كتب فى لغة إذا غلبه وافصح فيه انه من باب ضرب قال تعالى وماتنم منا أى تظن فينا وتقدم وقوله ولقى التثيل به غير ظاهر لأنه ليس من عمل القلم قال فى المصباح لعتته ألقه من باب تعب لعقا مثل فلس أكلته بأصبع قول الناظم (والفعل لغيره) ظاهره ان فعولا لا ينقاس فيه ولو كان معتل العين واستثناء ابن الحاجب كراهية اجتماع الياء والواو مع الضم والغالب فيه فعال كصيام أو فعال كرواج أو فعالة كنباحه أو غيرها كثير ومن غير الغالب ثابت الشمس غيوبا وآب أبوبا (قول الشارح فنحو خطب) الصواب

والسكسور وهو كذلك كضربه ضربا وفهمه فهما فنحو شكره شكرا وطلبه طلبا وكتبه كتابة شاذ وكذلك ركه تأخيره ركوبا ومحبة محبة وقربه قربانا بالسكسر وشهده شهودا وحقره حقايرة أى استحققره وحذره حذرا ولبسه لبسا بالضم وحفظه حفظا بالسكسر ولزمه لزوما وضمنه ضمنا وكرهه كراهية شاذ وقيد فى التسهيل فعل السكسور بأن يدل على عمل بالقلم وكظم ولقى ولحس ووسط (والفعل لغيره) أى والفعل بضم الفاء مقيس لغير المعدي وشمل ذلك اللازم من فعل المفتوح والسكسور والمضموم وليس كذلك بل مراده اللازم من فعل المفتوح فقط كقعد قعدا وقت قنوتا وسكت سكوتا بدليل افراده فعل المضموم واللازم من فعل السكسور بالذ كر كما سياتى فنحو خطب خطبة وثبت ثباتا وصمت صمتا وغير ذلك شاذ . ثم ان اطراد الفعل أيضا فى اللازم من فعل بالفتح مشروط بشرط منها أن لا يكون فعل صوت ولهذا قال (سوى فعل صوت ذا الفاعل جلا) أى فإن كان فعل صوت من أى حيوان كان

قياسه الفعل بالضم كصرخ صراخا ونبح نباحا ورغا برغا والاشارة بهذا إلى فعل الصوت وهو مبتدا وجلا بالجم خبره والتعال مفعول به مقدم أي وفعل الصوت جلا الفعل مصدر له أي أظهره ويكثر أيضا مجيء فعل الصوت على فعيل ككسب أي وكذا قياس فعل الداء الفعل ككسب أي . ومن شروط اطراد القول في اللازم من فعل المفتوح أن لا يدل على فرار أو كفرار ككسب أي ولا على سير ولا قلب ككسب أي ولو قدم ذكر ذلك هنا لكان أولى وأمام مصدر اللازم من فعل المكسور فأشار إليه بقوله (وما على فعل استحق مصدره) إن لم يكن ذاتا (كونه فعلا) أي وما كان من الثلاثي على فعل بالكسر قياس مصدره ان لم يكن معني بل لازم مفعول محركا كصرخ فراحا وظمى عظما وعجب عجبافحور غبر غبة وعلم علما ولبث لبثا وسعد سعادة ونشط نشاطا وغير ذلك شاذ وأطلق الناظم في ذلك وهو مشروط باليدل على لون في الأثر إذ قياس الألو ان فعلة بالضم كالجمرة والصفرة والخضرة وأمام مصدر فعل بالضم (٥١) فأشار إليه بقوله (وقس فعلة) وأفعوله لفعلة

كالشجاعة والجاري على سهلا
أي وقس فعلة بالفتح وفعولة
بالضم مصدر الفعل بالضم
كشجع شجاعة وصلب صلاية
ومصح سماحة وكسهل سهولة
وجعد الشعر جمودة ونزر
الشيء نزرة أي قل فنحو أدب
الرجل أدبا وقرب قربا ولرب
الطين لزوبا أي لصق فهو
لازب وكثر كثرة وصغر صغرا
كغتب وحقق حقا بضمين
وغير ذلك شاذ . وقد نبهت
في التشرح على أن المقيس
الفعلة لغلبتها دون الفعولة
لغلبتها على أن فعل بالضم
أولى لكونه مقيسا من الفعولة
كالقرب والبعد والحن والقبح
ثم أشار بقوله (وما سوى ذلك
مسموع) إلى أن سائر أوزان
المصادر السابقة سماعية
لا يقاس عليها وجملتها كما سبق
ثمانية وأربعون والمقيس
منها اثنا عشر فعل كضرب
ضربا وفعل كقعد قعدا

تأخيره إلى قوله وما سوى ذلك مسموع قوله (والجاري) بالراء اسم فاعل من جرى نعت لمقدر أي والنصدر
الجاري وفي بعض النسخ الجائي بالهمزة (قول الشارح وصلب صلاية ومصح سماحة) يقال صلب الشيء بالضم
صلاية اشتد وقوى والوصف منه صلب بسكون اللام ومصح سماحة ومموحة فهو مصح بفتح فكسر وخس
فهو وخس وبهذا يرد على قول بدر الدين ومن تبعه ان فعلة مقيس في فعل الذي الوصف منه على فعيل كشجع
شجاعة فهو وشجع وفعلة فيما كان الوصف منه على وزن فعل بسكون العين كسهل سهولة فهو وسهل اذ لم
يقولوا صولة أو صلب واجتمع المصدران في مصح والوصف منه ليس على وزن فعل ولا فعيل (قوله على أن
المقيس الفعلة لغلبتها دون الفعولة لغلبيتها) ذكر في ك من أمثلة الأول نحو الخمسين مادة ومن الثاني ستة والقياس
منوط بالكثرة وحكي في الخلاف في قياسه وكلام سيبويه صريح في أن لا يقاس عليه (قوله على أن فعل بالضم
أولى الخ) القول بقياس فعل أولى من القول بقياس فعلة وهو قول ابن عصفور والزجاج كافي ابن هشام
وذكر في ك منه ما ينفي على ثلاثين مادة قول الناظم (وما سوى الخ) كان من حقه أن يتم الكلام على المقيس
ثم يأتي بعده هذه الكلية وقد يقال أراد ماسوى ماسبق سماعي سوى ما كثر فيه كذا وكذا وهو المشار إليه
بقوله وقد كثر الفعيل في الصوت الخ فكان مستثنى مما قبله على أن بعضهم ذهب إلى أن مصادر الثلاثي كلها إنما
تعرف بالسماع وليس فيه مقيس أصلا وان كثر في شيء من الأنواع لكثرة الانحراف في ذلك قول الناظم (وقد كثر
الفعيل الخ) حمل هذا الشارح كثيره من الشراح الكثرة على القياس واعترضه البرماوى بما حاصله ان من
أفعال الأصوات قولهم بقت الظبية بقاما وضجت الثعلب ضباحا وينفرد فعيل في نحو سهل الفرس سهلا
وضجر الصرد ضجيرا ويشتريان في نحو نعب الغراب نعبا ونعبا وأزت القدر صوت ازازا وأززا فان كان
معنى الاختصاص هجران هذا الوزن في هذا الفعل وهجران هذا في هذا معنى الاشتراك التخيير فهما من
غير اعتبار كثرة الواجد منهما وان كان مرجع الاختصاص والاشتراك إلى السماع بطل القياس وان كان معنى
الاختصاص كثرة هذا في هذا معنى الاشتراك استواء الأمرين فيحتاج في معرفة الكثرة والاستواء أيضا إلى
السماع ويبتل حينئذ القياس وعلى كل حال فدعوى القياس في الوزنين مشككة (قوله وأهمله الناظم) يعنى هنا
وذكره في الخلاصة فقال أول صوت وشمل سير (قوله وزكركما) في التمثيل به نظرا لأن الكلام في اللازم وهذا
متعدد دليل مزكوم على أن زك من باب فعل المكسور العين لا من باب فعل المفتوح قول الناظم (ولدى فرار الخ)

وفعال كصرخ صراخا وفعل محركا كصرخ فراحا وفعلة بالفتح كشجع شجاعة وفعولة بالضم كسهل سهولة فهذه ستة قد ذكرها واثان هما الفعل
والفعل ككسب أي وقى أربعة . الأول فعيل وقد أشار إليه بقوله (وقد كثر الفعيل في الصوت) أي أن الصوت يكون على فعال بالضم كما سبق
كصرخ صراخا وعلى فعيل أيضا بكثرة كانهت عليه كسهل سهلا ونهق نهيقا ونعب الغراب نعبا بالمهملة وكذا يكون الفعيل مقيسا لما دل على
سير وأهمله الناظم كذمل ذميلا أسرع ودب دبيبا وأيضا قد ذكرنا أن الفعل بالضم قياس فعل الداء فأشار إليه بقوله (والداء المعض جلا
معناه وزن فعال فليقيس) أي والداء المعض أي المرجع جلا معناه أي أظهر مصدره وزن فعال كسهل سهلا وزكركما وعطس بالمهملة عطاسا
وقوله والداء مبتدا وجلا خبره وهو فعل ماض ووزن فعال فاعله ومعناه مفعول به مقدم والمعنى هو المصدر وقوله فليقيس أي فليكن هو
المقيس في فعل المفتوح اللازم الدال على الداء لا الفعول المفهوم من الاطلاق السابق . الثاني الفعل بالكسر واليه أشار بقوله (ولدى فرار
أو كفرار بالفعل جلا) أي أن شرط اطراد الفعول في فعل اللازم أن لا يكون فعل فرار وشبهه

كالإباء والامتناع فإن كان كذلك فصدره الفاعل بالكسر (٥٢) وقوله جلا بكسر الجيم أي ظهور ووضوح كشر دشر اداو فر فرار أو أبق بإباقا

خبر مقدم وجلا بكسر الجيم مقصورا مبتدأ مؤخر وبالفعال متعلقا وادعى البر ماوى ان جلا بفتح الجيم وان فيه إبطاء مع ما قبله وفيه نظر ثم صريح الناظم ان الفرار وشبهه معنيان لا ينفى أحدهما عن الآخر واقتصر في الخلاصة على ذكر الامتناع فقال: فأول لدى امتناع كأي. وشرحه شرا حقه على ظاهره وزعم ابن عصفور أن فعلا يتقاس في الهياج وما جرى مجراه كالنكاح وفي الأصوات كالصباح والنداء وفي انقضاء أو ان الشيء كالجلداذ وهو الوقت الذي حال ان يحذفه النخل وليس في كلامهم وزن فعال بالكسر غير مصدر إلا ناقة تلأع أي سريعة وأما القفال لمرق في الذراع فمعجمي نقله في إضاءة الادموس (قوله كالإباء) تمثيل للشبه (قوله والامتناع) عطف تفسيري وامتنع فسر الزمخشري والبيضاوي وأبو السعود وغيرهم من المفسرين أي من قوله تعالى إلا يلبس أي وفسره شرح الخلاصة بكروه واعتراضوا التمثيل به حيث دل كونه متعديا قول الناظم (والفعالة دع لحرقة أو ولاية) نقل المرادى والأزهري عن ابن عصفور ان فعالة مصدر مقيس في كل فعل ثلاثي دل على حرقة أو ولاية مفتوح العين كان أو مكسورا متعديا كان أو لازما وإلى هذه الكلية أشار في بغية الآمال فقال:

وكل مادل على حرقة أو * ولاية له الفعالة رأوا

من ذلك للحرقة خاط تجرا * وللولاية ولي وأمرأ

فدخل تحت عموم قوله كل مادل كونا ولذلك نوع الأمثلة والتعين حمل كلام الناظم عليه خلافا للشارح (قوله ككتب) يستعمل متعديا ولازما ومن اللزيم ككتب القاضي بالفقه أي حكمها (قوله ونسخ) التمثيل به غير ظاهر على ما شرح به إذ لا يستعمل الامتداعيا (قوله ومعنى قوله ولا تهلا أي لا تنفس) أي أو لا تضعف عن الوصول إلى ما قرره لك وتفرغ من كثرته والآلف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله وعندى) حاصله أنا لا نسلم ان أفعال الحصار محصورة في فعل المضوم إذ الراد بها السجاياء الثابتة ملازمة وذلك يكون في الثلاثي مطلقا قال في بغية الآمال:

وألحقوا جميع مادل على * ما كان معنى ثابتا بفعله

فجاء مصدرا له الفعالة * نحو البراعة وكالجهالة

(قوله على قلب) أي تحول وليس الراد به مطلق الحركة وإنما الراد به حركة مخصوصة مشتملة على اضطراب واهتزاز كالجلولان بدليل عدم شموله لضرب ومشي قاله الشيخ يس (قوله ثم لما أنهى الكلام) الأولى لما ان كان المصدر دلالة فيه على المرة ولا على الهيئة المخصوصة وإنما يدل على الحقيقة من حيث هي احتاج العرب إلى وضع ما يدل على ذلك عند ارادته من الفعل الثلاثي قول الناظم (لمرة فعلة وفعله وضعوا . لهيئة الخ) وضعوا ماضيا عاملا في فعلة مفتوح الفاء ولمرة متعلقة وفعلة بكسر الفاء معطوف على مفتوحها وهيئة معطوف على لمرة وليس فيه العطف على معمولين لعاملين لوجود اللام فهو من عطف معمولين على معمولين لعامل واحد كما تقول أعطيت زيدا عمارة وعمرا قميصا (قول الشارح نحو جلس جلسة وضرب ضربة) فيه اشعار بأن التاء الدالة على المرة الواحدة تدخل عن المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس كهذين المثالين وكقيام قومة وقعدة قدة وكل أكلة وأما مصادر الأفعال الباطنة والحاصل الجميلة الثابتة كالظرافة والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال منه ظرفة وحسنة كما نقله الشيخ يس في حواشي التصريح عن أبي حيان وقال ابن يعقوب في شرح الناظم سواء كان يعني الثلاثي مكسورا أو مفتوحا فيقال شربت شربة وضربت ضربة وأما المضوم فلم يمثله فيها علمت ولا أخرجه عن استعمال المرة فيه والظاهر امتناعها لأن معناه طبعي يأبى الحدوث المناسب للمرة اه (قوله مشية الخيلاء بالكسر الخ) راجع لجلسة ومشية وأما الخيلاء فثلث الحاء وهي مشية فيها ثمن يصحبها كبر وعجب ولذلك كرهت في الشرع وفي الحديث من تعاطف في نفسه

والمراد بشبهه مادل على امتنع كأبي إباء ونفر نغارا وجمع جماعا. الثالث الفعالة بالكسر واليه أشار بقوله (فعالة) لحاصل والفعالة دع * لحرقة أو ولاية ولا تهلا أي أن شرط اطراد الفعول أيضا في فعل اللازم أن لا يكون لحرقة أو ولاية فإن كان كذلك فقياس المصدر منه الفعالة بالكسر ككتب كتابه ونسخ نسخة ووزر وزارة ومعنى قوله ولا تهلا أي لا تنفس وأما قوله فعالة لحاصل فقال بدر الدين رحمه الله تعالى الحاصل إنما تبني من فعل المضوم نحو لطف لظافق وقد تقدم ان مصدره يحى على فعالة وفعولة وقوله هنا فعالة لحاصل إعادة محضة اه وعندى أنه ليس بأعادة محضة بل هو بيان لمعنى آخر أهم من الأول فانه ذكر أو لا أن فعل بالضم يحى مصدره لمقيس على فعالة وفعولة وأراد هنا أن يبين ان مصدر أفعال الحاصل من أي فعل كان يصاغ على فعالة كظرف ظرافة من فعل بالضم ورجع عقله راجحة من فعل بالفتح وغبي غباوة من فعل بالكسر. الرابع الفعلان بالتحريك وقد أهمله الناظم هنا وهو مقيس لمادل على قلب كجال حولانا وخفق الطير خفقانا. ثم لما أنهى الكلام على المصادر وذكر نوعا منها فقال (لمرة فعلة وفعله وضعوا * لهيئة غلبا كمشية الخيلاء) أي أنهم وضعوا للدلالة على المرة من مصدر الثلاثي المجرد فعلة بفتح الفاء وللدلالة واختال على الهيئة منه فعلة بكسر هاء نحو جلس جلسة وضرب ضربة بالفتح أي واحدة ونحو هو حسن الجلسة وجلس جلسة ومشية الخيلاء بالكسر

دلالة على الهيئة وعلى الحالة التي يكون عليها الفاعل حال مباشرة الفعل وأشار بقوله غالبا إلى ما شذ من نحو قولهم لقيته لقاء وأتيته إتيانا والقياس لقاءه وإتياءه بالفتح في المرة والكسر في الهيئة وقد نهت في الشرح على أن شرط (٥٣) بناء المرة والهيئة أن يكون مقبلا فلا تقول نكحها نكحة ورجع

رجعة وأن لا يكون المصادر مبنية عليها كرجعة ورجية وأن لا يكون فيه تاء التأنيث مطلقا كالشجاعة والسهولة

فصل في مصادر ما زاد على الثلاثي

وهو إما أن يكون رباعيا مجردا كعمل أو من مزيد الثلاثي وزادته إما بالتضعيف كعمل أو الألف بين فائه وعينه كداعل أو همزة القطع كأكرم أو خماسي مبدوء بهزة الوصل كأنطلق واقتدر أو بالتاء كتدحرج أو سداسي ولا يكون إلا مبدوءا بهزة الوصل فقط كما تخرج فهذه سبعة أنواع وبدأ بالمبدوء بهزة الوصل خماسيا أو سداسيا فقال (بكسر ثالث همز الوصل مصدره * ل حازره مع مدما الأخير تلا) أي أن بناء المصدر من كل فعل حاز همزة الوصل خماسيا كان كأنطلق أو سداسيا كما تخرج بكسر ثالثه كالطاء من انطلق والتاء من استخرج مع مد الحرف الذي يتلوه الحرف الأخير وهو اللام مثلا من انطلق والراء من استخرج والمراد بعه إشباع فتحته حتى يتولد منها ألف فيصير انطلاقا واستخراجا ومثله اقتدر اقتدارا

واختال في مشيه لقي الله وهو عليه غضبان (قوله دلالة على الهيئة) أي ولا يدل معها على المرة فيكون المطلق الحدث الصادق بالوحدة وبالتعدد ومن الدلالة على الهيئة القلة في حديث أن الله تعالى كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة فقد ضبطه النوى بالكسر لكن ضبطه الخطأ في أغاليط المحدثين بالفتح وقال الكسر غلط (قوله إلى ما شذ من قولهم لقيته لقاء) أي ومن قولهم حجة بكسر الحاء في الدلالة على المرة وقياسه الفتح ولم يسمع من العرب قاله ثعلب وقوله في ذلك في الصباح والقاموس والمصباح مانعين القياس دون خلاف وبنوا على ذلك أن هذه اللفظة هي التي تضاف إلى ذي في قولهم ذى الحجة وأنه لا يقال إلا بالكسر لأنه مأخوذ من الأول واعترضه محشي القاموس بما حاصله مع أن الحجة بالفتح للمرة منقول عنهم أيضا صرح به القزافي غريب البخاري وعياض في المشرق وقال القسطلاني في باب الفتيان من البخاري الفتح هو الرواية ويجوز الكسر يعني على الشذوذ على أن بناء فعلة بالفتح من الفعل الثلاثي للمرة من القواعد المقررة في التصريف دون توقف على صماع وغيره كاجزم به أبو حيان وهو الذي نعطي قوة كلامهم وأما دو الحجة للشهر الذي يقع فيه الحج فالفتح فيه أشهر والكسر فيه قليل كافي للمشرق أيضا وإنما نهينا على هذا لأننا رأينا كثيرا من فصحاء شراح البخاري قد وهم في ذلك وسلكوا في التخليط ما سلكوه من المسالك غبطوا فيه خبط عشواء في ليلة عشواء (قوله أن يكون مقبلا) أي أن يكون المصدر مقبلا وبشرط فيه أيضا أن يكون تاما متصرفا كما قيد به الدماميني كلام التسهيل والأزهري كلام ابن هشام (قوله وأن لا يكون المصدر مبنيا عليها) أي مصوغا على وزن فعلة وإلا فيدل على المرة منه أو الهيئة بالوصف كرجمة واحدة ونشد الضالة نشدة عظيمة .

فصل كذا وقع في نسخة الشارح والبرماوي وفي نسخة ابن يعقوب زيادة قوله يتضمن ما زاد على ثلاثة أحرف (قوله أو بالتاء كتدحرج) سياق كلامه أنه من مزيد الثلاثي وليس كذلك وصواب العبارة إمار باعى مجرد كتدحرج أو من مزيد حرف كتدحرج أو حرفين كاحرنجم أو من مزيد الثلاثي وزادته الخ ويحذف قوله أو بالتاء كتدحرج قول الناظم (مصدر فعل حازه) أي استحقه لبناء الفعل عليه في أول وضعه لا إن عرض الإدغام نحو اظير واطير إذا أدغمت التاء في الطاء فليس مصدره على هذا الضابط بل يضم رابعة نظرا لأصله كما سيأتي فسقط قول مج أن المصنف أطلق هنا كالحلاصة والتسهيل وهو مقيد بما إذا لم يكن أصله تفاعلا وتفاعل (قول الشارح والمراد بعه إشباع فتحته حتى يتولد منها ألف) أي فالمراد بالمدة في كلامه خصوص الألف للفرغ من أن ما قبل الآخر في كل فعل مبدوء بهزة وصل لا يكون أبدا إلا مفتوحا وإن المبدوء بالفتح لا يكون إلا ألفا فزيادة الحلاصة الفتح في قوله : وما يلي الآخر مدو افتحا .

غير ضروري الذي ذكره كذا قيل وفيه نظر إذ من الأبنية ما يكون ما قبل آخره غير مفتوح كالفعل وافعل وافعول ومن الأمثلة ما يعرض له السكون للإدغام كاعتمد وارتد أو اعلال كاقفاد واستزاد الناظم إنما أتى بما يشمل جميع الأبنية والأمثلة فلم يكن بد من الزام الفتح فإن كان موجودا في الفعل فذاك وإلا فقد شرطه فكلامه في الخلاصة صحيح والزامة الفتح ضروري أنظر الشيخ يس (قوله والجملة صلة ما الخ) أي والمائد محذوف أي ما الأخيرة تلاه ففاعل تلا ضمير الأخير (قوله لكنه أخرجه) ما سيأتي بيان لحكم زائد الناظم لا تقييده فهذا الحكم واجب له مطلقا زاد في المعتل تقييد آخر وهو الآتي ونحو هذا يرد عليه في قوله لكنه أخرج المعتل قول الناظم (واضممه من فعل التازيد أوله) أل في التاء للمهد الذي كرى والمعهود تاء المطاوعة وشبهها في أنها لغير الحاق احتراز من تاء ترمس والمراد بالفعل

واحمر احمرارا في الخماسي وكذلك احرنجم احرنجما واحمر احمرارا واحولى احليا في السداسي وبكسر خبره مقدم ومصدر مبتدا مؤخرا والأخير تلا مبتدأ وخبر والجملة صلة ما وشملت عبارته الصحيح كما مثلنا والمعتل العين كاستقام لكنه أخرجه بعد بقوله ما عينه اعتلت البيت . ثم أشار إلى المبدوء بالتاء بقوله (واضممه من فعل التازيد أوله) أي وضمه ما يتلوه الأخير إذا بنيت المصدر من فعل زيدت التاء في أوله كتدحرج تدحرجا وتكلم تكلم

وتقابل تقابلا وشملت عبارته الصحيح (٥٤) والعقل لكنه أخرج العقل بقوله (واكسره سابق حرف يقبل الملا)

الذي زيدت في أوله التاء فتعمل كدحرج وما كان على وزنه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابها ومجموع ذلك عشرة أبنية الثلاثة المذكورة في الشرح وتفعيل كتشيطن وتعمل كتشيطن وتفعلي كتسلي وتفعول كتجورب وتفعول كتفانس وتفعول كترهولك أي أرخى مفاصله في المشي وتفعول كتفمرت (قوله وتقابل تقابلا) حكى في القاموس والصحاح ثلث الواو في التفاوت مصدر تفاوت ولا نظير له والشهور الضم على القياس قال الله تعالى ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ومحول على العقل من هذا الوزن كالتواني والفتح للتخفيف وقصره جماعة على أنه لغة لبني كلاب لا يتكلم به غيرهم قاله عشى القاموس قول الناظم (يقبل الملا) أي يقبل القلب بأن يكون واوا أو ياء (قول الشارح كتسلي تسليا) أصله تسليقوا وتولي توليا بضم ما قبل آخره على قياس نظيره من الصحاح والآخر قلبت في الياء واوا لضمها ما قبلها ثم أدى التصريف إلى قلب الضمة كسرة وإبدال الواو ياءا لئلا يخرج إلى ما ليس في كلام العرب وذلك أن هذه الواو متطرفة قبلها ضمة وكونها واوا إما لصلتها كالتداعي أو عروضا كالترامي ثم قلبت الضمة بكسرة الواو ياء لأن الواو بمنزلة ضميتين وضمها والضمة التي قبلها أربع حركات يقال وهم يخفون الكلام إذا اجتمع فيها أربع حركات يقال من جنس واحد أو جنسين نحو يشعركم لاسيا والكلمة عروضة لأن تضاف إلى ياء التكلم أو ينسب إليها فيزداد الثقل والتنافر فقرروا إلى الياء والكسرة لأنهما أخف من الضمة والواو قال بعضهم ويبدأ بقلب الضمة كسرة ثم قلب الواو ياء والعكس أولى لأن الثقل بالثاني وقع ولأن جعل الحركة تابعا أولى من جعل الحرف تابعا (قوله في كلامهم) أي العرب مضموما (قوله الاسم) أي العرب (قوله مضموما ما قبلها) أي بضمة لازمة بخلاف المعجم كسمندول بلبل بالشام والبربر كسبو لواد حول فاس وبخلاف الفعل كيدعو والبنى كهو قول الناظم (للعقل) أطلق للصنف هنا وفي الخلاصة مجمل كلام الرادى على أن المجرد نحو دحرج والأبنية الملحقة به هي جلبب ويطرو وحوقل وجمهور وسلي وقلنس حكمها واحد في محي مصدرها على أحد الوزنين وهو ظاهر قوله في التسهيل ومصدر فعل والملاحق به لكن الصواب حذف جلبب لأنه داخل في قوله وإنما يخرج عنه ما كانت زيادته تغير تضعيف أصل وقول أبي حيان حسبافي التصريح ويح لم يسمع الفعل في الملاحق إلا في حوقل الشيخ حيقا لا قرع عن الجماع لضعف فيه نظر في القاموس سلفيته سلقاء بالكسر ألقته على ظهره (قوله كدحراج) ثقل في التصريح عن الصيمري أنه لم يسمع وهو قصور فقد نص عليه جمع من أئمة اللغة والصرف وذكره في الصحاح والقاموس والحكم وليس الصيمري ممن يعتد به في هذا الشأن كما قاله عشى القاموس (قوله لكن المشهور الخ) ثالث الأقوال أنه قياس في المضعف كزلزل صناعي في غيره كسرهق قال في إضاءة الأدموس وليس في كلامهم وزن فعال غير مصدر إلا البداء لآخر ليلة من الشهر قول الناظم (وفعل اجعل له التفعيل) لا بد من تقييد فعل بأن يكون أصله التشديد احترازا عما عوض فيه كاسترقانه يجوز فيه إدغام التاء في التاء فتقل حركة الأولى إلى الساكن قبلها وتسقط همزة الاستغناء عنها بالحركة فيقال ستر بالتشديد ومصدره ستارا بكسر أوله وتشديد ثانيه وأصله استنارا وقوله (للحاوية تفعلة . الزم الخ) أمر من الزم الرباعي وتفعلة مفعول أول وللحاوية مفعول ثان زيدت فيه اللام تقوية لتأخر العامل ويحتمل أن يكون أمرا من الثلاثى قطعت همزة الوصل فيه ضرورة كما قاله المرادى ونحوه في نى وصرح كلام الكشاف الجواز من غير ضرورة لأن أوائل أعجاز الآيات تعامل معاملة أوائل صدرها لأنها مواضع فصول فكانهم ابتدأوا بعد قطع (قول الشارح وصلى تصلية) صلى أن كان بمعنى أحرق فقد سمع مصدره التصلية الذي هو التصلية وإن كان بمعنى الدعاء يقال في القاموس وصلى صلاة لا تصلية يعني لما فيه من الإيهام ونحوه في الصحاح ولهج به السعدي التلويع والسيد وجماعة تقليدوا تبعهم الخطاب أول شرح المختصر وبالع عن السكسنى من الشافعية حتى قال إن استعماله كفر وفيه نظر إذ ليس بين التصلية بمعنى الإحراق

أي واكسر ما يتلوه الأخير إذا كان اللام حرف علة كتسلي تسليا وتولي توليا وتوالي وإنما كسروه لئلا يخرج إلى ما ليس في كلامهم . وهو كون آخر الاسم واوا مضموما ما قبلها . ثم أشار إلى مصدر الرباعي المجرد بقوله (للعقل اثت بفعال وفعلة) أي واثت بوزن المصدر من فعل وهو الرباعي المجرد كدحرج على فعال بالكسر أو فعلة بالفتح كدحراج ودرجة وقضيته أن كلا منهما مقيس وهو ظاهر التسهيل لكن المشهور به صرح في الخلاصة حيث قال : واجعل مقيما ثانيا لا أولا * أن المقيس الفعلة ثم أشار إلى مصدر الرباعي الذي هو من مزيد الثلاثى وزيادته بالتضعيف بقوله (وفعل اجعل له التفعيل حيث خلا * من لام. اعتل) أي واجعل مصدر فعل المضعف التفعيل نحو وكلم الله موسى تكليما وسلموا تسليما وكبره تكبيرا وهذا إذا كان صحيح اللام كما يفيد به فإن كان معتابا فأشار إليه بقوله (للحاوية تفعلة * الزم) أي والزم في الحاوي حرف العلة لأماله التفعلة كزكي تركية وصلى تصلية وأشار بقوله

بصره تبصرة وذكره
تذكرة والقياس تبصيرا
وتذكيرا ولم يذكر الناظم
عكسه كقوله :

* بانت تنزي دلوها تنزيا *
أي تنزية وهذا هو القياس
في مصادر البدوء بهمة
الوصل والبدوء بالناء وفي
فعل المضعف وقد يستغنى
عنها بغيرها سماعا فيحفظ
ولا يقاس عليها وإلى ذلك
أشار بقوله (ومن يصل
بتفعال تفعل والضمفعال
فعل فاحده بما فعلا)
أي وقد يجيء مصدر تفعل
وهو للبدوء بالناء على
تفعال بالكسر مشددا
كتملق عملاقا والقياس
تملقا كما سبق وقد يجيء
مصدر فعل المضعف على
فعال بالكسر مشددا
أيضا نحو كذب كذبا
والقياس تكذبا وانما قال
يصل لأن المصدر يوصل
بالفعل في تسميته كما في
قولا كذب تكذبا وعلى
هذا فصول العبارة ومن
يصل تفعالا بتفعل
فانعكس على الناظم ثم قال
(وقد يجاء بتفعال لفعل
في * تكثير فعل كتنسيار)
أي وقد يجيء مصدر فعل
المضعف على تفعال بالفتح
محققا للدلالة على الكثرة
كطوف طوافا وسير

ويعنى الدعاء إلا مجردا لا مشترك اللفظي وهذا لا يوجب الكسر ولا ميسر له به عند وضوح القرائن كمن قال
كفرت البذر في الأرض أي سترته على أن الزوزني في مصدره قال إنه سمع ونحوه لشعب وأنشدوا عليه من
الشعر القديم : تركت للדם وعزف القيان * وأدمنت نصليته وابتها

وقد أوسع الكلام في إثباته الشهاب في شرح الشفاء وشفاء الغليل والعناية ونحوه في طالع السرقات وإن قلنا
بعدم سماعه فاستعماله جائز على رأي من يقول بصحة استعمال المصدر القياسي مطلقا وكذا على رأي سيديويه إذ لم
يستعملوا الصل مصدر اسماعيا قول الناظم (وللأمر منه) حذف الياء من العار استغناء عنها بالكسرة قبلها
على حد قوله تعالى الكبير المتعال لغير ابن كثير فهو لغة خلاف التي وقوله (ربما بذلا) محل التقليل مالم يكن
مهموزا أما المهموز كنبأ فالغالب فيه ففعله كافي التسهيل (قول الشارح بانت تنزيا الخ) تمامة كما تنزيا سهلة
صيا. والشبهة كافي القاموس العجوز النصف العاقلة والنصف بالتحريك المتوسطة في السن (قوله) فيحفظ
ولا يقاس عليه) أي خلاف ما يقتضيه قول الناظم فاحده من أنه مقيس قول الناظم (ومن يصل بتفعال تفعل)
تفعل مفعول يصل وبتفعال الثاني والفعال معطوف على الثاني وفعل معطوف على المفعول الأول وفيه
العطف على مفعولي عاملين مختلفي اللفظ والمعنى وفيه خلاف قاله سني وجوابه أن الفعل على تقدير حرف الجر
أي ومن يصل تفعل بتفعال وفعل بالفعال فاحده الخ وهو جائز إجماعا (قول الشارح بالكسر مشددا) أي
بكسر أوله وتشديد نائه وزيادة الألف بعدها (قوله فانعكس) فيه نظر بل التوصل يكون من الجانبين قول
الناظم (وقد يجاء بتفعال الخ) اختلف الشراح في قياسه وعدمه وقد على الأول للتحقيق وعلى الثاني للتقليل
وما ذكره من أنه مصدر فعل المضعف هو مذهب الفراء وغيره من الكوفيين ومذهب سيديويه والبصريين
أنه مصدر لفعل الثلاثي إذا أرادوا التكثير ونحوه في القاموس قال في بغية الآمال :

وكثرت بزنة التفعال * من فصل المضعف كالتجوال

وبالثلاثي خص أهل البصرة * ذا الوزن كالوصف الذي للكثرة

فقول أبي العباس أحمد بن عبد العزيز الهلالي في إضاءة الادموس لأعلم لصاحب القاموس سلفا في جعل
تفعال مصدر الثلاثي مما يجعل عنه فقد ذكره شراح اللامية والتسهيل وعقده سيديويه ترجمة انظر سني (قوله)
على تفعال بالفتح الخ) أي وأما التفعال بالكسر فلم يأت منه مصدر إلا في التبيان والتقاء عند جمع من أئمة اللغة
والصرف قال في الصحاح الصادر أنما يجيء على التفعال بالفتح ولم يجيء بالكسر إلا التبيان والتقاء
واضطراب كلام القاموس في التبيان وذكر فتح نائه في لغة ضعيفة قال والتبيان ويفتح مصدر شاذ إلا أن
حكايته الفتح غير معروفة إلا على رأي من يجيز القياس مع السماع وذكر في التقاء أنه اسم مصدر ونظيره
تبيان قال محشي والصواب أنه مصدر بدليل التنظير إذ لا قائل في تبيان أنه اسم مصدر والعجب منه فقد
قال سيديويه أن كلا منهما اسم مصدر ونظرهما بالنبات من أنبت وذكر في القاموس أيضا تيفاق ونحوه
في الصحاح وتبكاء في لغة ضعيفة إلا أن مقتضى كلام غيره أنه بالفتح لا غير كما في إضاءة الادموس وذكر في درة
الفواض تضال وابن جماعة في شرح اللقائم تحتار وعشى القاموس عن بعضهم تمثال والشهاب في شرح الدرة
تشراب وزعم أنه سمع بالوجهين ومذهب سيديويه أنها كلها أسماء مصادر وقد كنت لفت ذلك في تولى :

وكل مصدر على تفعال * بالفتح كالتسيار والتجوال

إلا مصادر أتت بالكسر * في نص كم من متقن وجبر

تبيان تلقاء كذا تضال * تبكاء تحتار كذا تمثال

تشراب تيفاق فقط نلت اللرام * وكلها اسم مصدر عند الإمام

ولا يرى مصادر التفعال * تأتي بكسر أول بحال

(وقد جعلنا * بالثلاثي فعلي مبالغة * ومن تفاعل أيضا قد يرى بدلا) أي وقد جئ بمصدر الثلاثي على فعل بكسر الفاء والعين للشدة للدلالة على المبالغة وإنما ذكره في هذا الفصل استطرادا لمشاركتة تفاعل في فعل بكسر مشددا كخصه به خصيصا وحته عليه حثنا والقياس خصا وحشا وهما من الثلاثي المضعف العدي وقد جئ بمصدر تفاعل على فعليا أيضا بدلا من التفاعل السابق نحو تراعى القوم رميا بدلا تراعى القوم (وبالفعلية افعلا قد جعلوا * (٥٦) مستغنيا لا زوما فأعرف الثلاثي) أي وقد جعلوا المصدر المبدوء بالهمزة وهو افعلا كاقشعر واطمأن على

قول الناظم (وقد جعلنا * بالثلاثي فعلي) الظاهر أن ما في كلام الناظم واقعة على المصدر فهو نكرة مفعول ثان يجعل وفعل هو النائب عن الفاعل أي وقد جعل فعليا مصدر الثلاثي لأجل قصد المبالغة وهذا مذهب الجماعة وقد حكى في ك الانفاق عليه وهو خلاف قوله في التسهيل وقد ينفي في الكثير عن التفعيل للفعلا أو الفعليا اه فبعده مصدر المضاعف وظاهر قوله وقد جعلنا انه لا ينقص (قول الشارح كخصه به خصيصا) لم يذكر في الصحاح ولا في القاموس معنى التكثير فيهما (قوله وهما من الثلاثي المضعف) وكذا يكون من غير المضعف نحو هزمه هزيمى وحجزه حجزى وخلفه خلفى ومنه قول عمر لولا الخليلي لأذنت أي لولا الاجتهاد في الخلافة والاشتغال بمهماتهما لكنت مؤذنا للناس لما في الأذان من الفضل العظيم قول الناظم (ومن تفاعل أيضا قد يرى بدلا) جعله فعليا بدلا من التفاعل السابق قرينة على أن ذلك أيضا إنما يكون له عند إرادة التكثير والمبالغة وهو مذهب سيديوه وصرح به ابن الحاجب في الشافية وقال في القاموس الرقا كعميا للرعاة اه فظاهره انه لا مبالغة وإنما المراد وجود هذه الحقيقة وقوله لا لزوما معطوف على مقدر وذلك المقدر مفعول مطلق أي استغناء جواز بحيث تكون تابعة له مرة وتبعه المصدر أخرى لاستغناء لزوم بحيث لا يؤتى له بمصدره الأصلي ثم ظاهره أن فعلية ليس بمصدر لأن الغالب في الاستغناء به أن يكون من غير اللامم وقوله في التسهيل وافعل فعلية ظاهر في المصدرية قال في وهذا ليس بمذهب سيديوه ولا أبي على ولا غيرهما ممن قال بقولهما وإنما هي أشعريرة وطمأنينة عندهم إيمان لهاتين الحقيقتين ولو كانتا مصدرين لزمتهما همزة الوصل لأنها تلتزم المصدر كما يلزمه الف افعلا فهما من الاقشعرار والاطمئنان بمنزلة النبات من أنبت اه فكان من حق الناظم أن لا يذكره قول الناظم (لفاعل اجعل فعلا) أصل فعال فيعال يباء بعد الفاء منقلبة عن ألف فاعل لوقوعها بعد كسرة وقد نطقوا كذلك فقالوا قاتلا وضربا قال فيج وهي لغة أهل اليمن وأطلق الناظم هنا كالحلصة فشمل معجوز الفاء والمعتل بالواو أو بالياء فاء أو عينا أو لا ما وهو كذلك عنده إلا أنه حكم في التسهيل بالدور فيما فاؤه ياء لاستغنائهم الباء المكسورة صدرا لكنهم قالوا لا توجدياء مكسورة في أول كلمة من كلام العرب إلا في ثلاثة أحرف يوم مصدر ياءومه بالأيام ويسار لغة في اليسار ضد اليمين ويعار جمع يعرو وهو الجدي الذي يصاد به الأسد ولا رابع لها ومتع الكل جماعة وجعلوا ما سمع من ذلك شاذا وأجاب الشاطبي بما حاصله أن ما فاؤه ياء قليل في اللغة بناء فاعل من فعله قليل لك في ذلك قليل والفعال ليس بلازم في فاعل لا سيما وهو يؤدي إلى كسر الباء وياء مكسورة في أول الكلمة نادر فلن هذا كله لم يستثنه الناظم ولم يصبأ به (قوله والمنقول عن سيديوه المفاعلة الخ) اعترضه سي به أنه ليس في كلام سيديوه ما ينفي القياس عن الفاعل ويرفعه النظره قول الناظم (ما عينه اعتلت) مطاوع أعلت أي قبلت العين الاعلال والتأثير بأن كانت هوية قلبها الالفاظ هوية أخرى فتأثرت وانقلبت اليها فان اعتلت في نفسها أي كانت حرف علة من غير أن تأثر بمؤثر وتقلب هويتها هوية أخرى فان المصدر على قياس الصحيح كاذ كرهذا الشارح وقوله (وتعويض بها حصلا * من المزال) جملة حالية والسوغ وقوع النكرة في أول الجملة الحالية أو تعلق الجار والمجرور بعده ومن المزال متعلق

فعلية بضم الفاء وتشديد اللام الأولى كاقشعريرة والطمأنينة والقياس الاقشعرار والاطمئنان بكسر ثالثة ومدماقبل آخره كاسبق وأشار بقوله مستغنيا لا لزوما إلى أن ذلك كله إنما هو على سبيل اللزوم أي الاطراد وقوله فأعرف الثلاث بضم الميم وإن شاء جمع مثال أي أعرف المقيس منها المطرد من النائب عنه السماعي ثم عاد إلى بقية مصادر الزيد فيه فقال (لفاعل اجعل فعلا أو مفاعلة) أي اجعل لفاعل وهو الراباعي الذي هو من مزيد الثلاثي بزيادة الف بين فائه وعينه فعلا بالكسر أو مفاعلة كقاتله قتالا ومقاتلة وجادله جدالا ومجادلة وظاهره أن كلامنا المصدرين مقيس وهو أيضا ظاهر الخلاصة حيث قال : لفاعل المفعال والمفاعلة . والمنقول عن سيديوه أن المقيس المفاعلة

لاطرادها نحو المياومة والياسرة مما فاؤه دون الفاعل ثم أشار بقوله (وفعلة عنها قد ناب فاجتملا) إلى أن فعلة بالكسر قد تنوب عن الفاعل والمفاعلة في مصدر فاعل نحو مراه مرية والقياس مراه ومجراة ثم أشار إلى مصدر معتل العين من افعلا واستفعل بينهما من الإفعال والاستفعل بقوله (ما عينه اعتلت الإفعال منه والاسم تفعال بالنا وتعويض بها حصلا * من المزال) أما الإفعال فهو مصدر الراباعي الذي هو مزيد الثلاثي بزيادة همزة القطع ولم يسبق له ذكر وكأنه لذهول منه رحمه الله تعالى كأكرم أكراما هذا في الصحيح العين منه وأما معتل العين منه كأعان وأقام فجئ أيضا المصدر منه على قياس محيجه لكن تسقط العين في مصدره لالتقاء الساكنين لأن أصله أقوم أقواما وأعوان أعوانا على وزن أكرم أكراما فقلوا حركة حرف العلة إلى الحرف الصحيح قبلها فانقلب حرف العلة ألفا لسكونه بعد فتحة فاجتمع ألفان

حذفت احدهما فصار اقاما واعانا فوضوا عنها تاء التأنيث فصار اقامة واعانة . وأما الاستفعال فهو مصدر السداسي المبدوء بهزة
الوصل كاستخرج استخر اجا وهذا في صحيح العين منه كسابق وأمامعتها كاستعان واستقام فيجىء أيضا المصدر منه على قياس الصحيح لكن
يطرأ عليه التخيير الذي ذكرناه في الأفعال فأصل استقام واستعان استقام واستعان واستعان استقام واستعان استقام واستعان استقام
إلى ما قبلها ألغا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار استقاما واستعانا فوضوا عنها تاء التأنيث (٥٧) فصار استقامة واستعانة وظاهر لزوم

هذا التاء لكن قال في الخلاصة:

وغالبا إذا التزم .

أى ويرى ما حذفوه من الأفعال

فقالوا أقام اقاما وأجاب اجابا

ويكثر ذلك مع الإضافة نحو

وأوحينا اليهم فعل الخبرات

واقام الصلاة ولم يحضرنى تعل

في حذفها من الاستفعال وربما

جاء وبالمصدر منه على وزن

المصدر الصحيح لتصحيحهم

فعله نحو استحوذ استحوذا

وأغيمت السماء اغياما والقياس

استحاذ استحاذة واغامت اغامة

* ثم لما نهى الكلام على مصادر

المزيد فيه أتبعها بذكر المرة

منها فقال (وان تلحق بغيرها)

تبين بهامزة من الذى عملا

أى وإذا ألحقت التاء بغير

الأفعال والاستفعال المعتل

العين من نحو الإقامة

والاستقامة من سائر المصادر

المقيسة المذكورة في هذا

الفصل كان ذلك لبيان المرة

من المصدر المعمول وسماه

معمولا لأنه مفعول مطلق

وذلك كقولك في المبدوء

بهزة الوصل خماسيا أو

سداسيا استخرج استخراجا

وانطلق انطلاقة وفي المبدوء

بالتاء تدرج تدرج وفي

وكذا سائر المقيسة الحالية

إلا بذكر الوصف بالواحدة ولهذا قال (ومرة المصدر الذى تلازمه * بذكر واحدة تبدولن عقلا) أى وإذا أردت الدلالة على المرة بما فيه

التاء ذكرت وصفه بالواحدة نحو أقام إقامة واحدة واستعان استعانة واحدة (باب المفعول والمفعول ومعانيهما) أى بفتح العين

وكسرهما وهما على قسمين مقيس وشاذ وضابط المقيس أن المصدر مفتوح مطلقا إذا بنى من نحو وعيد موعدا فكسور وان الظرف

في المعنى بتعويض ولا يصح تعلقه به لفظا لما فيه من الإخبار عن الوصول قبل تمامه والظاهر أنه يتعلق
بأعنى مقدر أو خبر مبتدأ مقدر أى هو كائن من الزال (قول الشارح لسكونه بعد فتحة) الظاهر في
التعليل لتحريك العين في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحال ثم هذا للنقل في الفعل ظاهر لعدم مانع للقلب
بخلاف المصدر فإن فيه مانعا وهو سكون ما بعد حرف العلة إلا أنهم أجروا المصدر بحرى الفعل في ذلك
(قوله لحذفت احدهما الخ) ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة الزائدة فوزنه أفعلة بحذف الزائد وقال
الأخفش والقراء النقلة عن الأصل فوزنه أفعلة وقول الناظم من الزال قابل لها وقول الخلاصة: وألف الإفعال
واستفعال أزل الخ صريح في الأول وتظهر ثمرة الخلاف في تخفيف اسم المفعول في نحو ساء فانك تقول
على مذهب الأخفش مسوا بإبدال همزة واوا وإدغام ما قبلها في بدلها على القياس لأنه يقول بأقرار واو
مفعول وحذف العين والقياس في الهمز بعد حرف زائد أن يدل من جنسه على مذهب غيرهم مساو بتخفيف
الواو ويانه أنك لما حذفت واو مفعول بقيت الهمزة بعد حرف أصلى وقياس تخفيفها حينئذ نقل حركتها إليها
وحذفها وأما الإدغام فيه فبالحل على الراء قاله الراى عن أبى الفتح (قوله ثم حذفت) أى الألف للنقلة
عن العين وهو صريح مذهب الأخفش والقراء (قوله وظاهر لزوم هذه التاء) أى لأنه عبر بما يقتضى الحصر
وهو الإخبار عن المعرفة بالظرف وذلك قوله الأفعال منه والاستفعال بالتاء على حد الكرم في العرب فيكون
المعنى لا واحد منهما إلا بالتاء (قوله لكن قال في الخلاصة الخ) أى فجعل هذا الباب يلزم التاء في غالب الحال
لا في جميعه فتكون التاء على هذا جائزة الحذف في السفة لغير ضرورة وهو قول سيبويه ونقل الراى
عن ابن عصفور أن ذلك موقوف على السماع وهو قول ابن مالك في التصريف من الخلاصة :

... والتاء الزم - عوض - وحذفها بالنقل نادرا عرض

وقال القراء أنه لا يجوز ذلك إلا إذا كانت الإضافة عوضا من التاء المرادى وظاهر كلامه أن حذفها
مع الإضافة قياسى (قوله ولم يحضرنى الخ) بل سمع ذلك في قولهم استفوه الرجل إذا اشتد أكله بعد
قلته استفاهها نقله السكودي في شرح الخلاصة (قوله وربما جاءوا بالمصدر منه على وزن الخ) هذا على قول
جمهور البصريين أنه شاذ في القياس وإن كان فصيحاً في الاستعمال لورود القرآن به وحكى الجوهري
عن أبى زيد أنه مقيس مطرد مطلقا وقال في التسهيل هو مطرد فيما أهمل ثلاثيه كاستنوق استنوقا
لا فيما استعمل قول الناظم (بذكر واحدة) لا يريد به خصوص الوصف بل دلالة الحال والإضافة
تكفى كيكنى القارى استعانة ونشده نشدة المألوف (تنبيه) لم يتعرض الناظم للهيئة من هذا الفصل
وحكم في الخلاصة بشذوفه فقال : وشذويه هيئة كالخثرة

(باب المفعول والمفعول ومعانيهما)

هذا الوزن أن دل على الحدث فالراجح أنه اسم مصدر كما تقدم وأن دل على زمانه أو مكانه فظرف زمان
أو مكان وأن دل على آله فاسم آلة وذكره معانى المفعول والمفعول هنا وإن كان دخيلا متعين لتوقف هذا
التصريف الخاص عليه وارتباطه بوابتنائه عليه (قوله وضابط المقيس) الصواب في الضابط أن المفعول

(٨ - بحر)

الرابعى المجرد دحرج دحرجة وفي المضعف سلم تسليم وفي فاعل قاتل قتالة وكذا سائر المقيسة الحالية
عن التاء بخلاف السماعية فلا تقول طوف تطوافة وبخلاف ما فيه التاء كالفعلية في أفعول وكالمفاعلة في فاعل فانه لا يدل على المرة منها
إلا بذكر الوصف بالواحدة ولهذا قال (ومرة المصدر الذى تلازمه * بذكر واحدة تبدولن عقلا) أى وإذا أردت الدلالة على المرة بما فيه
التاء ذكرت وصفه بالواحدة نحو أقام إقامة واحدة واستعان استعانة واحدة (باب المفعول والمفعول ومعانيهما) أى بفتح العين
وكسرهما وهما على قسمين مقيس وشاذ وضابط المقيس أن المصدر مفتوح مطلقا إذا بنى من نحو وعيد موعدا فكسور وان الظرف

مفتوح ان بنى مضارعه مضموم مطلقا تخرج يخرج وهذا مخرجه أو مفتوح كذهب يذهب وهذا مذهبه ومكسور ان بنى مضارعه مكسور كضرب يضرب وهذا مضربه إلا إذا كان معتل اللام بالياء كرمى يرمى وهذا مرماء مفتوح أيضا قوله (من ذى الثلاثة لا يفعل له اثبة * مل مصدر أو مافيه قد عملا) أى انت من كل فعل ثلاثى متصرف لا يكون مضارعه على وزن يفعل بالكسر بل على يفعل بالضم أو يفعل بالفعل بوزن مفعل بالفتح للدلالة على مصدره أو ظرفه الذى وقع فيه الفعل من زمان أو مكان فيدخل فيه ما مضارعه مضموم نحو كرم يكرم ونصر ينصر (٥٨) وما مضارعه مفتوح نحو فرح يفرح وذهب يذهب فالمصدر من نحو كرم يكرم مكروما

إذا أريد به المصدر فهو بالفتح مطلقا إلا إذا كان واوى الفاء صحيح اللام فكسور وإذا أريد به الظرف فمفتوح أيضا إلا إذا كان من المضاعف اللازم أو ما اشتهر بالكسور أو واوى الفاء فكسور قول الناظم (من ذى الثلاثة لا يفعل له الخ) لانا فيه للجنس ويفعل اسمها وله خبرها وأدغم لام يفعل فى لام له على حد قراءة أبى عمرو البصرى سيجعل لهم الرحمن وداهو من الادغام الكبير كاتقدم فى خلبس (قول الشارح وما مضارعه مفتوح) انظر إذا كان ذا وجهين كسب ونعم هل يحرى على حكم القياس ولا يتعين الكسر لشذوذه وهذا الجارى على ذكر المصنف المحسبة فباشداو يجوز فيه الوجهان ويجرى على حكم المضارع وحينئذ فلا شذوذه (قوله سواء أريد به المصدر الخ) اعترض بأن الحكم فى الثلاثة مستفاد من التشبيه لامن الاطلاق والذى فسره به بنى وسى هو أن مضارعه لا فرق فيه بين أن يكون مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها كمسعى ومدعى ومرمى من سعى ودعى ورمى وفيه ان المفتوح العين والمضمومها تقدم الكلام عليهما والكلام هنا إنما هو فى مكسور العين فلا معنى لادراجهما فى الاطلاق ولا يتناول هذا والظاهر تفسير هذا الشارح لأن الفعل من الفعل الذى عين مضارعه مكسور لما كان تارة يفرق فيه مصدره وظرفه كسبأتى وتارة لا حسن أن يفسر الاطلاق بذلك وان كان مستفاد من التشبيه ولا يتناول هذا الاطلاق كون فائه صحيحة أو واوا للتأيد إلى التكرار مع قوله ولا يؤثر الخ قول الناظم (وإذا الفا كان واوا) هذا فى قوة الاستثناء بما تقدم وظاهره ولو مضاعفا كوده وفيه نظر بل يجب فتحه كراهية جعل الكسرة على الواو كما فى المغرب (قول الشارح وشمل اطلاقه نحو وجل) يعنى بالنظر إلى أكثر العرب فانهم يلتزمون فى المفعول منه الكسر مع أن مضارعه مفتوح إذ هو من باب تعب (قوله لكن خصه بدر الدين بنحو وعد) أى للاحتراز من المفعول من مفتوح العين فى المضارع فانه بالفتح عنده على لغة الأقل وقيدته فى الافصاح بالمصدر قال وأما الزمان والمكان فبالكسر ليس إلا كذا عند المرادى وظاهر الكتاب الاطلاق وأما المفعول من المضارع المضموم الواوى الفاء كموضى فلم يحفظ فيه شىء وظاهر اطلاقهم الكسر قول الناظم (ولا يؤثر كون الواو فاء الخ) إنما غلب موجب الفتح وهو اعتلال اللام على موجب الكسر وهو كون الفاء واوا لأن العلة فى المفتوح لفظية وهى الفرار من الكسرة قبل الياء وقوع الاعراب عليها وعلة الكسرة معنوية وهى الحمل على عين المضارع واللفظى أقوى من المعنوى (قول الشارح ومعنى قوله فارع) أى ويحتمل أن يكون معنى فارع الانسان الصادق فى موالاتك ومقاربتك بالنصح ونفى الخديعة فهو على تقدير مضاف أى ارفع ذا صدق الولا (قوله وإنما قصره للضرورة) نحوه فى نى وتقدم فى الفعل انه غير صحيح (قوله وسيأتى) أى فى قوله وكالصحيح وظاهره انه غير داخل هنا وفيه نظروا بما أعاد مافيه من الخلاف

أى كرامة وخرج يخرج مخرجا أى خروجا وخرج يفرح مفرحا أى فرحا وذهب يذهب مذهبا أى ذهابا والظرف نحو هذا يخرج زيد ومذهبه أى وقت خروجه وذهابه أى موضعه وخرج بقوله لا يفعل له نحو ضرب يضرب ووعده بعدو باع يبيع ورمى يرمى وحن يحن فأما نحو رمى يرمى فانه ما حق بما قبله ولهذا قال (كذلك معتل لام مطلقا) أى فان المفعول منه مفتوح مطلقا أى سواء أريد به المصدر كرمى يرمى مرمى أى رميا أو الظرف كذهبه مرمى زيد أى مكانه أو زمانه أو ما نحو وعد بعدكس ما قبله ولهذا قال (وإذا الفا كان واوا بكسر مطلقا حصلا) أى وإذا كان فاء الفعل واوا فالمفعول منه بالكسر مطلقا سواء أريد به المصدر كوعد يعد موعدا أى وعدا أو الظرف كهذا موعدا زيد وشمل اطلاقه نحو وجل يوجل موجلا وقد صرح به

غيره لكن خصه بدر الدين بنحو وعد بعد ولما كان قوله كذلك معتل لام شاملا لنحو ولى يلى وقوله وإذا الفا كان واوا مخرجه صرح (قوله بأنه على شموله الأول فقال) ولا يؤثر كون الواو فاء إذا * ما اعتل لام كولى فارع صدق ولا) أى بل يكون حكمه حكم ررمى يرمى من المفعول الذى ليس فاءه واوا وقد سبق أن الفعل منه مفتوح مطلقا فتقول وقاه يقيه موقى بالفتح أى وقاية بالكسر والفتح وكذا وليه يلبه مولى بالفتح أى ولاية بالفتح والكسر وولاة أيضا والولاء هو للولاية بالنصرة والصحة والقرابة والمجاورة لأن الولى يعنى بمعنى الناصر والصاحب والقريب والجار ومعنى قوله فارع صدق ولا أى كن حافظا لولاك صادقا فيه وهو بفتح الواو محدود وإنما قصره للضرورة . ثم أشار إلى المفعول من نحو ضرب يضرب وحن يحن بقوله (فى غير ذا عينه افتتح مصدره أو سواء الكسر) أى وفى غير ما سبق افتتح عين المفعول للدلالة على المصدر والكسر للدلالة على ما سواه وهو الظرف الذى سبق هو ما مضارعه مضموم كمنصرو كرم أو مفتوح كذهب وفرح وكذا مكسور المضارع المفعول اللام كرمى أو الفاء كوعد وبقى منه معتل العين كباع وسيأتى بعد والمضاعف اللازم كحن والصحيح المشهور بكسرة كضرب

وهالاراد هنا فتحة قول في المصدر جلس مجلسا بالفتح أي جاوما وهذا مجلس زيد بالكسر أي موضعه أو زمانه وكذا تقول فرز يد مفر بالفتح أي فرار وهذا فرز يد بالكسر أي وقته أو موضعه وقد ثبت في الشرح على وجه المناسبة في فتح الفعل من مفتوح الفعل المضارع ومضموم موه وكسر الظرف من مكسوره دون العتل اللام. ثم أشار إلى القسم الثاني وهو الشاذ بقوله (وشذا الذي عن ذلك اعتزلا) أي وما خرج عن الضابط السابق فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه. ثم إن الشاذ على ضربين ضرب جاء فيه مع الشذوذ القياس أيضا وضرب جاء فيه الشذوذ فقط وقد أشار إلى الضرب الأول فقال (مظلمة مطلع الجمع محمدا * مذمة منسك مضنة البخلا * مزلة مفروق مضلة ومذب * محشر مسكن محل من نزلا * ومعجز وباء ثم مهلكة * معتبة مفعل من ضع ومن وجلا * معهامن احسب وضرب وزن مفعلة * (٥٩) موقعة كل ذا وجهاء قد حملا) أي كل هذه الأوزان قد حملا الرواة عن العرب فيها الوجهين وقوله مظلمة مرفوع إما بدل من فاعل شذ أو خبر مبتدأ محذوف تقديره وهي مظلمة وما بعده معطوف عليه بتقدير العاطف وقوله معهامن احسب البيت تقديره ومع ما سبق وزن مفعلة من احسب وضرب وموقعة بالرفع بتقدير العاطف وحمل بضم الحاء والأمثلة التي ذكرها اثنان وعشرون ولم يبين الناظم رحمه الله أن المراد بها المصدر أو الظرف ليعرف وجه الشذوذ وكذا فعل في التسهيل لكن ذكر بدر الدين رحمه الله تعالى وبعض شراح التسهيل أن المراد بالمظلمة والمظلمة والمحمدة واللمزة ومضنة البخلا والمظلمة والمعجزة والمهلكة والمعتبة والمحسبة المصدر وبالباقيات الظرف وفي القاموس

(قوله اثنان وعشرون) صوابه ثلاثة وعشرون وكأنه على إسقاط معجزة بالتاء (قوله ان المراد بالمظلمة) أشار إليها بعضهم تنديلا لكلام الناظم فقال :

مظلمة مطلع الحمد معتبة * مذمة منسك مضنة البخلا مظلمة معجز مهلكة كلها * مصادر وغير ذلك الظرف لانها لا إلا أنه عد محسبة من الظروف على رأي بدر الدين ومنسكا من المصادر وفيه نظر ولو أبدل منسكا بمنسب لكان صوابا (قوله مظلمة بالفتح والكسر) نقل الحافظ مغطاي عن القراء فيه التثنية ونحوه في التوشيح وأنكره جماعة كما قال عثي القاموس ومذهب سيويوه ان للمظلمة بالكسر اسم مصدر وليس مصدرا حتى يعد من جملة شواذه قال والمظلمة بهذه اللزلة يعني اتيانها بالفتح والكسر انما هو اسم ما أخذ منك ولم ترد مصدرا ولا موضع الفعل ونحوه في الصحاح والقاموس فالمصدر عندهم على القياس بالفتح ليس إلا وبهذا تعلم ما في كلام عثي القاموس من التحامل (قوله ومثله المصدر من ضن) أي مثله في كون الفتح فيه هو القياس وضن بالضاد الساقطة فسر به بخل للاحتراز من ظن بالمشالة بمعنى حسب فانه لم يسمع فيه إلا الكسر (قوله لانها كجن كجن) يعني في لغة وفي لغة أخرى من باب فرح وهو الأشهر في ضن قال :

مهلا أعادل قد جربت من خلقي * إني أجود لأقوام وان ضنوا

وقول القاموس ضن بضن وفتح الضاد كالصريح في فتح الضاده ضارع ضن بضن المفتوح ولا وجه له إذ لا حرف حلق فيه وإنما سمع في الكسور العين في الماضي قاله عثيه (قوله لأن المشهور فيه الخ) مقابله ان عجز كسمع وهلك كع وبعب كعصر (قوله مضنة ومضنة) قيل لا يكون ذلك فيه إلا إذا أضيف إليه على فيقال على مضنة أي نفيس بضن به وكذا فعل في التسهيل (قوله والمعجزة بتاء التأنيث) أي يقول الناظم وبتاء حال معطوفة على حال مقدرة أي محروا من التاء أو ملتبس بها (قوله وهلك) كان من حقه أن يؤخره إلى الألفاظ التي جاءت مثله لجيئها على ذلك كافي التسهيل (قوله معتبة) قيده بالتاء تبعاً للناظم احترازاً من المعتب بدونها فانه بالفتح فقط على القياس قال الشاعر :

أخلى لو غير الحمام أصابكم * عتبت ولكن ما على الدهر معتب

(قوله أي ذما الخ) أطلق الناظم في مذمة وقيدة الشارح بكونه من الذم وقيدة في التسهيل بكونه من الذمام ككتاب الحرمة وهو الصواب قال ابن الأثير للذمة بالفتح من الذم اللوم للإساءة وبالكسر من الذمة العهد والذمام الحرمة قال وقيل هي بالفتح والكسر الحق والحرمة التي يذم مضيعها (قوله أي حمدا) أي فهما بمعنى واحد وهو الذي في أصل مصنفات اللغة وفي أوائل حاشية التلويح للقناوي

ما يخالف ذلك في بعضها كما استراهم ان شاء الله تعالى فمن ذلك المصدر من ظلم يظلم مظلمة ومظلمة بالفتح والكسر فالفتح قياس والكسر شاذ لما سبق أن المصدر من نحو ضرب يضرب مفتوح والظرف مكسور ومثله المصدر من ضن بالشيء يضن به أي يخل ومن ضل يضل ضدا هتدي لانها كجن كجن وكذا المصدر من عجز يعجز وهلك يهلك وعتب عليه يمتب لأن المشهور فيها أنها على وزن ضرب يضرب فقالوا فاضن به مضنة ومضنة أي يخل وضل مضلة أي ضلالا وعجز معجزا ومعجزا أي عجزا ومثله المعجزة والتأنيث وهلك مهلكة ومهلكة أي هلاكا وعتب عليه معتبة ومعتبة أي عتابا فالفتح قياس والكسر فيها شاذ . ومن ذلك المصدر أيضا من طلع يطلع وذهمه بذهمه قالوا فها طلع يطلع مطلقا ومطاما أي طلوعا وذهمه بذهمه ومذمة أي ذما وقياسهما فتح المصدر والظرف معا لأن مضارعهما مضموم ومن ذلك المصدر أيضا من حمده بحمده وحسب بحسب قالوا فبه حمده ومحمدة أي حمدا وحسبه محسبة ومحسبه أي حسبانا وقياسهما أيضا فتح المصدر والظرف معا لأن مضارعهما مفتوح إلا على لغة بحسب بالكسر فقياسهما فتح المصدر وكسر الظرف وقال بدر الدين في طلع يطلع مطلقا ومطاما بالوجهين

إذا أريد المكان قيل المطلاع بالكسر لا غير وقال في القاموس طلع مطاعا ومطلعا وهما الموضع اه فنقل الوجهين في ظرفه أيضا وقال فيه أيضا
حسبه محسبة ومحسبة وحسبان بالكسر ظنه اه فجعل الوجهين في مصدره وجعلها بدر الدين في ظرفه . وأما الباقيات وهي اثنا عشر المجمع
والمنسك والزلة والفرق والمحب والمحشر والسكن والمحل بمعنى السكن والموضع والموجل وهما المراد بالمفعول من صنع ومن وجلا والمضربة وهي
المراد بالمفعلة من ضرب والموقعة فالمراد بها الظرف فمن ذلك الظرف من قولهم جمع بجمع والمجمع وقياسه فتح مصدره وظرفه معا لأن مضارعه
مفتوح لأن لامه حرف حلق ومثله الظرف من وضع يضع ومن وقع يقع قالوا فيه الموضع والموضع وموقعة الطائر وموقعته والقياس الفتح لأنها
حالتان مفتوحا المضارع ومن ذلك الظرف من نسك ينسك كنصر ينصر بمعنى عبد قالوا فيه المنسك والمنسك وقياسه فتح مصدره وظرفه معا
ومثله الظرف من فرق يفرق كنصر ينصر أي فصل بينهما قالوا فيه المفرق والمفرق ومن حشر يحشر كنصر ينصر بمعنى جمع قالوا فيه

المحشر والمحشر ومن سكن
الدار يسكنها كنصر ينصر
وكذا من حلها يحلها كنصر
قالوا فيها المسكن والمسكن
المحل والمحل وقياسهما جميعا
فتح المصدر والظرف معا
ومن ذلك الظرف من زل
يزل كحن أي أخطأ قالوا
فيه مزالة أقدام ومزالة
بالكسر والفتح معا بالكسر
قياس ظرفه والفتح شاذ
ومثله الظرف من دب على
الأرض يدب قالوا فيه مدب
الخل ومدب وقياسه الكسر
وقد جاء المصدر منه بالفتح
لا غير على القياس وقال
في القاموس زللت مزالة بكسر
الزاي أي زللا اه ومقتضاه
أن المصدر من زل جاء
بالكسر شاذًا فيكون من
الضرب الثاني فهذه اثنا
وعشرون فعلا جاء الوجهان
في المفعول منها كما ذكره الناظم
على ما في المطلاع والمحسبة

والمزالة من الاتقاد ثم أشار إلى الضرب الثاني وهو ما جاء شاذًا فقط بقوله (والكسر أفرد لفرق ومعصية * ومسجد مكبر مأو حوى إلى الألباء * ضم
من أيو واغفر وعذر واحم مفعلة * ومن رزاو اعرف اضن منبت وصلا * بمفعول اشرق مع اغرب واسقطن رجع اجز زر) أي وأفرد الكسر
في المفعول من هذه الأمثلة وهي ثمانية عشر وقوله من أيو متعلق بمفعلة واعرابها الجر بتقدير العطف أي وللمفعلة من أيو وكذا منبت مجرور أيضا
أي وللمنبت وقوله وصلا فعل أمر أي وصل ما سبق بمفعول اشرق ولم يبين أن المراد منها المصدر والظرف ليظهر وجه الشذوذ وذكر بدر الدين
أن المراد بالمرق والمعصية والمكبر والمفعلة من أيو واغفر وعذر واحم ومن رزاو اعرف وكذا من رجع المصدر وبالباقيات الظرف فمن ذلك
المصدر من قولهم رفق يرفق كنصر ينصر قالوا فيه رفق به مرقا بالكسر أي رفقوا وقياسه فتح مصدره وظرفه معا ومن ذلك المصدر من
عصى يعصى ومعصية وقياسه فتح مصدره وظرفه معا لأنه معتل اللام كرمي يرمي ومثله المصدر من أوى إليه يأوى بمعنى رفق ورقي له

قالوا فيه أويت له مأوية وقياسه الفتح مطلقا كرمى رمى ومثله المصدر من كبر الرجل إذا أسن قالوا فيه كبر يكبر مكبرا والقياس فتح مصدره وظرفه معا كفرح يفرح ومثله المصدر من حمى عن كذا يحمى كرمى يرمى بمعنى أنف منه قالوا فيه حمى محمية وقياسه الفتح مطلقا وكذلك المصدر من غفرله يغفر قالوا فيه غفر يغفر مغفرة بالكسر وقياسه فتح مصدره وكسر ظرفه ومثله أيضا المصدر من عذره يعذره كضرب يضرب قالوا فيه عذره معذرة وقياسه فتح مصدره وكسر ظرفه ومثله أيضا المصدر من عرف يعرف قالوا فيه عرفه معرفة وكذا المصدر من رجع يرجع قالوا فيه رجع مرجعا وقياسه فتح المصدر وكسر الظرف ومن ذلك المصدر من رزأه رزأه كمنعه يمنعه بمعنى أصابه بصيبة ونقصه قالوا فيه رزأه مرزومة وقياسه الفتح مطلقا وأما الباقيات وهي ثمانية المسجود المأوى (٦١) والمظنة والمنبت والشرق والمغرب والمسقط والمجزر فالمراد بها

الظرف فمن ذلك الظرف من سجد يسجد كنصر ينصر قالوا فيه المسجد بالكسر وقياسه فتح مصدره وظرفه معا ومثله الظرف من ظن يظن بمعنى حسب قالوا فيه هذا مظنة

كذا بالكسر أى موضعه الذى

يظن وجوده فيه ومن نبت

البقل ينبت قالوا فيه المنبت

ومن شرفت الشمس تشرق

أى طلعت وكذا من غربت

تغرب قالوا فيها المشرق

والمغرب ومن سقط بسقط

قالوا فيه هذه الدار مسقط

رأسى وقياسه الفتح مطلقا

ومن ذلك الظرف من أوت

الإبل تأوى قالوا فيه آوت

الإبل إلى مأواها وقياسه فتح

مصدره وظرفه معا كرمى

يرمى مرمى وهذا خاص بمأوى

الإبل ولهذا أقيد بها ويقال

في غيرها المأوى بالفتح على

القياس كذا ذكره الناظم هنا

وذكر في التسهيل أن في

مأوى الإبل الوجهين فجعله

ضم فان مصدره على القياس وبلاهاء وما ذكره الناظم من انفراد الكسر على الشذوذ فى أوى بمعنى رقى هو ما عليه أئمة الصرف وحكى فى الصحاح والقاموس مأواه بالفتح على القياس انظرها (قوله كبر الرجل أى أسن الخ) قيده به احتراز من كبر ككرم فى الأجسام والعانى فان مفعل لم يسمع فيه بالكسر وما اقتضاه كلامه من التفرقة بينهما هو الصواب قال محشى القاموس ولا يجوز استعمال أحدهما فى الآخر اتفاقا والعامية وكثير من الخاصة لا يفرقون بينهما فيقولون كبر بالضم فيها وفيه نظر والى التفرقة بينهما أشار الدونشوى بقوله :

كبرت بكسر الباء فى السن وارد

وفى الجسم والمعنى كبرت بضمها

مضارعه بالضم جاء بإيضاح

(قوله كرمى رضى) نحوه فى القاموس وهو صريح فى أن مضارع حمى بالكسر ورد بالفتح على القياس ونقل الزيات فى حاشيته على المكلا عن بعض الشيوخ أن مضارعه لم يسمع إلا بالكسر فقط على الشذوذ لكن حكى ابن القوطية فى الماضى لغة أخرى بالفتح كرمى فيكون استغنى بمضارع المفتوح عن مضارع المكسور قال حميت أننى كرميت محمية أنفه من الضم وحمى الرجل حمية ومحبة أنفه (قوله قالوا فيه معذرة) أى العذر ومنه قالوا : معذرة إلى ربكم لا تنفع الذين ظلموا معذرتهم واحتراز بابه من عذر الغلام خنته فمصدره على الأصل وما ذكره من انفراد الكسر هو قول البصريين وذكره فى سيويوه الفتح والضم أيضا نقله محشى القاموس (قوله مرجعا) ينبغى أن يقيد مرجع بكونه من رجع القاصر وأما المتعدى ففعل منه بالوجهين كفى القاموس وزاد مرجعة بالتاء (قوله أصابه بصيبة) الذى فى الجوهرى والدمامى أصاب منه خيرا (قوله المسجد بالكسر) قيده أبو عبيدة القاسم بن سلام بموضع السجود من الجهة ونحوه فى التسهيل وحكى فى الصحاح عن الفراء الفتح فيه أيضا ومذهب سيويوه أن المسجد بالكسر اسم للبيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد وبالفتح موضع السجود ونحوه لابن برى فى كتاب الفروق قاله محشى القاموس (قوله قالوا فيه المشرق) حكى فى المصباح فيها أيضا الفتح فى لغة (قوله مسقط رأسى) حكى فى القاموس فيها الفتح أيضا فهو من الضرب الأول كاللذين قبله (فائدة) استعمل الناظم عروض قوله بمفعول الخ تماما أعنى غير محبون وهو نادر جدا عسر مخرجه عند العروضين وينبغى له ولده اجتنبه قول الناظم (ومن أرب الخ) عطف على أقدر بإظهار حرف الإضافة للتأكيد (قول الشارح كضرب) هذا أشهر لغاتهم وزاد فى القاموس كنصر وفرح وبقى عليه قدر كورث حكاه غير واحد (قوله أى قدرة) يعنى بالضم بمعنى القوة قال الجوهرى وأما من القضاء والقدر فالمقدرة بالفتح لا غير قال الهدلى : وما يبقى على الأيام شيء

فيا عجباً لمقدرة الكتاب

من الضرب الأول ومن ذلك الظرف من جزر الإبل وغيرها أى ذبحها قالوا فيه المجزر بالكسر ومقتضى الحكم بشذوذه أن مضارعه مضعوم لكن وزنه فى القاموس بضرب يضرب ثم قال وقد يضم آتية أى مستقبله فكسر ظرفه على ما فى القاموس جار على القياس فى اللغة الشهيرة فليس من الشاذ نعم فى نسخة من التسهيل بدل المجزر للزجر بتقديم الزاى من زجر الكلب بزجره كنصر ينصر وقد قالوا فيه قد من زجر الكلب بكسر الظرف ووجه شذوذه ظاهر فهذه ثمانية عشر شذت بالكسر كما ذكره على ما فى المأوى والمجزر من الانتقاد . ثم أشار إلى ما جاء مثلاً بقوله (ثم مفعلة أقدر واشرقن بحلا) واقبر ومن أرب وثلاث أربها * كذا المهلك التثنية قد بذلا أى صل ماسبق بمفعلة أقدر فهم معطوفة على مفعول أشرقن والمراد بالمفعلة من أقدر ومن أرب المصدر وكذا المهلك وبها من أشرقن بالنون الحظية واقبر الظرف فمن ذلك المصدر من قدر يقدر كضرب يضرب قالوا فيه مقدرة ومقدرة أى قدرة فالضم شاذ وكذلك

الكسر لأن قياسه فتح المصدر وكسر الظرف فالفتح على القياس وكذلك المصدر من أرب الرجل يأرب كفرح يفرح صار أربا عاقلا قالوا فيه أرب مأربة ومأربة أي أربا فالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه الفتح مطلقا والفتح بالقياس وكذلك المصدر من هلك يهلك كضرب يضرب على اللغة الشهيرة قالوا فيه هلك مهلكا ومهلكا ومهلكا أي هلاكا فالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه فتح مصدره وكسر ظرفة والفتح على القياس وفيه لغة كفرح يفرح وعليها قياسه الفتح مطلقا ومن ذلك الظرف من شرقت الشمس تشرق كتنصر تنصر قالوا فيه هذه مشرقة ومشرقة (٦٢) ومشرقة لموضع القعود فيها عند شروقها فالضم شاذ وكذلك الكسر لأن قياسه الفتح مطلقا أو من

(قوله أرب الرجل يأرب كفرح يفرح الخ) جعل الشارح هنا مأربة مصدر أرب كفرح وفي المصدر أرب ككرم بمعنى صار أربا عاقلا أيضا ونحوه في تي وابن العباس وجمع بينهما ابن يعقوب وغيرهم في ذلك ما حكى عن ابن مالك من أن مأربة تطلق على العقل فيه نظر فقد أطبق اللغويون والصرفيون على تفسير المأربة بالحاجة وانكار أن يكون بمعنى العقل وبأن أرب بمعنى عقل إنما هو ككرم لا كفرح وحاصله الإرب بكسر الهمزة يطلق على أمرين العقل والحاجة وفيه باعتبار المعنى الثاني لغات أخر وهي الإربة بكسر الهمزة وزيادة التاء والأربة بضمها والأرب محرك والمأربة مثلت الراء والفعل من الأول كضرب من الثاني كفرح ومأربة مصدر أرب المكسور بمعنى احتاج لا غير قال في القاموس الإرب بالكسر الدعاء والعقل والحاجة كالإربة بالكسر والضم والأرب محركا والمأربة مثلت الراء وأربا كضرب وأربة ككرامة عقل فهو أرب وكفرح درب واشتدوا احتاجا به باختصار ومن قواعده التي ينبغي التفطن لها كما قاله محشيها إن ما يقع بعد كاف التشبيه إنما يرجع إلى المعنى الذي يليه فقط لا لكل ما سبق كاتوهمه كثير ونفينا آخر معنى الإرب بالكسر الذي هو الحاجة فجاهد الكاف من الألفاظ يرجع إليه خاصة فكانه يقول الإرب بالكسر معناه الحاجة وفيه لغات أخرى الأربة الخ وفي المثل مأربة لاحقاوة يضرب لمن يتملك لا رغبة فيك ولا اهتماما لأمره ولكن لغرض يطلب منك حاجة ينالها عنك انظر زهر الأكرم قول الناظم (كذا المالك) الثلاثة أيضا في مهلكة بالتاء كما تقدم عن التسهيل ومفعول بالضم في الكلام نادر حتى لم يعرفه سيوي وشذمته ألفاظ مكرم ومعدن ومالك وميسر وتاول ومأكل انظر في (قول الشارح ومن ذلك الظرف من شرقت الشمس) لا يتكرر هذا مع ما قبله لأن هذا بالتاء وذلك مجرد منها وهذا مكان القعود وذلك مكان ظهورها من تحت الأرض قول الناظم (وكالصحيح الذي يباينه) هذه المسألة فيها أقوال ثلاثة أشار لها في التسهيل بقوله وما عينه ياء في ذلك كغيره أو غير فيه أو موقوف على السماع وهو الأولى وترك هذا القول بالتخيير وهل هو جار في المصدر والزمان والمكان كما نقله في المصباح عن يعقوب وابن القوطية ونقله الدماميني عن صاحب اللباب بمعنى أن الناطق مخير إن شاء فتح المعاني الثلاثة وإن شاء كسر وإن شاء فصل أو في المصدر فقط وأما الزمان والمكان فليس فيهما إلا الكسر كما قاله أبو حيان في شرح التسهيل وتبعه جماعة انظر ذلك (قول الشارح فيكون على قول الجمهور) قياسه فتح المصدر قال في ك لكن قوله تعالى : فإن له معيشة ضنكاء وجعلنا النهار معاشا. عكس ما زعموه أي لأن المراد بالأول المصدر لا الظرف وبالثاني الظرف لا المصدر لأنه ليس المراد جعل النهار نفس العيش وإنما المراد جعله زمان عيش وأجيب عن الثاني بأنه مصدر وفي الكلام مبالغة بجعل النهار نفس المعاش فلا يضيئه الإنسان بالنوم واللعب بل يعمل فيه لآخرته أو دنياه والله در الوالد إذ قال : العمر أغلا بضاعة فاصرفه في الله طاعة وأربا بنفسك أو تكون ممن أضاعه

(قوله وحاضن محيضا) فسر الحبيض في قوله تعالى : ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء

ذلك الظرف من قبر الميت يقبره ويقبره أيضا كضرب وضرب قالوا فيه المقبرة والمقبرة والمقبرة فالضم شاذ والفتح قياس ضم عين مضارعه والكسر قياس كسرهما فهذه خمسة أوزان مثلية وبها تصير جملة الشاذ خمسة وأربعين مثالا منها خمسة متقدمة وزاد في التسهيل على المثلث الميسرة والمراد بها المصدر والمزرعة والمراد بها الظرف فيصير الضم واردا في سبعة أوزان من المفعول المثالث. ثم لما كان قوله أولا في غير ذا عينه افتتح مصدر أو هو أدا أكثر شاملا لنحو باع يبيع مع أن فيه خلافا فيه على ذلك بقوله (وكالصحيح الذي يباينه وعلى رأي توقف ولا تعد الذي نقلا) أي فيكون على قول الجمهور قياسه فتح المصدر وكسر الظرف فتقول مثلا عاش يعيش معاشا للمصدر ومعيشا للظرف سواء سمع خلافا أم لا وهذا المذهب قال به جمهور النحاة وجزم به الجوهري في نحو مرة مواضع من صحاحه واختار الناظم رحمه الله تعالى في التسهيل تبع الجماعة أن المفعول منه

موقوف على السماع وهو معنى قوله : وعلى رأي توقف ولا تعد الذي نقلا. فما سمع منه مفتوحا لم يخرجه له ظرف في مكسور وما سمع مكسورا لم يخرجه له مصدر مفتوح وقد نهت في الشرح على أني تتبع موادها فأوردت معظمها فيه ووجدت بناء المفعول منه ماورد مكسورا كجاء محيىء محيىء وشاب رأسه مشييا وغاب عنه مغييا وبات مبينا وزاده مزيدا وسار مسيرا وصار مصيرا وحاضن محيضا وباعه مبيعا وقال مقبلا أي قبولة فهذه عشرة انفردت بالكسر ومنه ما جاء بالوجهين كهاب للناع معيا ومعابا أي صار ذا عيب وعاش معاشا ومعيشا وحاص عنه محاصا ومحيصا وكال الطعام مكالا ومكيلا ومال يميل بمالا ويميلا فهذه خمسة

ولم أظفر بفتوح لم يشار كه الكسر وباقي الواو لم يسمع بناء الفعل منها لا مفتوحا ولا مكسورا ومقتضى مذهب الجمهور أن يصاغ الفعل منها مفتوحا للمصدر مكسورا للظرف فيقال مثلاً طاب يطيب مطاباً للمصدر ومطيباً للظرف ومقتضى ما اختاره في التسهيل أن لا يختص به بناء الفعل إلا بجمع ومقتضى قاعدة العربية من حيث إن المفعول فيها على الاستقراء وهو الذي أراه أن يحمل الفعل منه مكسوراً مطلقاً سواء أريد به المصدر أو الظرف لما قدمته من أني لم أظفر بما انفرد بالفتح وظفرت بعشرة أوزان انفردت بالكسر وخمسة مشاركة ولأن القاعدة أنهم يفرقون بين ذوات الياء وذوات الواو والفعل من ذوات الواو مفتوح مطلقاً للمصدر والظرف كالماء والتاب والعاذ والمزار والمفاو والله تعالى أعلم ثم أشار إلى بناء المصدر للمجي والظرف من كل فعل زائد على الثلاثة بقوله (وكاسم مفعول غير ذي الثلاثة صنع منه للمفعول (٦٣) أو مفعول جملاً) أي ويصاغ غير الثلاثي

رباعياً كان أو خماسياً أو سداسياً للدلالة على مصدره الميمي أو ظرفه اللذين صيغ لهما الفعل والمفعول من الثلاثي وزن اسم للمفعول من ذلك الفعل فتقول أفتت مقاماً بضم الميم أي أقامته وهذا مقام زيد أي مكانه أو زمانه وكذا انطلقت منطقاً أي انطلاقاً وهذا منطلق زيد أي موضعه أو وقته .

(فصل في بناء المفعلة) وصفاً للمكان (للدلالة على الكثرة) (من اسم ما كثر اسم الأرض مفعلة كمثل مسبعة) أي وتصاغ المفعلة بفتح الميم والعين من اسم ما كثر من أسماء الأعيان وصفاً للأرض التي كثر فيها ذلك كقولهم أرض مسبعة ومأسدة أي كثيرة السباع والأسود وليس لهذا البناء مادة فعل أصلية ولا

يصاغ إلا من اسم ثلاثي الأصول كسبع وأسد أو من زائد وأصله ثلاثة بعد حذف زائد وهو معنى قوله (والزائد اختزلاً من ذي المزيد كقفاة

في الحيف بالمصدر أي الحيف والظرفية الزمانية أي زمانه ولا بد فيها من تقدير مضاف أي فاعتزلوا وطء النساء وإلا أدى إلى الاعتزال مطلقاً قال في والظاهر أن هذا الكلام جرى في عرف الاستعمال مراداً به ما هو مقصود من النساء فلا حذف ولا إجمال وفسره ابن عباس والحسن بموضع الدم فيكون ظرف مكان (فان قيل) المحل نفسه ليس أذى (قلنا) هو عندهما من قبيل إطلاق المحل وإرادة الحال مجازاً أمر سلا إذ الدم أذى وفيه مبالغة بأن ينتهي عن ذلك المحل بكل وجه وتفسيرهما رضي الله عنهما يقتضي الاستمتاع بملدون الفرج بما تحت الإزار فنهى عند القائل به من باب سد الذريعة (قوله) ولم أظفر بفتوح لم يشار كه الكسر) فيه قصور بل سمع ذكر في منه المطار والشار وغيره النال وجعله كفرح وعينه ياء قول الناظم (وكاسم مفعول) ذكره هاهنا إنما هو على جهة التبرع لأن الترجمة معقودة لمفعول ومفعول وهما من الثلاثي قول الناظم (من اسم ما كثر) كما يصاغ مفعلة للدلالة على الكثرة يصاغ أيضاً وصفاً لما كان سبباً للكثرة الشيء من اسم ذلك الشيء كالمسواك مطهرة للفم أي بسبب كثرة طهارته (قول الشارح أي كثيرة الأفاعي) قد اختلف في اشتقاق أفعى فقال أبو علي مشتقة من يافع وابن جني مشتقة من فوعة السم أي حرارته وغيرهما من مادة الأفعوان من غير نقل ووزنه على الأول أيفع وعلى الثاني أفوع وعلى الثالث أفعل ثم نقلت فاؤه على الأول وعينه على الثاني إلى موطن لامة قول الناظم (ومفعلة) لا يريد أنه لا بد من من التاء بل يجوز التاء وعدمها لأنه فعل متصرف وصفه منه فيجريان على مذكر كما يجريان على مؤنث ثم ظاهره عدم القياس وصرح ابن يعقوب بقياسه، عللاً ذلك بكثرته (قول الشارح أرض مشعبة ومعقربة) بصيغة اسم المفعول فيهما وهي رواية سيويوه وحكي أستاذة أبو زيد الكسر بصيغة اسم الفاعل واقتصر عليه في الصحاح والمصباح وأطلق في القاموس فشملاً للفتين واعترضه محشيه في بأنه تقصير في الضبط وإيقاع في الوهم قائلاً وهو بكسر اللام والراء على صيغة اسم الفاعل واستدل على ذلك بكلام الصحاح والمصباح وفيه نظر بل أطلق ليعم الفتين على أن الدماميني قال في شرح التسهيل ينبغي أن يقرأ بالفتح فان سيويوه أثبت من غيره وإن كان أبو زيد أستاذة حكى الكسر لأن سيويوه أصدق وقد أشار إلى الفتين في مبلغ الآمال بقوله :

حكى الثقات عنهم مشعبة * بصيغة المفعول مع معقربة * بوزنه أيضاً بالكسر أي

(تنبيه) سمع أيضاً أرض معقرة كمرحلة وهو شاذ من وجهين صوغه من غير الثلاثي واسقاط بعض الأصول لغير علة والحق كما قال الدماميني أن قولهم معقرة من العقر الذي هو الجرح لأن الأرض التي تسكون فيها العقارب يكثر فيها العقر قول الناظم (فصل) (كفعل) عقد هذا الفصل لأسماء الآلة وهي أسماء اشتقت من فصل لما يستعان به في ذلك الفعل ثم إنها أسماء عين ليست صفة ولا مصدراً ولا ظرفاً بمنزلة السوط والعصا وإن كان منها ظرفاً كالخيل فانه وعاء وقوع الحليب من

أي كأرض مفعلة أي كثيرة الأفاعي ومقتضى أي كثيرة القماء ورمعاصها ومن ذلك فلار رباعياً فقالوا أسبعت الأرض فهي مسبعة بوزن اسم الفاعل وأغشبت فهي مشعبة وهو معنى قوله (ومفعلة) وأفعلت عنهم في ذلك احتمالاً ويمتنع صوغ هذا الوزن من اسم رباعي الأصول إلا نادراً وهو معنى قوله (غير الثلاثي من ذا الوضع ممتنع) ورجاء منه نادر قبلاً أي فلا يصاغ من نحو ضفدع وسفرجل إلا ما حكاه سيويوه من قولهم أرض مشعبة ومعقربة أي كثيرة الثعالب والعقارب والله تعالى أعلم . (فصل في بناء الآلة) التي يعمل بها (كفعل وكفعل ومفعلة * من الثلاثي * اسم ما به عملاً) أي ويصاغ من الفعل الثلاثي اسم آلة الفعل التي يعمل بها على وزن مفعول ومفعول ومفعلة بكسر الليم وفتح العين في الثلاثة كالخيل والقدح والمسبحة والمسجدة والمصباح والمفتاح وهذا هو القياس وشذ من ذلك أوزان أشار إليها بقوله

(شد الدق ومسقط ومكحلة * ومدخن منصل وآت من غلا) أى هذه الأوزان شذت بالضم وهى ستة . الأول للدق وهى الآلة التى يندق بها . الثانى المسقط وهو الإناء الذى يجعل فيه السعوط بالفتح وهو الدواء الذى يصب فى الأنف . الثالث المكحلة وهو الإناء الذى يجعل السكحل فيه وأما السكحل والسكحال بالكسر على القياس فهو الليل الذى يكتحل به . الرابع المدخن وهو الإناء الذى يجعل فيه الدهن . الخامس المنصل وهو من أسماء السيف . السادس المنخل وهو ما ينخل به الدقيق ثم إن لزوم الضم فى هذه إنعائها إذا أطلق الاسم عليهن تشبيها لهن بأسماء الأعيان وأما إذا قصد بهن الاشتقاق فمما عمل بها فإنه يجوز فيهن مراعاة القياس وهو الراد بقوله (ومن نوى عملا بهن جاز له * فيهن كسر ولم يعأ بمن غلا) أى فيجوز أن يقال دقته بالمدق ونخلته بالمنخل بكسر الميم وهذه المسألة من زيادته هنا على التسهيل ومعنى بعأ لم يسأل بمن غلا بالدال المعجمة أى عن لامة وقد نهيت فى الشرح على أنه زاد فى التسهيل المحرصة وهو الإناء الذى يجعل فيه الحرض بضم تين وهو الأشنان ولكن (٦٤) لم يذكر فيها الجوهرى وصاحب القاموس إلا القياس والله أعلم . (وقدوفيت بما قدرت منبتها * فالحمد لله إذ مارته كمال) أى

الضرع فإنه لم يقصد إليه من هذه الجهة ولكن من جهة الاستعانة به فلذا عدا الآلة فلوأريد المعنى السابق فتح أوله ثم الناظم ذكر مفعلة القرون بالهاء مع المجرد فظاهره أنها مستوية فى القياس عنده وحكى الجار برضى الخلاف فى اقتباس القرون ولم يذكر مفعال لأنه غير مطرد كما قال أبو حيان والدمامى وقوله (شد الدق) الظاهر أن هذه الألفاظ الست ليست من قبيل أسماء الآلة وإنعاهى أوعية كالزود وهو مذهب سيويه وذلك أن كلامها اسم لمعنى فالمدخن اسم لوعاء الدهن جعل فيه أم لا ولو جعل الدهن فى غير ماسمى ذلك الغير مدحنا كالبطة تسمى بهذا الاسم ولو لم يجعل فيها الزيت ولو جعل الزيت فى غيرها ماسمى بذلك وكذلك فى جميعها بخلاف الضرب اسم آلة الضرب فاتها تطلق على السوط والعصا وكل ما يضرب به حالة التلبس بالفعل أو بعده كان معدله كالسوط والدرّة أولا (قول الشارح بالضم) أى فى أولها ونالها (قوله وهى الآلة التى يندق بها) نحو فى القاموس والصحاح وهو على هذا اسم آلة حقيقة قال فى وعاء يندق فيه فان عنى به ما يجعل به الدق فكونه اسم آلة ظاهر وإن عنى ما يقع فيه الدق فهو ظرف للدق إلا أن الظرف قد يعد آلة كما تقدم إذ لولاه ما حصل الدق (قوله الليل) أى المروء (قوله تشبيها لهن بأسماء الأعيان) أى الغير للشيقة نحو هذه مكحلة ومقص واشترت مكحلة ومنخلا (قوله وأما إذا قصد بهن الاشتقاق) أى بأن علفت بالفعل الذى اشتقت منه نحو نخلته بالمنخل والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب . (قال مقبده) العبد الفقير إلى رحمة مولاه ، الوجلى من سوء ما جنت يداه ، محمد الطالب بن حمدون بن عبد الرحمن بن الحاج السلى النجار الفاسى الدار : كان الفراغ من تسويده صبيحة يوم الخميس منتصف ربيع الأول النبوى الأزهر ، سنة تسع وأربعين ومائتين وألف ، وأسأله سبحانه أن يفتح لنا بالحسن ، ويحصلنا من أهل القم الأسنى ، بحاج خاتم النبيين وخاتمهم صلى الله عليه وسلم وعلى آله صلاة لأتمام لها إلى يوم البعث والنشور ، انتهى وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

وقدوفيت بما قدرت به
من النظم المحيط بالمهم من
هذا العلم منتها أى بالآ
النهاية فيه وذلك فضل من
الله مقتض للحمد فالحمد لله
على كماله وميم كل مثله
(ثم الصلاة وتسليم يقارنها *
على الرسول الكريم الخاتم
الرسلا) أى ثم بعد حمد الله
الصلاة والتسليم المقارن
لها على الرسول الى الخلق
أجمعين وهو نبينا محمد
صلى الله عليه وسلم الكريم
المنزلة عند الله تعالى الخاتم
النبيين عليهم الصلاة والسلام
أجمعين ففتح نظمته بالحمد لله
كما بدأ بهما (وآله الغر
والصحب الكرام ومن *

إياهم فى سبيل الكرمات تلا) أى والصلاة أيضا مع التسليم بالنسبة على آله الغر جمع أغر وهو السيد المقدم وغرة كل شىء أوله وخياره وعلى صحبه الكرام المنزلة عند الله تعالى وضد الكريم هنا المهين بفتح الميم ومنه : ومن يهن الله فما له من مكرم * ومن يكرم الله فما له من مهن وعلى من تبعهم فى سبيل المسكرات جمع مكرمة بضم الراء وهى فعل الكرم وما تعظم به المنزلة عند الله تعالى فإن أكرمكم عند الله أتقاكم ويدخل فى ذلك من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين (وأسأل الله من أثواب رحمته * سترا جميلا على الزلات مشتملا) الأثواب جمع ثوب وهو استعارة والستر بكسر السين الثوب الساتر والفتح المصدر والاشتغال على الشىء الإحاطة به من جميع جهاته وكأنه قال أسأل الله المغفرة لدنوى لأن المغفرة الستر بفتح السين (وأن ييسر لى معيا أكون به * مستبشرا جذلا لا بأسرا وجلا) أى أسأله المغفرة لما مضى وأن ييسر فيما يأتى من عمرى معيا أى عملا صالحا أكون به يوم القيامة من الوجوه المسفرة الضاحكة المستبشرة الراضية لسيماها لا من الوجوه الباسرة والباسر الكالج والجذل الفرح والوجل الخائف نسأل الله تعالى أن يحقق له ما رجاه وأن يؤمنه بما غشاه عنه وكرمه آمين وإيانامه والمسلمين أجمعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين